جامـــــــــعة وهـــران –2–

كلية العلـــــوم الاجتمـــــاعية

أطروحـــــــة

مقدمة لنيل شهـــــادة الدكتوراه في العلوم

في الديمغرافيـا

السكان والتنمية المستدامة في الجزائر
في ظل الأهداف الإنمائية للألفية

مقدمة ومناقشة علنا من طرف الطالبة الباحثة

دوبة سعاد

أمـــام لجنـــة المناقشـــة المكونـــة مـــن:

الاسم واللقب	الرتبـــة	المؤسسة الأصلـية	الصـــفة
صالحي محمد	أستـــاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيـــسا
حمزة شريف علي	أستـــاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
داودي نور الدين	أستـــاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	منـــاقشا
الوادي الطيب	أستـــاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	منـــاقشا
مزوار بلخضر	أستـــاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	منـــاقشا
عادل سيدي يحلف	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	منـــاقشا

السـنة الجامعية: 2017/2016

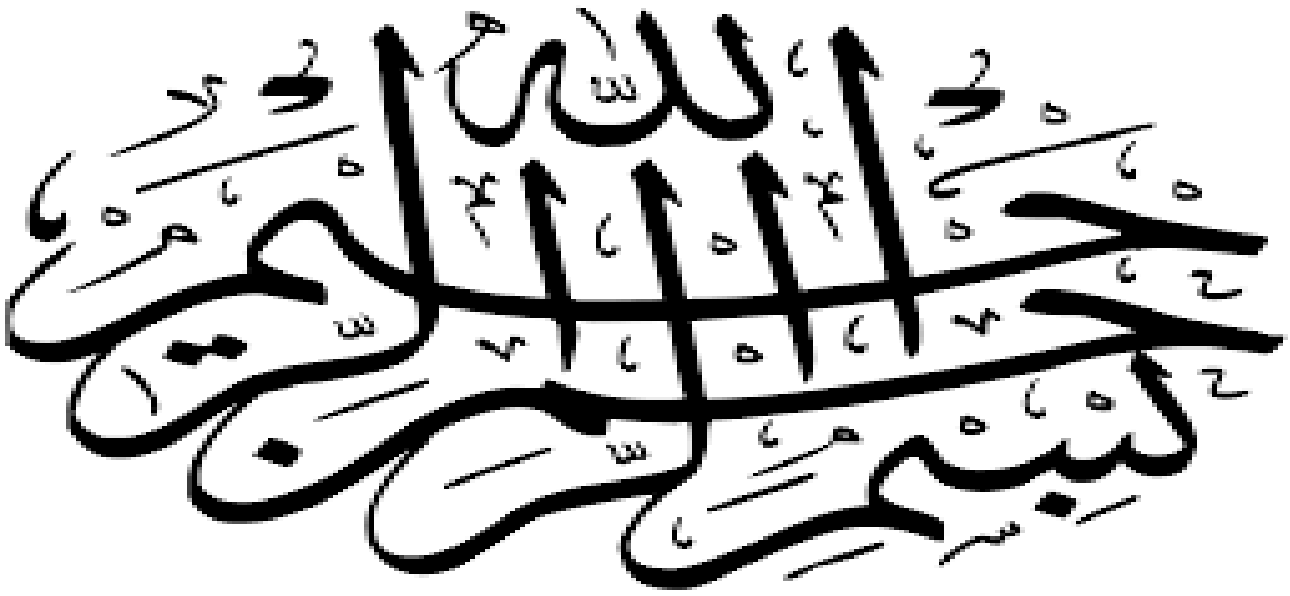

شكر وتقدير وعرفان...

إن الحمد والشكر لله على ما منّه عليّ من قوة العزيمة وطول الصبر في تمام هذا البحث. وعلى إعانته لنا على أداء هذا الواجب وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل.

وتحية شكر وتقدير وعرفان واعتزاز لأستاذي الفاضل القدير الأستاذ الدكتور "علي حمزة شريف" الذي تكرّم بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، بالرغم من انشغالاته الكثيرة ومسؤولياته المهنية خاصة، والذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة ولا بتشجيعاته المستمرة لي والرفع من معنوياتي دائما، فله جزيل الشكر والتقدير وأسال الله أن يمُدّه بالصحة والعافية وأن يجعله نبراسا للعارفين.

كما يسعدني أيضا قبول الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم قراءة وتحكيم أطروحتنا هذه، ومناقشتها والإدلاء بملاحظاتهم القيمة التي ستثري لا محالة هذا البحث وتفيدنا مستقبلا، فشكرا جزيلا لكم أساتدتنا الكرام.

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر الخالص لكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، لهم مني جميعا تشكراتي الخالصة.

سعاد دوبة

إهداء....

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

أهدي ثمرة هذا العمل

المتواضع

فهرس المحتويات	الصفحة

شكر
إهداء
فهرس المحتويات..... أ-ج
المقدمة العامة 6

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة

تمهيد..... 14
المبحث الأول: التنمية البشرية والتنمية المستدامة
1-مفاهيم التنمية..... 15
2-التنمية البشرية..... 15
2-1-مؤشر التنمية البشرية (IDH)..... 16
2-2-مؤشر الفقر البشري (IPH)..... 17
3-التنمية المستدامة 20
3-1- المفهوم العلمي للتنمية المستدامة..... 20
3-2-التطور التاريخي للمفهوم..... 23
3-3-ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة من خلال "قمة الأرض 1992"..... 24
4-أبعاد التنمية المستدامة..... 26
4-1- البعد الاقتصادي..... 27
4-2- البعد الاجتماعي..... 29
4-3- البعد البيئي..... 31
4-4-البعد التكنولوجي..... 32
5-مؤشرات التنمية المستدامة..... 35
5-1- المؤشرات الاقتصادية..... 36
5-2- المؤشرات الاجتماعية..... 38
5-3- المؤشرات البيئية..... 41
6-أهداف التنمية المستدامة..... 44
7- جدول أعمال القرن الحادي والعشرين من أجل التنمية المستدامة (الأجندة 21) 45

8-إعلان الألفية..... 46
9-الأهداف الإنمائية للألفية..... 48
9-1- تداخل الأهداف الإنمائية للألفية..... 49
9-2- السياق التاريخي للأهداف الإنمائية للألفية..... 50
9-3- المرامي التنموية الثمانية للألفية..... 52
9-4- علاقة الأهداف الإنمائية للألفية بأهداف التنمية البشرية..... 59
9-5- القيم المرشدة لإعلان الأمم المتحدة للألفية..... 60
المبحث الثاني: التصور النظري للنمو السكاني في علاقته بالتنمية
1-نظريات النمو السكاني..... 61
1-1-النظريات الكلاسيكية..... 61
1-2- نظرية التحول الديمغرافي..... 62
1-3-نظرية الحجم الأمثل للسكان..... 65
2- علاقة النمو السكاني بالتنمية..... 66
خلاصة الفصل الأول..... 70

الفصل الثاني: الخصائص الديمغرافية والسوسيو اقتصادية والبيئية للساكنة الجزائرية
تمهيد..... 71
المبحث الأول: تطور المؤشرات الديمغرافية لسكان الجزائر 72
1-الخصائص الجغرافية والإدارية للجزائر..... 72
1-1-التسلسل الهرمي الإداري..... 73
1-2-التوزيع المكاني للساكنة الجزائرية حسب المناطق الثلاثة الكبرى..... 74
1-3-تطور الساكنة الجزائرية منذ الاستقلال 77
1-4- نمو الساكنة الحضرية الجزائرية..... 79
1-5- التجمعات السكانية..... 83
2- الخصائص الديمغرافية لسكان الجزائر..... 86
2-1-المواليد..... 86
2-2-الوفيات العامة..... 88
2-2-1-وفيات الأطفال..... 89
2-2-2-وفيات الأمهات..... 90

2-3-أمل الحياة عند الولادة..... 91
2-4-الخصوبة..... 92
2-5-الزواج..... 93
2-5-1-سن الزواج الأول..... 95
2-5-2-الاستعمال الواسع لموانع الحمل..... 96
2-5-3-تطور المستوى التعليمي للنساء..... 97
2-6- الحالة الزواجية..... 98
2-7-الهجرة..... 101
3-التحول الديمغرافي في الجزائر..... 103
3-1-تطور التركيبة السكانية..... 106
3-2-تطور الفئات العمرية العريضة..... 108
المبحث الثاني: تطور المؤشرات السوسيو اقتصادية لسكان الجزائر 110
1-الناتج المحلي الإجمالي (BIP)..... 112
2- الفقر البشري..... 114
3-مؤشر التنمية البشرية في الجزائر..... 116
4-سوق العمل..... 118
5-الصحة..... 121
6-التعليم..... 124
7-السكن..... 126
المبحث الثالث: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية للجزائر 129
1-النافذة الديمغرافية..... 129
2-النافذة الديمغرافية في الجزائر..... 131
2-1- سبل الاستفادة من العائد الديمغرافي..... 132
3-الحكم الراشد..... 133
3-1- تعريف الحكم الراشد..... 134
3-2- آليات الحكم الراشد..... 135
المبحث الرابع: التدهور البيئي في الجزائر 138
1-التصحر..... 138

2-التلوث الجوي..... 139
2-1-تلوث الهواء..... 140
2-2-التصنيع..... 142
2-3-النقل البري..... 143
2-3-1-الحظيرة الوطنية للسيارات..... 143
2-3-2- توزيع الحظيرة الوطنية للسيارات حسب نوع الوقود المستعمل..... 145
2-4- ملوثات الهواء الناجمة عن النقل البري..... 146
2-5- الآثار البيئية للنقل البري..... 147
2-6- أثر تلوث الهواء على الصحة العمومية..... 149
خلاصة الفصل الثاني..... 151

الفصل الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد..... 152
1-تعريف الاستراتيجية..... 153
2- السياسة الوطنية للسكان..... 155
المبحث الأول: استراتيجية التنمية المستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 157
1-مراحل التطور الاقتصادي 157
2-تغيير الهيكل العمري والسياسة السكانية: الشباب والشيخوخة..... 162
3-استراتيجية محاربة الفقر..... 163
3-1-تحقيق الأمن الغذائي..... 163
3-2-سياسات التشغيل..... 166
3-3-إعانة الفئات المعوزة في المجتمع..... 170
4-توفير الرعاية الصحية والاهتمام بالصحة الانجابية..... 172
4-1- تحسين الصحة بما في ذلك الصحة الإنجابية..... 174
4-2- محاربة داء السيدا والأمراض المتنقلة جنسيا..... 175
5-تطوير التعليم والقضاء على الأمية..... 180
6-توفير السكن اللائق..... 181
7- تمكين المرأة..... 183
8- تطوير المنشآت القاعدية..... 184

المبحث الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في المجال البيئي في الجزائر 186
1-التشريعات البيئية في إطار حماية البيئة في الجزائر..... 187
2-سياسة التخطيط البيئي في الجزائر منذ مطلع الألفية..... 188
3-مكافحة التصحر..... 194
4-التزام الجزائر بالتعاون الدولي في مجال حماية البيئة..... 195
خلاصة الفصل الثالث..... 196

الفصل الرابع: تقييم الأهداف الانمائية للألفية في الجزائر

تمهيد..... 197
1-الهدف الأول: القضاء على الفقر..... 198
2-الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي..... 208
3-الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين..... 211
4-الهدف الرابع: الخفض من وفيات الأطفال وصغار السن..... 218
5-الهدف الخامس: تحقيق الصحة النفاسية..... 220
6-الهدف السادس: مكافحة الإيدز والملاريا..... 223
7-الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية..... 229
8-الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية..... 234
خلاصة الفصل الرابع..... 237
الخاتمة..... 238
قائمة المصادر والمراجع..... 242
قائمة الجداول..... 251
قائمة الأشكال البيانية..... 253
قائمة الملاحق..... 255

المقدمـــة العامـــة

المقدمة

ما من شك أن للتزايد السكاني المطرد دورا كبيرا في التركيز على السياسات التنموية، حيث لم تظهر جل المشاكل السكانية بشكل محسوس إلا في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، كاستنزاف موارد الطبيعة نتيجة الضغط السكاني عليها، ولم تبرز أزمات الغذاء والتصحر والتنوع الحيوي والنفايات الصلبة وتلوث المياه العذبة والهواء، واجتثاث الغابات وتزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، إلا بعد الانفجار السكاني الذي تولّد عن تحسين الخدمات الصحية ومكافحة الأمراض، فزاد تعداد البشر مما أدى إلى الضغط الشديد على التربة الزراعية والمواد الغذائية والإسكان والمرافق العامة والضغط على الخدمات الاجتماعية وقلة فرص التشغيل وغيرها.

ونظرا للتأثير المباشر الذي يقوم به التغيير السكاني من حيث الارتقاء بالرفاهية البشرية وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية، تعد الزيادة السكانية قوة في حد ذاتها في إطار عملية التنمية، بل كقوة دافعة للتنمية، بينما تظهر أحيانا أخرى كعامل يعيق التنمية، ويخفف من أثر إنجازاتها. كما يمكن أن تؤثر تداعيات التغييرات السكانية على التنمية على نطاق إقليمي أوسع، وحتى على مستوى الاقتصاد العالمي، ويحدث ذلك إما بطريقة مباشرة من خلال الهجرة، أو انتقال الأمراض، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على السياسات الجغرافية والنظم البيئية الأساسية.

ولذلك أدرك المجتمع الدولي والفاعلين في مجال التنمية على ضرورة احتواء النمو السكاني، وتجلّى ذلك من خلال تطوير مفاهيم الفكر التنموي، فمن التنمية إلى النمو الاقتصادي الذي يعتمد على تحقيق زيادات في الناتج المحلي الاجمالي أو في نصيب الفرد من الدخل، ثم أضيف بعد ذلك البعد الاجتماعي الذي يجمع بين عدالة التوزيع والتصدي لظاهرة الفقر وتوفير الرفاه للأفراد من خلال تحسين تعليمهم وتوفير الرعاية الصحية وخلق فرص لتشغيلهم ومن ثم تطوير ظروفهم المعيشية، لتُتوّج جهود الفكر التنموي بعد ذلك بظهور مفهوم "التنمية البشرية" الذي وضع الانسان في محور العملية التنموية، وعلى هذا الأساس تُصنف الدول سنويا حسب تطوّرها البشري من خلال ما يُعرف بمؤشر التنمية البشرية.

ثم برز مفهوم "التنمية المستدامة" ليدعم مسيرة التنمية، والذي حظي باهتمام دولي كبير ظهرت ملامحه منذ عقد سبعينات القرن الماضي من خلال "مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1972"، والذي ركّز أساسا على قضايا البيئة التي كانت واضحة بصورة كبيرة في الشمال وارتبطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك، حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة.

وتوالت بعد هذا التاريخ المحافل الدولية التي تهتم بالسكان في إطار تحقيقه لتنميته المستدامة التي أُعطِي لها تعريفا محدّدا سنة 1987 من خلال صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" الذي كانت بنوده تدعو إلى مراعاة تنمية الموارد البيئية تلبية لحاجات السكان حاضرا من دون الاخلال بقدرة النظم البيئية للعطاء المستمر تلبية لحاجات الأجيال اللاحقة. إلى أن ترسّخ مفهوم التنمية المستدامة عام 1992 من خلال "قمة الأرض" بالبرازيل التي انبثقت عنها "أجندة القرن 21" حيث كانت السمة الأساسية لهذه الأجندة الاهتمام بالتنمية المتواصلة والمستدامة.

ومواصلة للجهود الإنمائية الدولية، تمّ في مطلع الألفية الثالثة صدور "إعلان الألفية" سنة 2000 بنيويورك، داعيا سادة دول العالم بالنهوض بالتنمية المستدامة الشاملة من خلال تنفيذ أهداف تنموية عالمية سُميت بـ"الأهداف الإنمائية للألفية"، وهي مجموعة متكونة من ثمانية أهداف دولية تتخلّلها غايات ومؤشرات كمية محددة المجال الزمني ومنبثقة من صميم التنمية المستدامة.

وباعتبار أن الجزائر أقحمت نفسها بصفة ملتزمة، ودائمة وحاسمة في المسارات العالمية التي تعنى بإعداد وتجسيد الرزنامة العالمية فيما يتعلق "بالتنمية المستدامة"، وتحديدا موضوع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي أضحى يشغل اهتمامات صانعي القرار ليس على المستوى المحلي فحسب، وإنما على المستوى العالمي؛ باشرت الجزائر بتنفيذ

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتزامن ذلك مع مطلع الألفية الثالثة أين وضعت خططا وبرامجا مالية على غرار مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج الخماسي لدعم النمو 2004-2009، وبرنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 لتنمية الهضاب العليا والجنوب.

ومن خلال ما تم سرده، ومعرفة للوضع التنموي في الجزائر في إطار التنمية المستدامة، يطرح التساؤل العام التالي:

ماهي الخصائص السوسيو-ديمغرافية والاقتصادية للساكنة الجزائرية وما مدى إحرازها لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية في إطار التنمية المستدامة؟

وهو سؤال جوهري تُحتِّم الإجابة عليه المرور بالتساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير الخصائص الديمغرافية للساكنة الجزائرية في العمليات التنموية؟
- ماهية الأهداف الإنمائية للألفية وماهو الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تزامن وسيرورة بلوغها؟
- فيما تجسدت استراتيجية الجزائر في إطار التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات شملت خطة البحث أربعة فصول تمثلت في:

الفصل الأول الذي يتمثل في الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة حيث تناولنا في شقه الأول مفاهيم التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وصولا إلى إعلان الألفية الذي انبثقت منه الأهداف الإنمائية للألفية، في حين شمل الشق الثاني نظريات النمو السكاني في علاقتها بالتنمية.

أما **الفصل الثاني** والمعنون بـ "الخصائص الديمغرافية، السوسيو- اقتصادية والبيئية للساكنة الجزائرية" تم من خلاله عرض مختلف الجوانب التي تمس السكان ديمغرافيا، اجتماعيا، اقتصاديا وبيئيا.

وتمّ عرض في **الفصل الثالث** الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال السياسات العامة المنتهجة في إطار التنمية المستدامة لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الثلاثة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

فيما تجلّى مضمون **الفصل الرابع** في تقييم الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر من خلال رصد التطور الرقمي لمختلف المؤشرات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية.

ليتم في الأخير الوصول إلى الخاتمة العامة التي تضم نتائج الدراسة.

1-المنهجية المتبعة

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي ما يتناسب مع طبيعة الموضوع، بدءا من التعريف والوصف الدقيق للظاهرة المدروسة وصولا إلى الأسباب والعوامل المرتبطة بها والتي تتحكم فيها، ومن ثم تحليل وتفسير النتائج لإبراز العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والتنمية بمختلف أبعادها.

أما فيما يخص المصادر الرسمية الموثوقة للمعطيات والمعلومات والاحصائيات فقد تباينت بين محلي، إقليمي وعالمي، فعلى غرار الديوان الوطني للإحصائيات اعتمدنا أيضا على تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقارير وتحقيقات مختلف الوزارات الوطنية ذات الصلة بموضوع البحث، إلى جانب بيانات البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية التي تصدرها الأمم المتحدة وكذا بياناتها.

2-تحديد المفاهيم الأساسية

2-1-**التنمية البشرية:** يقصد بها "إكساب الفرد قناعات ومهارات ومعارف لتطوير الأداء والانجاز"؛

-القناعات: تشمل الاتجاهات، الرغبات، الصور الذهنية، مفاهيم عن الأشياء، بعض الخصائص والسمات، بعض المشاعر والرغبات النفسية، وإكساب القناعة يكون بأمرين:

أ-الأثر ب-الإمكانية

-المهارات: تشمل القدرات المطلوب توافرها لدى الفرد حتى يؤدي عملا بكفاءة ذهنية، يدوية، جسدية، تحليلية وإدارية.

–المعارف: وتشمل المعلومات اللّازمة لأداء الشيء (نظمه، وقوانينه وسياسات العمل به وأولويات العمل).[1]

كما تُعرّف التنمية البشرية من طرف "برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)" على أنها "العملية التي تؤدي إلى توسيع الخيارات المتاحة لكل فرد ذكر كان أو أنثى من خلال تطوير القدرات الشخصية".

ولكي تتحقق التنمية البشرية، يجب على الأفراد التأثير على العمليات التي تحدد حياتهم. في هذا السياق، يعد النمو الاقتصادي عاملا للتنمية البشرية.[2]

وبهذا فإن المفهوم الحديث للتنمية البشرية يعرفها على أنها التنمية التي تكون من صميم الأفراد من خلال تحسين حياتهم ومشاركتهم الفعالة في العمليات التي تحدد حياتهم، وبالتالي فإنه يتجاوز الأساليب التقليدية في تنمية الموارد البشرية والاحتياجات الأساسية والعيش الجيد للسكان.

2-2-التنمية المستدامة

في اللغة: الفعل استدام من "دوم" بمعنى المواظبة على الأمر، أي طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه[3].

اصطلاحا: يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الإيكولوجيا حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها بعضا.

وفي المجال التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economie وعلم الايكولوجيا Ecologie على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الاغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالأساس Eco، الذي يعني بالعربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecologie هو دراسة مكونات البيت،

[1] خديجة عبد الله يحمد (2009): أهمية المؤشرات الاحصائية في التنمية البشرية، المؤتمر العربي الإحصائي الثاني، الهيئة العامة للمعلومات، المعهد العربي للتدريب وللبحوث الاحصائية، عمان، الأردن، ص 56.

[2] Programme des nations unies pour le développement (2015) : Rapport sur le développement humain 2015, Le travail au service du développement humain, p 02.

[3] لسان العرب، 1972، ص 213.

أما مصطلح Economie فيعني إدارة مكونات البيت[1]. وبالتالي فإن الاستدامة تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الاقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها.[2]

فالتنمية المستدامة تدعو إلى مستقبل يتم فيه موازاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة.

2-3-البيئة

البيئة في اللغة: يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في العربية إلى "بوأ" الذي أخذ منه الفعل الماضي "باء" وقد ذكر ابن منظور في معجمه الشهير "لسان العرب" لكلمة "تبوأ" معنيين قريبين من بعضهما:

الأول: بمعنى إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه.

والثاني: بمعنى النزول والإقامة، كأن تقول "تبوأ المكان" أي نزل فيه وأقام به.

و"تبوأ" نزل وأقام، نقول "تبوأ فلانا بيتا" أي اتخذ منزلا، وذلك إذا نظر إلى أسهل ما يراه وأكثره استواء وأفضله لمبيته فاتخذه منزلا.

وفي القرآن الكريم قوله تعالى: (أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا) "يونس/87"، أي اتخذا.

وأيضا قوله تعالى: (والذين تبوءوا الدار والإيمان)"الحشر/9"، أي الذين سكنوا المدينة من الأنصار، واستقرت قلوبهم على الأيمان بالله ورسوله.

ويتضح من هذا أن البيئة هي: النزول والحلول في المكان، وبالتالي فهي المكان الذي يتخذه الانسان مستقرا لنزوله وحلوله كالمنزل، الموطن وغيره.

[1]Sara Scheey & Joe Laur (1997): the sustainability Challenge, Pegasus communications, Inc. Cambridge, p 01.

[2]اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1989): مستقبلنا المشترك، تأليف محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة رقم 142.

أما في **الاصطلاح** فلقد حدد المختصين والمهتمين في المجال البيئي عدة تعريفات لها ولو أنها تصب في نفس المعنى، وهذه بعض منها:

عرفها الاتحاد الأوربي على أنها إجمالي الأشياء التي تحيط بحياة الانسان وتؤثر في الأفراد والمجتمعات.

فالبيئة بالنسبة للإنسان هي الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية وكائنات تنبض بالحياة، وما يسود هذا الإطار من مظاهر متعددة من طقس ومناخ ورياح وأمطار... ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر[1].

"وقد أوجز إعلان مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 مفهوم البيئة بأنها "كل شيء يحيط بالإنسان".

فالبيئة هي المكان وما يتميز به من ظروف يعيش تحتها الكائن وتحيط به.[2]

والبيئة وحدة متكاملة أو كائن تتجمع فيه كل الكائنات في تناسق رائع وترابط وثيق حسب قوانين سنها الخالق "عز وجل" لكي ينعم الانسان بموارد هذه البيئة ويتجنب أخطارها وأضرارها.[3]

2-4-الأهداف الإنمائية للألفية

هي عبارة عن ثمانية أهداف تنموية عالمية تصبّ في إطار التنمية المستدامة، تمّ الإعلان عنها من خلال انعقاد مؤتمر قمة الألفية في شهر سبتمبر من عام 2000، حيث التزمت 189 دولة من بينها الجزائر بإعلان الألفية الذي سطّر مجموعة من الأهداف باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز في الجهود المعنية بالتنمية والمتمثلة في:[4]

[1] وليد رفيق العياصرة (2012): التربية البيئية واستراتيجيات تدريسها، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 23.
[2] يوسف توني (1963): معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، القاهرة. ص 96.
[3] محمد الصيرفي (2013): السكان والبيئة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: ص 18.
[4] YASH GHAI, JILL COTRELL (2011): The Millennium Declaration, Rights and Constitutions, PNUD, p 04.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل،

الهدف الثالث: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال؛

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات،

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرهما من الأمراض،

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية،

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتحوّلت الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات التي تلت هذا التاريخ إلى العنوان الرئيسي في الخطاب التنموي على الصعيد العالمي، واعتُبرت بمثابة الهدف العالمي المشترك لمختلف البلدان والشعوب الذي يوجه العلاقات بين الدول في مجال التنمية حتى العام 2015.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة

المبحث الأول: التنمية البشرية والتنمية المستدامة

المبحث الثاني: التصور النظري للنمو السكاني في علاقته بالتنمية

تمهيد

يتمحور مفهوم التنمية منذ ظهورها بشكل عام حول بلوغ مستوى الرفاه وضمان العيش الكريم للسكان في مختلف جوانب الحياة، ومن هذا المنطلق يسعى المنظّرين وصانعي القرار منذ الألفية الماضية إلى تطوير وتوسيع وتطبيق فكرة التنمية من خلال تحسين النمو الاقتصادي، لتصل إلى التنمية البشرية فالتنمية المستدامة التي تحقق الاستمرارية في الرفاهية وضمان وصولها إلى الأجيال القادمة مع الأخذ في الحسبان بالمستجدات البيئية.

فمن خلال هذا الفصل أردنا تحليل هذه الفكرة عبر مبحثين تناولنا في أوّلهما الإطار النظري للتنمية البشرية والتنمية المستدامة، وصولا إلى إعلان الألفية الذي انبثقت منه الأهداف الإنمائية للألفية، في حين شمل المبحث الثاني نظريات النمو السكاني في علاقتها بالتنمية.

المبحث الأول: التنمية البشرية والتنمية المستدامة

1-مفاهيم التنمية

لقد أجمعت مختلف التعاريف المرتبطة بمفهوم التنمية على أنها عملية تُعنى بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للأفراد، وبعبارة أخرى تمثل التنمية التفاعل بين الناس والموارد المتاحة لهم بهدف تحسين نوعية حياتهم.

حيث يوجد معنى التنمية في الأساس المشترك لمجمل السياسات والتدخلات التي تنتهجها المؤسسات الدولية المختلفة، والحكومات الوطنية وشركاء التنمية في تحديد خياراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واتجاهات الاصلاح المؤسسي والتحويل الثقافي والاجتماعي، وما إلى ذلك من قضايا تُختصر عموما تحت عنوان التنمية، وهو ما يجعل مصطلح التنمية أكثر استخداما في الأوساط الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، وعلى المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.

فالتنمية بذلك هي سيرورة شاملة **اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية،** تهدف إلى تحقيق تقدّم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم. وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها.[1]

2-التنمية البشرية

تُعرّف التنمية البشرية بشكل مختصر من خلال أدبيات الأمم المتحدة بكونها: "**عملية توسيع خيارات الناس**"،[2] حيث تقرّ الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن الانسان هو الموضوع المحوري لسيرورة التنمية، وأن السياسات التنموية يجب أن تجعل من الانسان المشارك الأساسي في عملية التنمية والمستفيد الأول منها.

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة (1986): الدورة الثانية والأربعون، قمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية بموجب قرار رقم 41/128 بتاريخ 1986/12/04.

[2] The United Nations Development Programme (UNDP), 1990, Human development report, p 10.

ومن منطلق عملية توسيع خيارات الناس فإن هذه الاختيارات لا نهائية بطبيعتها، غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحا من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الاحتياجات التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والمسكن والصحة والبيئة النظيفة...الخ، إلى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع. فالناس يتطلعون دائما إلى امتداد أعمارهم وهم يتمتعون بصحة جيدة، كما يتطلعون أيضا إلى الحصول على الموارد التي تهيئ لهم حياة كريمة.

2-1- مؤشر التنمية البشرية (IDH)

إن مؤشر التنمية البشرية يحدّد مدى تطور المجتمعات ورُقيّها أي مدى التغيّر الإيجابي الذي يشمل جميع نواحي الحياة في جميع الدول المتقدمة أو النامية التي تحاول عن طريق التنمية البشرية الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.

ومنذ ظهوره عام 1990، حدّد التقرير الدولي للتنمية البشرية مؤشرات لقياس التنمية البشرية (IDH) التي تساعد في تقييم وتكميم المستوى المعيشي والتنموي للسكان على نطاق أوسع وشامل. حيث تجاوزت مؤشرات التنمية البشرية في هذا التقرير المؤشرات التقليدية المتمثلة في "الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل"، فالإعتماد على البعد الاقتصادي لم يكن كافيا لوحده لقياس الرفاه الحقيقي للأفراد، ولا يعكس تطور المستوى الفعلي لتنمية السكان، فهناك أبعادا أخرى ينبغي إدراجها والمتمثلة في الوضع الصحي للسكان وكذا تمكّنهم من التعليم بمختلف مجالاته.[1]

يتركب مؤشر التنمية البشرية (IDH) من ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية يتجلّى أوّلها في القدرة على العيش فترة طويلة وصحية، والتي تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وأما ثانيها يتمثل في القدرة على التعلم واكتساب المعرفة وتقاس بمتوسط السنوات الدراسية والمدة المتوقعة من الدراسة، في حين يتمثل ثالث هذه الأبعاد في القدرة على

[1] UNDP, 1990, op cit, p 10.

تحقيق مستوى معيشي لائق، ويقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. فيما تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح.[1]

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدار خلاصات ونتائج لمؤشر التنمية البشرية في تقرير سنوي منذ سنة 1990 (أنظر الملحق رقم 02)، حيث تُصنّف البلدان حسب قيمة هذا المؤشر التي تتراوح بين [1،0] إلى أربعة مجموعات هي:[2]

المجموعة1: مجموعة التنمية البشرية المنخفضة حيث تكون قيمة الدليل أقل من 0.550؛

المجموعة2: مجموعة التنمية البشرية المتوسطة حيث تبلغ قيمة الدليل بين 0.550 و0.699؛

المجموعة3: مجموعة التنمية البشرية المرتفعة حيث تكون قيمة الدليل بين 0.700 و0.799؛

المجموعة4: مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا حيث تبلغ قيمة الدليل 0.800 أو أكثر.

ولكي يكون مستوى التنمية البشرية أكثر شمولا، أضافت الأمم المتحدة في تقاريرها اللاّحقة بعد سنة 1990 الخاصة بالتنمية البشرية مجموعة من المؤشرات المكملة متمثلة في:

2-2-مؤشر الفقر البشري (IPH) [3]

يهدف مؤشر الفقر البشري إلى تحديد نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر إلى مجموع السكان بالاعتماد على المكونات الأساسية لدليل التنمية البشرية المثمثلة في الصحة والتعليم ونصيب الفرد من الدخل، غير أن مؤشر الفقر البشري على خلاف مؤشر التنمية البشرية لايقيس التقدم في هذه المجالات، بل يقيس ويكشف توزيع هذا التقدم على مجموع السكان.

[1]. Programme des nations unies pour le developpement (PNUD), 2015, Rapport sur le développement humain 2015, p 03

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014): تقرير التنمية البشرية لعام 2014، ص 161.

[3] برنامج المم المتحدة للتنمية (2003): تقرير التنمية البشرية لعام 2003، ص 340.

وينقسم مؤشر الفقر البشري إلى نوعين:

2-2-1-**مؤشر الفقر البشري للدول النامية (IPH-1)**: يتم تحديد مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية من خلال ثلاثة جوانب أساسية للحياة الانسانية التي تنعكس بدورها على مؤشر التنمية البشرية، ولكن على عكس هذا الأخير فإن مؤشر الفقر البشري للدول النامية يقاس بـ:

-حياة مديدة وصحية وتقاس بالإحتمال عند الولادة بالوفاة قبل بلوغ سن الأربعين.

-المعرفة وتقاس بمعدل إلمام البالغين 15 سنة فما فوق بالقراءة والكتابة.

-عدم وجود ظروف معيشية لائقة والتي هي في حد ذاتها تحت مؤشر مركب يضم متغيرين يقاسان من خلال النسبة المئوية من السكان الذين ليس لديهم فرصة الحصول على مياه الشرب مستدامة، ونسبة الأطفال دون سن الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن المعتدل إلى الشديد، ثم أضيف لاحقا متغير ثالث يكمن في نسب الأشخاص الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.

2-2-2- **مؤشر الفقر البشري لبعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (IPH-2)**: يقيس هذا المؤشر نسب الحرمان في الأبعاد الثلاثة المتعلقة بـIPH-1 للتنمية البشرية، ويضيف إليها قياس بعد الاقصاء الاجتماعي على النحو التالي:

-حياة مديدة وصحية وتقاس باحتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين.

-المعرفة وتقاس بالنسبة المئوية للبالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة والكتابة.

-مستوى معيشي لائق ويقاس بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

-الإقصاء أو الإستبعاد الاجتماعي والذي يقاس بمعدل البطالة طويلة الأمد (12 شهرا أو أكثر).

ومنذ عام 2010 استُحدثت مؤشرات تنمية بشرية مكملة لمؤشر التنمية البشرية في صيغة جديدة وأصبحت تحسب وتدرج ضمن تقارير التنمية البشرية السنوية، وهي كالتالي: [1]

أ–مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (IDHI): في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية المتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة، متوسط السنوات الدراسية والمدة المتوقعة من الدراسة والدخل المحلي الاجمالي.

حيث لا يقتصر مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة على قياس متوسط الانجازات المحققة في الصحة والتعليم والدخل، بل يبين كيفية توزّع هذه الانجازات على السكان ويكشف عن الفوارق فيما بينها.

ب–مؤشر الفوارق بين الجنسين (IIG): مؤشر مركب يقيس الفارق في الإنجازات بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد هي :الصحة الإنجابية، تمكين المرأة والمشاركة في سوق العمل. حيث تقاس الصحة الانجابية بمؤشرين هما نسبة وفيات الأمهات ومعدل الولادات في سن المراهقة. ويقاس التمكين بعدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس البرلمانية ونسبة الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي، في حين تقاس المشاركة في سوق العمل بنسب المشاركة في القوى العاملة.

كما يشير انخفاض قيمة مؤشر الفوارق بين الجنسين إلى انخفاض الفوارق بين الجنسين والعكس صحيح.

ج–مؤشر التنمية حسب الجنس (IPS): مؤشر مركب يقيس الفارق في الإنجازات بين المرأة والرجل على حدة في ثلاثة أبعاد هي :الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة.

وتشكل النسبة بين القيمتين مؤشر التنمية حسب الجنس، حيث كلما قاربت القيمة 1 دلّ ذلك على تقلّص الفارق بين النساء والرجال.

د–مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (IPM): يلخص أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأشخاص في التعليم والصحة والمعيشة. ويتضمن الدليل عدد السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل وشدة

[1] CNES (2015) : op.cit. p 39.

الحرمان المقاسة بعدد أنواع الحرمان التي يعاني منها الفقراء في آن واحد. ويصنف السكان ضمن فئات تحددها شدة الحرمان، فيكونون معرضين لخطر الفقر المتعدد الأبعاد، أو يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، أو هم في فقر مدقع.

يُعد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد مكمّلا لمؤشر التنمية البشرية حيث أنه يقيس الحرمان لدى الأشخاص الأكثر حرمانا، إذ أنه يتجاوز الدخل النقدي لقياس الحرمان الذي يعاني منه الفقراء في الأبعاد الثلاثة التي يشملها مؤشر التنمية البشرية.

وفي سنة 2014 أُدخلت تعديلات على مؤشرات قياس الفقر المتعدد الأبعاد، على غرار مؤشر الصحة حيث عُوِّض الوزن حسب الطول بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة بالطول حسب العمر، باعتبار التقزّم مؤشر جيد لسوء التغذية المزمن.[1]

3-التنمية المستدامة

3-1-المفهوم العلمي للتنمية المستدامة

لقد برز مصطلح "التنمية المستدامة" كمفهوم على أكثر تقدير مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية، ولا الاعتبارات البيئية التي عكّرت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية، مثل التسخين الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء، والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تعدّت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

كما جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل مُوسّع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المادية والروحية، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بزيادتها، كما يدعو إلى ضرورة دمج

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014): مرجع سابق، ص 155.

البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.[1]

وإذا كانت "التنمية المستدامة" كمفهوم يعتبر قديما فإنه كمصطلح علمي يعد حديث النشأة، فهناك عدة تعريفات له ليس بالضرورة أن نذكرها كلها نظرا لكثرتها وتنوّعها ولو أنها تصبّ في نفس المعنى، وعموما فإن مفهوم "التنمية المستدامة" ورد لأول مرة في "نادي روما" الذي تأسس سنة 1968، أين اقترح ما يسمى" Eco-développement" أي التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب،[2] مؤيِّدا فكرة "النمو السكاني الصفري" القائمة على ثلاث مسلمات أولها أن النمو السكاني المطّرد حتما له انعكاسات سلبية على البيئة، أما ثانيها أن نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة يحرم الأجيال اللاحقة من حقها في العيش الكريم، في حين ثالثها يحث على ضرورة الحوار بين دول الشمال والجنوب فيما يخص اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل خفض معدلات النمو السكاني إلى أقل مستوى ممكن حتى يسمح ذلك باستدراك الموارد الطبيعية المهدورة.

برز مفهوم التنمية المستدامة أيضا من خلال "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية" باستكهولم سنة 1972، الذي يُعتبر بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة. من ناحية أخرى انتقد نفس المؤتمر الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.

كما تُعرِّف "منظمة الأغذية والزراعة (FAO)" التنمية المستدامة على أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية

[1] عمار عماري (2008): إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف.

[2] Meadows D. H., MeadowsD. L., Randers J. et Behrens III W. W. (1972) : Halte à la croissance ?, (rapport au Club de Rome), Fayard, Paris.

ولا تضر بالبيئة، وتتّسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.[1]

وفي سنة 1987 أُعطِي للمفهوم تعريفا محددا ورسميا من طرف "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" في تقريرها المعروف باسم "مستقبلنا المشترك"[2] برئاسة رئيسة الوزراء النرويجية آنذاك والذي يعرف باسمها "برونتلاند"[3] حيث عرّف التنمية المستدامة بأنها تلك "**التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتها**". كما أبرز هذا التقرير الترابط بين البيئة والتنمية بذكره على أن البيئة هي حيث نحيا، وأن التنمية هي كل مانفعله سعيا إلى تحسين مصيرنا في هذا المستقر الذي نحيا فيه، والاثنان لا انفصام لهما.

فالتنمية المستدامة في جوهرها هي عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الانسانية.[4]

ومنذ انعقاد "قمة ريو دي جانيرو" عام 1992 حول البيئة والتنمية من طرف الأمم المتحدة أصبحت التعريفات العملية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال، ويبدو أن تلك التعريفات قد عُدّت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية.[5]

[1] دوناتو رومانو (2003): الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مواد تدريبية، مشروع GCP/SYR/006/ITA المرحلة الثانية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سوريا، ص 56.

[2]Commissions Mondiale pour l'Environnement et le Développement (CMED) (1987) : Notre avenir commun, Ed. du Fleuve 1988, Québec.

[3] يعرف هذا التقرير أيضا بتقرير برونتلاند « Brundtland Report » نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي "غرو هارليم بروندتلاند" وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج.

[4] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1989): مستقبلنا المشترك، تاليف محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة رقم 142، ص 73.

[5]McNaghten.P&Urry.J (1998): Contested Natures, London: Sage, P 215.

ويمكن الخلاص بأن التنمية المستدامة هي عملية تغيير تستهدف **التنسيق بين مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وإدارة البيئة من ناحية أخرى**، فهي تجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع مع **مراعاة احتياجات الأجيال المستقبلية**، فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الانسان ولكن ليس على حساب البيئة، أي أن يكون استغلال الموارد الطبيعية بطرق وأساليب مثالية، ومن ثم الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد دون إلحاق الأذى بالبيئة.

3-2-التطور التاريخي للمفهوم

إن مفهوم التنمية المستدامة هو وليد العديد من التقارير الدولية ونتاج عدة مفاوضات عالمية التي توالت عبر السنوات، فبين عامي 1972 و2002 عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات عالمية أولتها أهمية خاصة، أولى هذه المؤتمرات عُقد في استوكهولم (السويد) سنة 1972 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الانسان" الذي شارك فيه 113 بلدا، ويعتبر أول مؤتمر اجتمعت فيه الدول المتقدمة ونظيراتها النامية،[1] تضمّن توضيح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر نمو معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تف بالاحتياجات مستقبلا، وأن استنزاف الموارد البيئية بات يهدد مستقبل الأجيال اللاحقة، وقد كان لهذا المؤتمر دورا كبيرا في استمرارية ومتابعة الأعمال من قبل منظمة الأمم المتحدة، وانبثق عنه تشكيل "برنامج الأمم المتحدة حول البيئة (PNUE) " الذي يتكفل بتعميق البحث في المواضيع الخاصة بالبيئة.[2]

وفي عام 1973 هزّت أزمة البترول العالم ونبّهت بمحدودية الموارد، وانعقد عام 1979 مؤتمر دولي حول المناخ بجنيف (سويسرا)، وتشكل بعده "الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (UICN) "عام 1980 الذي نشر وثيقة "الاستراتيجية الدولية للبقاء" حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي أكّد على ضرورة تحقيق التوازن بين احتياجات

[1]Audrey Aknin et autres (2002) : Environnement et développement – quelques réflexions autour du concept de « développement durable », Article paru dans l'ouvrage : Développement durable ? Doctrines, pratiques, évaluations, IRD, pp. 51-71.

[2] Philippe HERTIG (2011) : Le développement durable : un projet multidimensionnel, un concept discuté, Haute Ecole pédagogique du canton de Vaud, Lausanne, Suisse, N° 13, p 23.

السكان البيئية وقدرة النظم البيئة على العطاء، كما كان لهذه الأزمة دورا حاسما في ضرورة إيجاد بدائل طاقوية جديدة.[1]

وفي عام 1983 تأسست "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" (CMED) من طرف "المجلس العام للأمم المتحدة"، ثم في عام 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي كانت بنوده تدعو إلى مراعاة تنمية الموارد البيئية تلبية لحاجات السكان حاضرا من دون الاخلال بقدرة النظم البيئية للعطاء المستمر تلبية لحاجات الأجيال اللاحقة.

3-3-ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة من خلال "قمة الأرض 1992"

ترسّخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في سنة 1992 أين انعقد ثاني مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والمعروف بـ قمة "ريو" أو "قمة الأرض" بريو دي جانيرو (البرازيل)، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات أبعاد وطنية، إقليمية وعالمية خاصة في الدول المتقدمة، وقد حضره 108 رئيس دولة وحكومة، وافقت عليه كل الدول المشاركة في هذه الاتفاقية، مما أدى إلى انبثاق وثيقة مفصلة تسمى بأجندة القرن 21،[2] تضمنت أربعين فصلا في مجالات التنمية المختلفة، وكان اعتبار حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة ومن أهم المبادئ، بالإضافة إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية وتسهيل عملية التبادل التجاري. وكانت السمة الأساسية لهذا البرنامج هي الإهتمام بالتنمية المتواصلة والمستدامة.

وعموما فقد توسع مفهوم التنمية المستدامة منذ هذا المؤتمر عام 1992، حيث تحددت أبعاد هذا المفهوم بدقة، والمتمثلة في النماء الاقتصادي والتطور الاجتماعي وحماية البيئة.

[1] Ibid., pp 23-24.

[2] Edwin Zaccaï(2004) : De quelques principes et difficultés d'un développement durable: Texte paru dans l'ouvrage "Où va notre planète ? Quels risques ? Quel développement durable ?" sous la direction de Ph Bourdeau, Les Colloques de la Laïcité, Cedil, Université Libre de Bruxelles, pp 13-28. Avalable at http://homepages.ulb.ac.be/~ezaccai/Publications/DD.principes-difficult%E9s.04.pdf

ومن أهم القضايا التي انبثقت عن مؤتمر "ريو 1992" إلى جانب جدول أعمال القرن الحاي والعشرين، اتفاقية للتغيرات المناخية واتفاقية التنوع البيولوجي وإحداث لجنة التنمية المستدامة.[1]

وفي غضون تلك الفترة انعقد أبرز مؤتمر في تاريخ التنمية المستدامة وهو "مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية" في سبتمبر من عام 2000 بنيويورك، حيث أدى إلى إعلان أهداف الأمم المتحدة للألفية، وهي مجموعة من ثمانية أهداف إنمائية دولية محددة المجال الزمني ومنبثقة من صميم التنمية المستدامة.

ثم تطورت التنمية المستدامة لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في سبتمبر 2002 في مؤتمر "قمة جوهانسبورغ" (جنوب افريقيا) تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" "ريو +10" الذي حضره أكثر من 100 رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات، ليُراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية الدائمة والمتواصلة، حيث جدّد قادة العالم التزامهم بإعلان الألفية، وأكدوا على وضع التنمية المستدامة في الحسبان أثناء عملية اتخاذ القرارات في جميع الخطط التنموية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات عمل للترويج لإدماج التكاليف البيئية معا على الصعيد الداخلي واستخدام الأدوات الاقتصادية. فقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

وعُقد في جوان 2012 "مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" والمعروف باسم "ريو +20"، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو ليس فقط تقييم 20 سنة من العمل في إطار التنمية المستدامة، بل تعدّت فترة التقييم إلى 40 سنة لقراءة الجهود الدولية البيئية والمعوّقات التي اعترضتها خلال هذا المسار انطلاقا من مؤتمر استوكهولم لعام 1972 كمحطة أساسية لهذه الجهود.[2]

[1] شكراني الحسين (2013): من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 63، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 152.
[2] شكراني الحسين (2013): نفس المرجع السابق، ص 160.

والجدول الموالي يلخص أهم المحطات التاريخية التي مرّ بها مفهوم التنمية:

جدول رقم 01: تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+ الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط (2007): التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، ص 34.

4-أبعاد التنمية المستدامة

تبنّى مؤتمر "قمة الأرض" لعام 1992 فكرة التنمية المستدامة، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين، وبرزت لها ثلاثة أبعاد أو مجالات رئيسية وهي اقتصادية، وبيئية واجتماعية، إضافة إلى البعد المؤسسي التكنولوجي، ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات، فالتنمية الاقتصادية المستدامة تتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية، أما محور التنمية الاجتماعية البشرية المستدامة يهدف إلى التأثير على تطور السكان والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. والتنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس منها هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية.[1]

[1] عبد الله بن جمعان الغامدي (2007): التنمية المستدامة بين استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، قسم العلوم السياسية جامعة الملك سعود ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 07.

إن هذه الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس، كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة، فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة والمساواة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

4-1-البعد الاقتصادي

ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نمو اقتصاديا سريعا، للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية، حيث يتمحور فحوى هذا البعد في تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الثروة وزيادة رفاهية أفراد المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

ويندرج تحت هذا البعد:[1]

أ-حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

الحد من الإفراط في الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، حيث أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. فاستهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ب-إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

أي الاستخدام العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية ن خلال أجراء تخفيضات لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة، عن طريق تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

[1]Arab union for sustainable development & environment http://www.ausde.org (07/06/2015))

ج–مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته

خاصة من طرف الدول المتقدمة باعتبارها المتسببة وبنسب عالية، ولديها كافة في الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف.

د–تقليص تبعية البلدان النامية

ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. وما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق بنمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

هـ–المساواة في توزيع الموارد

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

و-تقليص الانفاق العسكري

إن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

4-2-البعد الاجتماعي

يمكن حصر مضمون الاجتماعي في تحقيق المساواة والتماسك والحراك الاجتماعي، حيث يشمل تحقيق البعد الاجتماعي الاعتبارات الإنسانية، فالإنسان هو عامل للتنمية وهدفها، ممثلا ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وتوفيرها، يضاف إلى هذا تفعيل دور المرأة في التربية والتعليم والمشاركة وأيضا الاهتمام بالطفولة المشردة، فالهدف العام من هذا البعد هو تحقيق مفهوم الإنصاف بين المجتمعات والأفراد. ويتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان.

ويندرج تحت هذا البعد:[1]

أ-تثبيت النمو الديموغرافي

وتعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل التحكم في نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون (2015) : التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العدد 67، العراقن، ص ص 345-346.

ب-أهمية توزيع السكان

كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس، وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص من الآثار البيئية للتحضر.

ج-الاستخدام الكامل للموارد البشرية

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد وتخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. فالتنمية المستدامة تعني تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري- بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية .

د-أهمية دور المرأة

إن لدور المرأة أهمية خاصة. ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة. ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

4-3-البعد البيئي

يعد البعد البيئي منشأ مفهوم التنمية المستدامة، كما أن الاهتمام بالبيئة يُعد ركنا أساسيا في التنمية، وذلك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية، حيث تنادي مبادئ التنمية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة، وكيفية ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على استيعاب المخلفات، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الإيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها من خلال:

أ-التربة، استعمال المبيدات، الغطاء النباتي والمصايد

إن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة.

ب-حماية الموارد الطبيعية

والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود —ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من الغلة.

ج-صيانة المياه

التنمية المستدامة تعنى بصيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها .

د-حماية المناخ من الاحتباس الحراري

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

4-4-البعد التكنولوجي

أ-استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.

ب-الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة

التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية –الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ج-المحروقات والاحتباس الحراري

فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوت الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمّرة على النظم الإيكولوجية، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

د-الحد من انبعاث الغازات

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

هـ-الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون

التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنّت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

إن أبعاد التنمية المستدامة في حقيقة الأمر مترابطة فيما بينها وإن كانت تبدو منفصلة عن بعضها، فهي تشكل سلسلة من التفاعلات والتأثيرات المتبادلة لأن كل بعد يؤثر في الأبعاد الأخرى، فالنشاط الاقتصادي مثلا يؤثر على البيئة كاستغلال الموارد الطبيعية ورمي النفايات والتلوث، والمتغيرات الاجتماعية والسكانية تؤثر بدورها في المجالين البيئي والاقتصادي على حد سواء كالتركيبة السكانية ونسب الفئة النشيطة وأنماط الاستهلاك وغيرها.[1]

الشكل البياني رقم 01: تداخل أهم أبعاد التنمية المستدامة

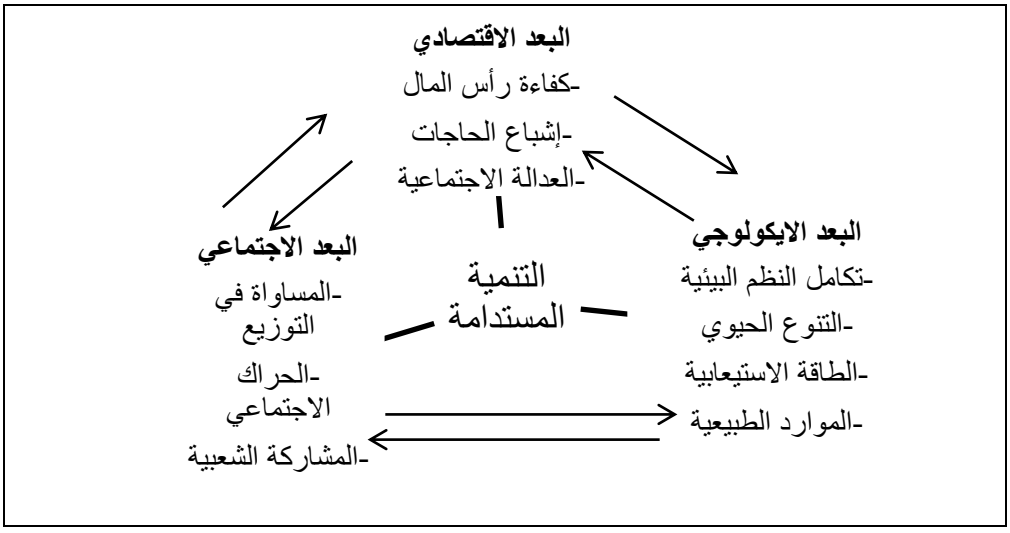

المصدر: Candice Stevens (Mars 2006) : Mesurer le developpement durable, Cahier Statisyiques n° 10, OCDE

[1] Candice Stevens (Mars 2006) : Mesurer le developpement durable, Cahiers Statisyiques n° 10. OCDE, p 01.

5-مؤشرات التنمية المستدامة

قبل الخوض في مؤشرات التنمية المستدامة لا بأس من التطرّق إلى توضيح أهمية المؤشرات وكيفية قياسها، فالمؤشر يُعرّف على أنه عبارة عن إحدى المعطيات التي تم اختيارها من بين مجموعة البيانات أو المعلومة الاحصائية المهمة من أجل خصوصيتها وأهمية ما تمثله قيمتها.[1]

وفي تعريف شامل للمؤشر فهو متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما، ويجب أن يكون المؤشر دقيقا وحساسا مع سهولة جمع بياناته أو من حيث تطبيقه في المجال العلمي، وبهذا يوفّر المؤشر معلومة كمية تساعد في تحديد أولويات التنمية بمختلف أبعادها التي غالبا ما تكون معقدة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، مما يجعله أساسا لوضع السياسات والخطط الهادفة إلى تحسين حياة الأفراد، ويعطي صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في إنجازات التنمية، وبموجبه يتم تقييم الوضع وتقويمه، وقد تمّ اعتماد عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وأخرى بيئية في مجال التنمية المستدامة، حيث تمّ خلال أشغال مؤتمر الأمم المتحدة حول بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 التأكيد على ضرورة وضع مؤشرات للتنمية المستدامة، وذلك بهدف توفير مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنسجمة والكفيلة بإنجاح الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى تحقيق الاستدامة.

وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتّب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنه وفي الواقع فإن معظم تقارير الدول التي تمّ تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة تركّز على تعداد المشاريع التي تمّ تنفيذها والاتفاقيات التي تمّ توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم

[1] ماجدة أحمد أبوزنط، عثمان محمد غنيم (2006): التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 10.

هذا التقييم نظريا وإنشائيا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تُعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمّها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي. ولهذا حاولت "لجنة التنمية المستدامة" في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن، كما لم يتم وضع دراسة مقارنة بين الدول في مجال التنمية المستدامة إلا من خلال مؤشرات الاستدامة البيئية للعام 2005 والتي وجدت الكثير من النقد المنهجي.

5-1-المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في البنية الاقتصادية التي يتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع من خلال معرفة الناتج المحلي أو الوطني للدولة وتوزيعه حسب القطاعات الاقتصادية وبنود إنفاقه.[1]

5-1-1-البنية الاقتصادية

تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، الذي يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية ضمن موازين السوق، ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج. ولذلك فإن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة. كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببها السياسات الاقتصادية الرأسمالية.

[1] علي لزهر، عبد الحليم جدي (2013): تقييم المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطمع الألفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 34، ص 65.

وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

- ✓ **الأداءالاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل المحلي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل المحلي.
- ✓ **التجارة:** ويقاس بالميزان التجاري مابين السلع والخدمات.
- ✓ **الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الداخلي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي.

5-1-2-أنماط الانتاج والاستهلاك

وهذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب. ويعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة. وهذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية الدول الصناعية والمتقدمة والتي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها، بينما تبقى دول الجنوب تجهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها.

وعن أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي:

- ✓ **مؤشر استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- ✓ **مؤشر استخدام الطاقة:** وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

- ✓ **مؤشر توليد وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.
- ✓ **مؤشر النقل والمواصلات:** وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية، ...الخ).

5-2-المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة[1]

5-2-1-المساواة الاجتماعية

تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرصا في الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرصا للحصول على **العمل** والخدمات العامة ومنها **الصحة والتعليم** والعدالة. والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة.

ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال.. وبالرغم من التزام معظم الدول في العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، فإن غالبية هذه الدول لم تحقق نجاحا حقيقيا في مواجهة سوء توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها، وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق.

وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

- ✓ **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

[1] باتر محمد علي وردم، مرصد البيئة الأردنية (2006): تاريخ 2015/1/11 نقلا من http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112

- ✓ **المساواة في النوع الاجتماعي**: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

5-2-2-الصحة العامة

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وبالعكس، فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية، وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة. وفي معظم دول العالم النامي، فإن الخدمات الصحية والبيئية العامة لم تتطور بشكل يوازي تطور السوق والاقتصاد وغلاء المعيشة.

أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

- ✓ **حالة التغذية**: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- ✓ **الوفاة**: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
- ✓ **الإصحاح**: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.
- ✓ **الرعاية الصحية**: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

5-2-3-التعليم

يُعتبر التعليم -وهو عملية مستمرة طوال العمر- مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. حيث أن التعليم من أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وبالرغم من تحقيق الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في مجال التعليم إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بذله. أما مؤشرات التعليم فهي:

- ✓ **مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الإبتدائي.
- ✓ **محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

5-2-4-السكن

إن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها. كما أن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة، وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري. كما تشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين. وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص. ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الإزدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

5-2-5-الأمن

يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فتحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي يعتمدون جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، ولاشك أن الفاصل ما بين الديمقراطية والأمن أمر دقيق جدا، والأنظمة الاجتماعية والأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحقق توازنا بين هذين الأمرين. ومن الأمور المرتبطة بالأمن الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها، مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي. ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

5-2-6-النمو السكاني

إن الزيادة في النمو السكاني تزيد من نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام، مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية، وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة.

ومن المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد، وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة، حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

5-3-المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة

ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على عدة مؤشرات، مما يشكل إضافة نوعية لأصحاب القرار في الدول لتحليل خطواتهم السياسية والاقتصادية والبيئية، ومراجعتهم لتحسين أدائهم على صعيد التنمية المستدامة.

5-3-1-الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء. وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع. وتم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري والدفيئة ومنع استخدام المركبات التي تدمّر طبقة الأوزون، وكذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الانبعاثات السامة والملوثات الغازية من المصادر الثابتة والمتحركة لتحسين نوعية الهواء. وبالتأكيد فإن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع، ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى. وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

- ✓ **التغير المناخي**: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ✓ **ترقق طبقة الأوزون**: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- ✓ **نوعية الهواء**: ويتم قياسه من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

5-3-2-الأراضي

الأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح، بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها. وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها. فاستخدامات الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية والهرمية الإدارية والسياسية، فقد تكون قرارات وطنية أوأقليمية أومحلية أوحتى شخصية. وبالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض.

أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

- ✓ **الزراعة**: وتقاس بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- ✓ **الغابات**: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
- ✓ **التصحر**: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- ✓ **الحضرنة**: ويتم قياسحها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

5-3-3-البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء. ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية، خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب

العيش والنشاطات الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية. وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل. أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

- ✓ **المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- ✓ **مصائد الأسماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

5-3-4-المياه العذبة

لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعبا. كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم، وبما أن المياه العذبة في الغالب مورد غير متجدد ومُعرض للاستنزاف والتلوث، وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه، فإن تخصيص كميات من المياه بشكل متوازن لأغراض الشرب والتنمية وحماية الأنظمة البيئية بات مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة، وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في العقود القادمة. ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين **هما نوعية وكمية** المياه. وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5-3-5-التنوع الحيوي

إن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة، حيث تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا وأنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة، ونظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة، فإنه من المسائل الهامة جدا في التنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان، ولكن بدون التأثير سلبا على توازن الطبيعة.

ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما **الأنظمة البيئية** والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، والمؤشر الثاني هو **الأنواع البيئية** التي يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

6- أهداف التنمية المستدامة

لقد شملت أهداف التنمية المستدامة من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" للجنة العالمية للبيئة والتنمية الأمور التالية:[1]

-تجديد النمو خاصة في البلدان النامية؛ من خلال إعادة توزيع الموارد نحو معالجة فاقة الفقر المطلق؛ لذلك فإن منطق التنمية المستدامة بحد ذاته ينطوي على حافز داخلي يشجع النمو في دول العالم الثالث.

-**تغيير نوعية النمو؛** تتطلب التنمية المستدامة تغييرا في مضمون النمو بما يجعله أكثر كثافة في استخدام المواد والطاقة، ويجعل آثاره أكثر إنصافا. وهذه التغييرات مطلوبة في جميع البلدان كجزء من جملة إجراءات لإدامة مخزون رأس البيئي، ولتحسين توزيع الدخل، وللتقليل من درجة التعرّض للأزمات الاقتصادية.

-**تلبية الحاجات الأساسية والمطامح الانسانية** خاصة للعالم النامي المتمثلة في العمل، الغذاء، الطاقة، الماء والمرافق الصحية؛

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1989) مرجع سابق، ص ص 76-77.

-**تأمين مستوى سكاني مستديم:** حيث أن استدامة التنمية ترتبط بشكل وثيق بالقوى المحركة للنمو السكاني، ولأجل السعي نحو تنمية مستدامة، يجب أن يكون حجم السكان مستقرا وملائما لحجم إنتاجية النظام البيئي؛

-**حفظ قاعدة الموارد وتعزيزيها:** إن زيادة الضغط على الموارد تنجم عن افتقار الناس للبدائل، لذلك ينبغي على سياسات التنمية أن توسع فرص حصول السكان على الرزق المستديم؛

-إعادة توجيه التكنولوجيا والسيطرة على المخاطر وجعلها أكثر مراعاة للاعتبارات البيئية؛

-**دمج مسائل البيئة** والاقتصاد في صياغة القرارات.

7-جدول أعمال القرن الحادي والعشرين من أجل التنمية المستدامة (الأجندة 21)

إن "الأجندة 21 " هي واحدة من بين أهم القضايا التي انبثقت من مؤتمر "ريو" 1992، وهي عبارة عن برنامج عمل ومجموعة من التوصيات الملموسة للقرن الحادي والعشرين، والمستمدّة من مفهوم التنمية المستدامة، إن "أجندة 21" خطة عمل كونية واسعة وطموحة، يستند برنامجها على استراتيجيه ثابتة، وهي أن التطور والنمو الاقتصاديين والعدالة والمساواة الاجتماعية والحفاظ على البيئة هي من الدعائم الأساسيه لبناء أي مجتمع وتطوره، ولا يمكن على الإطلاق إهمال جانب على حساب الجانب الأخر بغية الوصول إلى تنمية مستدامة.

وبذلك تعد وثيقة "الأجندة 21" بمثابة توصية من طرف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، متكونة من أربعة أقسام وأربعين فصلا،[1] التي عالجت موضوع المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب، وكذلك المجتمعات المحلية، وقد وضعت "الأجندة 21" بعض الأهداف الخاصة بالصحة التي كان أهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية، وحماية الفئات الهشة (مثل الأطفال وكبار السن)، وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي،

[1] Le lien électronique de l'agenda 21 : https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/Agenda21.pdf

وكذلك تمحور التعليم في هذه الوثيقة حول ثلاثة أهداف متمثلة في إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة، إلى جانب حماية الأنظمة البيئية، والموارد الطبيعية.

فيما حثّ الفصل الثامن والعشرين من "الأجندة 21" على ضرورة إشراك **الجماعات المحلية**، بما يعرف بـ"الأجندة 21 المحلية"، حيث أكّد على الحكومات الدخول في حوار مع مواطنيها والتنظيمات المحلية والمقاولات الخاصة لاعتماد جدول أعمال محلي للقرن الحادي والعشرين.[1]

8- إعلان الألفية

أقرّ المجتمع الدولي في العديد من المحافل المنعقدة بضرورة مواجهة تحديّات النمو السكاني في علاقته بالموارد الطبيعية والاقتصادية، وظهر هذا الإقرار في أبرز تجليّاته مع بداية الألفية الثالثة من خلال تبنّي الأمم المتحدة "لإعلان الألفية" الذي تضمّن "الأهداف الإنمائية للألفية" التي أقرّت التزام المجتمع الدولي بالتصدي للمشاكل الأساسية التي توفق جهود التنمية المستدامة.

مع اقتراب نهاية الألفية الثانية، أدركت الهيئات الدولية أن الألفية الجديدة بالنسبة إلى عدد كبير من السكان ستماثل سابقتها من حيث افتقارها إلى الأمل ومعاناتها الجوع والحرمان، فكان إعلان الألفية بمثابة "قرار العام الجديد" على الصعيد العالمي، تحرّكه رؤية لعالم تتجسد فيه على أرض الواقع المبادئ التأسيسية وميثاق الأمم المتحدة، وقد تبنّى الإعلان زعماء 189 دولة من البلدان الأعضاء بمن بينهم 147 رؤساء الدول أو الحكومات، وهو التجمّع الأكبر في تاريخ الأمم المتحدة لهذا العدد من رؤساء الدول. حيث تضمنت هذه الرؤية:[2]

-احترام حقوق الانسان؛

-حكم القانون والحكم الرشيد؛

-جعل حق التنمية واقعا ملموسا بالنسبة إلى الجميع؛

[1] شكراني الحسين (2013): مرجع سابق، ص 156.

[2] YASH GHAI, JILL COTRELL (2011): op.cit. p .04.

-التنمية المستدامة؛

-اهتمام خاص بالدول والشعوب الأكثر احتياجا.

وقد تم تبني الوثيقة دونما تصويت، ممّا يعني ذلك أن المجتمع الدولي قد صادق بالإجماع على الإعلان، ويدل ذلك أيضا على أنّها لم تعدً وثيقة ملزمة من الوجهة القانونية.

ففي شهر سبتمبر من عام 2000، التقت 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في قمة الألفية من بينها الجزائر، واعتمدت "إعلان الأمم المتحدة للألفية"، الذي تبنّته "الجمعية العامة للأمم المتحدة"، والذي تضمّن التزامات تهدف إلى القضاء على الفقر بمختلف أبعاده، والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة. وكان العديد من هذه الالتزامات قد أُستُمد من الاتفاقيات والقرارات التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية والقمم الدولية التي نظمتهما الأمم المتحدة في العقدين الماضيين، والتي كان أهمها تقرير حمل عنوان "تشكيل القرن الواحد والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية" حيث حدد هذا التقرير سبعة أهداف أساسية للتنمية عرفت بـ"الأهداف الدولية للتنمية."

تضمّن إعلان الألفية التزاماً دولياً يطال عدداً من المسائل توزعت على ثمانية محاور (فصول)، ثم تناول تقرير الأمين العام بعد سنة من ذلك في الدليل التفصيلي لتنفيذ الإعلان هذه المحاور، وحدد لكل منها مجموعة من الأهداف، حيث تجلّت هذه المحاور مثلما وردت في الدليل التفصيلي لتنفيذ الإعلان في:[1]

المحور الأول: مجموعة من القيم والمبادئّ؛

المحور الثاني: الالتزام بتحقيق الأمن ونزع السلاح، وقد تضمن هذا المحور إحدى عشرة هدفا؛

المحور الثالث: التنمية والقضاء على الفقر (في هذا المحور وردت بالتفصيل أهداف الألفية) فيما احتوى هذا المحور ثلاثة عشر هدفا؛

المحور الرابع: الحماية المشتركة للبيئة، تضمن ستة أهداف؛

[1] البرنامج العالمي لدعم البرلمانات (2012): الأهداف الإنمائية للألفية، دليل البرلمانيين، مبادرة التنمية في المنطقة العربية ، ص 22.

المحور الخامس: احترام حقوق الانسان والديمقراطية والحكم الرشيد، تضمن ستة أهداف؛

المحور السادس: حماية المستضعفين، وقد تضمن ثلاثة أهداف؛

المحور السابع: تلبية الاحتياجات الخاصة بإفريقيا، متضمنا أربعة أهداف؛

المحور الثامن: تعزيز الأمم المتحدة، متضمنا إحدى عشرة هدفا.

9-الأهداف الإنمائية للألفية [1]

تُشكل "الأهداف الإنمائية للألفية" جزءا من إعلان الألفية وقد وردت في أحد أقسامه، فهي لا تختزل الإعلان بكل أبعاده.

فبعد عام من قمة الألفية كشفت خارطة الطريق التي أعدها أمين عام الأمم المتحدة من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية النقاب رسمياً عن ثمانية أهداف عامة يساندها 18 هدفاً فرعياً و48 مؤشراً مقررة كمياً ومحددة المدة الزمنية، والتي صارت تُعرف فيما بعد باسم "الأهداف الإنمائية للألفية". وهي تختلف عن الأهداف الدولية للتنمية في كونها تؤكد على أن القضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية مسؤولية كل دول العالم لا البلدان النامية فحسب، بل وللبلدان الغنية أيضاً دورا في تمويل برامج التنمية والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج. وتعمل الأهداف الإنمائية للألفية على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس بحلول العام 2015. وهي ترسي القواعد للأهداف الفرعية والمعايير المرجعية لغرض قياس النتائج.

تسعى الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية والتي نذكرها فيما يلي إلى توجيه جهود جميع المنظمات تقريباً العاملة في مجال التنمية، ولقد حظيت بقبول عام باعتبارها إطار عمل لقياس مدى التقدم المحرز في الجهود المعنية بالتنمية:

[1] http://data.albankaldawli.org/about/millennium-development-goals البنك الدولي 2015/09/11 تاريخ التصفح

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
2. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
3. تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
4. تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
5. تحسين صحة الأمهات؛
6. مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض،
7. ضمان الاستدامة البيئية؛
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتحوّلت أهداف الألفية خلال السنوات التي تلت هذا التاريخ إلى العنوان الرئيسي في الخطاب التنموي على الصعيد العالمي، واعتُبرت بمثابة الهدف العالمي المشترك لمختلف البلدان والشعوب الذي يوجه العلاقات بين الدول في مجال التنمية حتى العام 2015.

9-1-تداخل الأهداف الإنمائية للألفية

يُكمّل الأهداف الإنمائية للألفية بعضها بعضا، فهي سلسلة متتابعة من الغايات التي تصبّ في الإطار العام للتنمية، والواقع أن هذه الأهداف تتفاعل في ما بينها، فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار جميع الأهداف من الهدف الثاني إلى الهدف الثامن وسائل لتحقيق الهدف الأول، كما أن الأهداف الثاني والرابع والخامس تساعد على تحقيق الهدف الثالث، والهدف الثاني يساعد على تحقيق الهدفين الرابع والخامس، ويمكن إيضاح ذلك باستخدام الأهداف من 1 إلى 7 بالشكل البياني الآتي:[1]

[1] YASH GHAI, JILL COTRELL (2011): op.cit, p 05.

الشكل البياني رقم 02: العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية

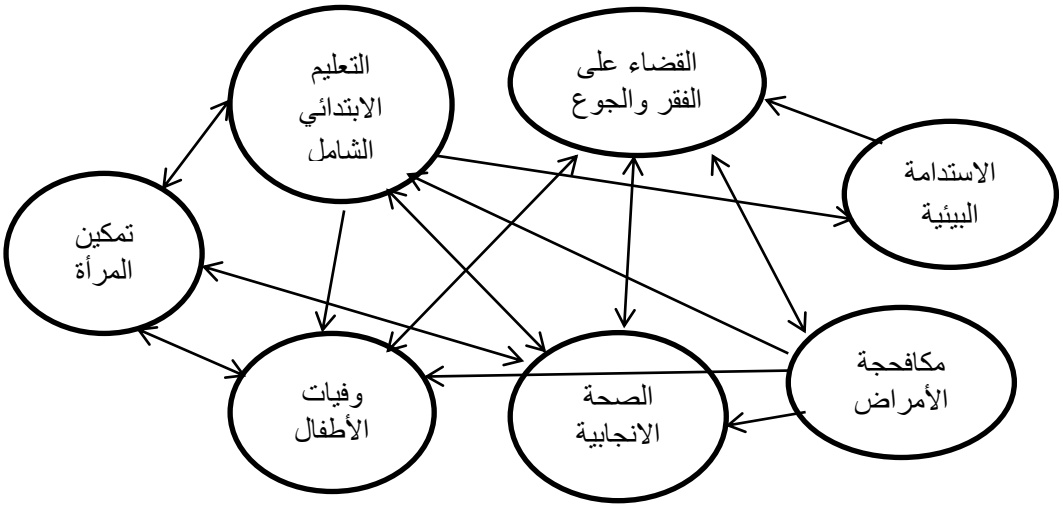

Source: YASH GHAI, JILL COTRELL, 2011, The Millennium Declaration, Rights and Constitutions, PNUD, p 05

9-2-السياق التاريخي للأهداف الإنمائية للألفية[1]

إن أهداف الألفية هي قمّة سياق طويل من تطور الفكر التنموي العالمي، فهي النتاج الأصغر سناً لسلسلة القمم والمؤتمرات العالمية التي انطلقت في التسعينات، ولبرامج العمل التي صدرت عنها (جنيف، القاهرة، كوبنهاغن، بيجينغ، نيويورك، إسطنبول..،ألخ،) والتي كان من ضمنها في شهر سبتمبر العام 2000 قمة الألفية والتي صدر عنها إعلان الألفية. ثم تلتها القمم العالمية لتمويل التنمية، على غرار القمة العالمية للتنمية المستدامة "جوهانسبورغ 2005" وغيرها.

وما أتت به أهداف الألفية ليس بديلا عمّا جاء في برامج عمل هذه القمم، بل هو إعلان التزام جديد بالأولويات التنموية الأكثر إلحاحا، والمتصلة بالقضاء على الفقر. وبالتالي لا يمكن فهم أهداف الألفية بعمق إلا بارتباطها ببرامج العمل والأهداف الكثيرة المعلنة سابقا.

عام 2000: تبنى **إعلان الألفية** وتكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ مضمون الإعلان، وتقديم تقرير سنوي عن تقدم العمل في أهداف الألفية وتقرير أكثر تفصيلا كل خمس سنوات.

[1] البرنامج العالمي لدعم البرلمانات (2012) : مرجع سابق، ص ص 16-17.

عام 2001: تبني **الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية**، الذي تضمن مرفقا يشمل جدولاً بالأهداف الإنمائية للألفية والتي أتت في 8 أهداف، و18 غاية، و48 مؤشراً. وهي التي باتت تختصر اليوم «**أهداف الألفية**» التي تشكل الإطار الموجّه لأولويات التنمية على الصعيدين العالمي والوطني. وخلق بيئة مواتية للتنمية والقضاء على الفقر.

عام 2005: الموافقة على **تقرير الأمين العام عن تقدم العمل بعد خمس سنوات على صدور الألفية**، تضمن التقرير اقتراح إضافة غايات ومؤشرات جديدة إلى أهداف الألفية لتغطية أبعاد إضافية لم تكن مدرجة بالشكل المناسب في الصيغة الأصلية لأهداف الألفية.

عام 2008: إقرار **الصيغة المعدلة لأهداف الألفية واعتمادها رسميا** بناء على اقتراح مجموعة الخبراء، تشمل الصيغة المعدلة مجموعة من الأهداف المحددة والمؤشرات الإضافية، لا سيما ما يتعلق بالبطالة والتشغيل والصحة الإنجابية والبيئة، وبموجب هذا التعديل أصبحت أهداف الألفية تشمل على 8 أهداف، و21 غاية، و60 مؤشرا.

عام 2010: انعقاد قمة المراجعة العشرية لأهداف الألفية وتقديم تقرير تقييمي عن مسار أهداف الألفية خلال السنوات العشر المنقضية، إضافة إلى التقرير العادي عن تقدم العمل وعن فجوة تمويل الأهداف، وقد تضمن التقرير عددا من التوجهات والتوصيات التي تتعلق بالمقاربات والسياسات المناسبة التي من شأنها معالجة بعض جوانب القصور والتعثر التي حالت دون أن يكون التقدم في تحقيق أهداف الألفية بالمستوى المتوقع. حيث كان يفترض بقرار الجمعية هذا أن يساعد الحكومات والجهات الدولية على حد سواء على تحسين الأداء خلال السنوات المتبقية لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من أهداف الألفية بحلول عام 2015.

9-3-المرامي التنموية الثمانية للألفية[1]

تم صياغة الأهداف الإنمائية على شكل أهداف وغايات ومؤشرات، حيث يعتبر **الهدف** تعبيرا موضوعيا عما هو مطلوب تحقيقه، وعادة ما يكون غير محدد كميا، أما **الغاية** "الهدف المحدد" فهي عبارة عن إنجاز ملموس فردي يتصل اتصالا مباشرا بالهدف، في حين يعد **المؤشر** متغيرا يستخدم لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف.

الهدف الأول: القضاءعلى الفقر المدقع والجوع

يأتي هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع في صدارة الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يعد من أولويات الدول من أجل إقامة مجتمع متماسك تسوده العدالة الاجتماعية، ويكون ذلك من خلال توفير الظروف الاقتصادية والمادية والاجتماعية التي تتيح لمختلف شرائح المجتمع الفرص لتحقيق مستويات معيشة مناسبة، تسمح لهم بضمان حياة كريمة، وسطرت غايات ومؤشرات لبلوغ هذا الهدف متمثلة في:

الغاية الأولى: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة 1990-2015، حيث يقاس تقدم بلوغ هذه الغاية بنسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، وتطور حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.

فقد قدر البنك الدولي عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع ويقل دخلهم عن دولار واحد يوميا بـ 1.4 مليار شخص عبر العالم سنة 2005، حيث عزى الأسباب الرئيسية إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية، ففي حين تراجع عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في منطقة آسيا نتيجة تسجيل معدلات نمو اقتصادي مشجعة، تسير الأمور نحو الاتجاه المعاكس في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تمر بحالة من الكساد، مما يجعل أوضاعها تسيير نحو الأسوأ، حيث تُعتبر المنطقة الأكثر هشاشة على المستوى العالمي.

الغاية الثانية: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللاّئق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.

[1] منظمة الأمم المتحدة. "الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة. www.un.org

وتتمثل مؤشرات قياسها في:

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

2- نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان

3- نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية).

4- نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين.

تعتمد سياسات القضاء على الفقر والجوع على توفير العمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب للوصول للعمالة الكاملة والمنتجة، ويعود ذلك إلى الدور الذي يلعبه العمل في تأمين المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاندماج الاجتماعي للأفراد من جهة، وفي إيجاد الظروف الموضوعية التي تؤمّن حياة كريمة وآمنة لأفراد المجتمع من جهة أخرى، هذا ما ينطبق بصفة خاصة على الفئات الأكثر عرضة للاستغلال كالنساء والشباب، لذا تسعى السياسات التنموية للقضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل منتجة ولائقة لكافة أفراد المجتمع.

الغاية الثالثة: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015. وتقاس بمؤشرين يتمثل أولهما في عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، أما الثاني يتمثل في نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

إن القضاء على الفقر مرتبط بالواقع الصحي لأفراد المجتمع ولاسيما لدى النساء والأطفال، حيث يتأثر مستوى نموهم بالنظام الغذائي السائد داخل أسرهم، هذا ما يعرف بالفقر الغذائي الذي ينجر عنه معاناة الأفراد من عدة أمراض كسوء التغذية مثلا، ولا يعتبر انخفاض السعرات الحرارية من المواد الغذائية إلا سببا واحدا لسوء التغذية، فتوزيع الغذاء داخل الأسر وصحة الفرد وتوفير المغذيات الدقيقة (الفيتامينات والمعادن) تؤثر على نواتج التغذية أيضا. بالإضافة إلى ارتفاع احتمال معاناة الأطفال في الأسر الفقيرة في الدول النامية من نقص الوزن ضعف ما يعاني منه أطفال الأسر الغنية.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

يلعب التعليم دورا أساسيا في عملية التنمية الشاملة، مما يجعل الحكومات والهيئات الدولية تسعى بصورة متواصلة لتوفير الظروف المادية والموضوعية لتحقيق فرص التحاق الأجيال المتوالية في مختلف المناطق، وبمختلف مستويات التعليم وخاصة المرحلة الابتدائية كحد أدنى، تشترك فيه المجتمعات البشرية والفئات الاجتماعية.

وتكمن غاية هذا الهدف في تمكين الأطفال في كل مكان سواء الذكور أو الإناث من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. فيما تتجلى مؤشراتها في:

1- صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي.

2- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي.

3- نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية).

4- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تمكين النساء والفتيات ليس الأمر الصواب فحسب بل هو اقتصاد يتسم بالذكاء وأمر حيوي لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، ولذلك يسعى ثالث أهداف الألفية إلى تمكين النساء من حقوقهن الاقتصادية والسياسية وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015 وتقاس هذه الغاية من خلال:

1- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

2- حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.

3- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال

يرمي الهدف الإنمائي الرابع إلى تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، نظرا لوفيات الأطفال الهائلة التي تنجرّ عن الأمراض والأوبئة التي يمكن تجنبها خاصة في البلدان النامية، حيث تتمحور غاية هذا الهدف حول تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة 1990-2015، وذلك عبر ثلاث مؤشرات:

1- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

2- معدل وفيات الرضع.

3- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد داء الحصبة.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية

شكّل تحسين الصحة الانجابية محور خامس الأهداف الإنمائية للألفية من خلال وضع غايتين، حيث تمثلت **الغاية الأولى** في تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و2015، ويقاس ذلك بالمؤشرات التالية:

1- معدل الوفيات النفاسية.

2- نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة.

فيما تمثلت **الغاية الثانية** في تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015، من خلال:

1- معدل استخدام وسائل منع الحمل.

2- معدل الولادات لدى المراهقات.

3- الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأكثر).

4- الحاجة غير الملبّاة في مجال تنظيم الأسرة.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والأمراض الأخرى

لا تزال الأمراض القاتلة على غرار فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا ومرض السل تفتك بحياة العديد من البشر خاصة في الدول النامية، لذلك عقد مسؤولي 189 دولة من خلال إعلان الألفية العزم على وقف وعكس انتشار فيروس نقص المناعة البشرية إلى غاية 2015 من جهة، وبالتحكم في مرض الملاريا وأمراض أخرى وعكس اتجاه انتشارها من جهة ثانية.

حيث ارتبطت بهذا الهدف ثلاث غايات تمثلت في:

الغاية الأولى: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ.

المؤشرات:

1- معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة

2- استخدام الرفالات أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر

3- نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية.

4- نسبة اليتامى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و14 سنة

الغاية الثانية: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه. وتقاس بنسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية.

الغاية الثالثة: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.

1- معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا

2- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات

3- نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا

4- معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به

5- نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

كي تتحقق التنمية المستدامة من الضروري أن يكون النمو شاملا، وكذلك سليما من الناحية البيئية وذلك من أجل تخفيف وطأة الفقر وبناء الرخاء المشترك للناس اليوم وللأجيال القادمة. وفي الوقت نفسه، فإن أنماط النمو جعلت مئات الملايين من الناس يعيشون في أوضاع متخلفة، حيث بات من الضروري التعقل في إدارة الموارد الطبيعية، والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان التي تنص عليها مبادئ التنمية المستدامة، وذلك عبر أربع غايات تجسدت فيما يلي:

الغاية الأولى: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية، وتقاس بـ:

1- نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات.

2- مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية).

3- استهلاك المواد المستنفدة للأوزون.

4- نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

5- نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة.

الغاية الثانية: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010، وتكمن مؤشراتها في:

1- نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية

2- نسبة الأجناس المهددة بالانقراض

الغاية الثالثة: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015. من خلال:

1- نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة.

2- نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة.

الغاية الرابعة: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة، حيث تقاس بنسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يدعو الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية شركاء التنمية إلى العمل معا لضمان عدالة التجارة وتمكن البلدان المثقلة بالديون على التخفيف منها، وتوفير الأموال للتصدي للفقر، وتوفير العقاقير الضرورية بتكلفة ميسورة، واستفادة البلدان الفقيرة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة. تمثلث غايات هذا الهدف في:

الغاية الأولى: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز.

الغاية الثانية: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نماء، حيث تشمل دخول صادرات البلدان الأقل نماء إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر.

الغاية الثالثة: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة.

الغاية الرابعة: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

9-4- علاقة الأهداف الإنمائية للألفية بأهداف التنمية البشرية

تتقاسم الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية دافعا مشتركا وتعكس التزاما حيويا بتشجيع رفاه الإنسان الذي يقتضي الكرامة والحرية والمساواة لكل البشر، حيث تُعد الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة لبنات لبناء التنمية البشرية، حيث يتصل كل منها بأبعاد رئيسية في عملية التنمية التي تهدف إلى ضمان كرامة الانسان وتحسين مستواه لمعيشي، من خلال الحق في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية ومستويات المعيشة اللاّئقة.[1]

والجدول الموالي يبين العلاقة الارتباطية لأهداف الألفية وأهداف التنمية البشرية.

جدول رقم 02: ارتباط الأهداف الإنمائية للألفية **بأ**هداف التنمية البشرية

القدرات الرئيسية للتنمية البشرية	**ما يقابلها من أهداف الألفية**
العيش حياة مديدة وصحية	الأهداف 4، 5، 6: تخفيض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات ومكافحة الأمراض الرئيسية.
تلقي التعليم	الهدفان 2 و3: تحقيق التعليم الابتدائي والحض على المساواة بين الجنسين (خاصة في التعليم) وتمكين المرأة.
بلوغ مستوى معيشة لائق	الهدف الأول: تخفيض الفقر والجوع.
التمتع بالحريات السياسية والمدنية للمشاركة في حياة الفرد في مجتمعه.	يمثل غاية عالمية مهمة مدرجة في إعلان الألفية.
الشروط الأساسية للتنمية البشرية	**ما يقابلها من أهداف الألفية**
الاستدامة البيئية	الهدف 7: ضمان الاستدامة البيئية
الإنصاف وخاصة الإنصاف بين الجنسين.	الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
توفير القدرات للبيئة الاقتصادية العالمية.	الهدف 8: تقوية الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) (2003): تقرير التنمية البشرية، ص 28.

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، 2003، تقرير التنمية البشرية، ص 27.

9-5-القيم المرشدة لإعلان الأمم المتحدة للألفية

تمثل أهداف التنمية للألفية معايير قياسية للمُضي قُدُما نحو السلام وحقوق الانسان ترشدها قيم أساسية وجوهرية للعلاقات الدولية للقرن الحادي والعشرين. وتشمل هذه القيم:[1]

-الحرية: للرجال والنساء الحق أن يعيشوا حياتهم ويُربّوا أولادهم بكرامة، بمنجاة من الجوع ومن مخافة العنف أو الظلم، وأفضل ما يكفل هذه الحقوق الحكم الديمقراطي القائم على إرادة الشعب.

-المساواة: يجب ألاّ يُحرم أي فرد أو أي أمّة من فرصة الاستفادة من التنمية، ويجب ضمان الحقوق والفرص المتساوية لكلا الجنسين.

-التضامن: يجب إدارة التحديات العالمية بطريقة توزيع التكاليف والأعباء على نحو عادل، بما يتفق مع مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية الأساسيين، كما يستحق أقل المستفيدين المساعدة من أكبر المستفيدين.

-التسامح: من خلال احترام الناس بعضهم بعضا باختلاف معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم، وعدم التخوف من الاختلافات داخل المجتمعات وفيما بينها. وينبغي إرساخ ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.

-احترام الطبيعة: التحكم العقلاني في إدارة كل أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية وفقا لمبادئ التنمية المستدامة، وتغيير الأنماط الحالية غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك لضمان الرفاهية في المستقبل.

-المسؤولية المشتركة: ينبغي أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم أجمع، ومواجهة الأخطار المهددة للسلام والأمن الدوليين، وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي، باعتبارها المنظمة الأشمل والأكثر تمثيلا للعالم.

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) (2003): تقرير التنمية البشرية، نفس المرجع السابق، ص 28.

المبحث الثاني: التصور النظري للنمو السكاني في علاقته بالتنمية

1- نظريات النمو السكاني

1-1-النظريات الكلاسيكية

تُعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة والمتكاملة على الأقل في حقبتها، حيث وُلد المذهب الكلاسيكي مع "آدم سميث" ونما مع "توماس روبرت مالتوس"[1]، "دافيد ريكاردو"، جون ستيوارت ميل"[2] وآخرون، الذين كانوا يركزون على النمو الاقتصادي في علاقتة بالنمو السكاني، ففي اعتقادهم أن النمو الاقتصادي سوف يتوقف في النهاية، وسوف يصل الاقتصاد لا محالة إلى حالة من التدهور والركود، وكانوا يؤمنون بالعمل وقدرة السوق على خلق مختلف التوازنات، على غرار "آدم سميث" الذي أكّد في كتابه "ثروة الأمم" على النمو الذي يتمثل في تقسيم العمل وتراكم رأس المال اللّذان يحفّزان على زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة الثروة.

بيد أن "مالتوس" كان يخالف هذه النظرة، فاعتُبر من المتشائمين، حيث رأى أن تزايد العنصر البشري هو أهم معوّقات النمو، فركّز على علاقة السكان باستنزاف موارد البيئة، ورغم الخوض فيها منذ القدم، إلا أن هذه العلاقة ارتبطت بـ"روبرت مالتوس" لأنه وضع لها قوانين وأسس، إذ أنه يرى أن المشكلة السكانية تتمثل في التناقض بين قدرة السكان على التزايد وقدرة الأرض على إنتاج الغذاء. والزيادة السكانية كما يراها "مالتوس" هي مجرد عملية بيولوجية بحتة، لا علاقة لها بالنظم الاجتماعية السائدة، وبعبارة أدق لا يوجد صلة بينها وبين تغير أو تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج السائدة في فترة تاريخية معينة.[3]

حيث تساءل "مالتوس" حول سبب انتشار الفاقة والبؤس في انجلترا، وقد وجد هذه العوامل مجتمعة في مشكلة السكان، وقد ظهرت المشكلة عنده عندما قارن بين الزيادة البشرية والزيادة في الانتاج، حيث زعم أن السكان

---

[1] "توماس روبرت مالتوس" (1766-1834)، لد بانجلترا، كان راهباً برتيستانتيا، ثم أستاذاً للتاريخ وللاقتصاد بجامعة كامبردج، أشهر كتبه: "بحث في مبادئ السكان" سنة 1798، حيث وضع نظريته المشهورة والمتعلقة بتزايد السكان، وأصدر كذلك كتاب: "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1820.

[2] "جون ستيوارت ميل Jean Stuart Mill) (1806-1873): ولد بـ ليون بفرنسا، عمل في شركة للتأمين ثم مساهماً في الصحافة، ومدير لمعمل للنسيج، ثم أستاذاً في Collège de France أشهر كتبه: "الاقتصاد السياسي" سنة 1803.

[3] وليد رفيق العياصرة (2012): التربية البيئية واستراتيجيات تدريسها، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 84.

يتزايدون وفق متتالية هندسية وأن الانتاج يتزايد وفق متتالية حسابية، والنتيجة الحتمية لذلك هي أنه سيأتي اليوم الذي يصبح فيه الانتاج غير كاف لإطعام السكان، فتكون الكارثة والصدمة وما يتبعها من مجاعات وأمراض.

إن التناقض بين قدرة السكان على التزايد وقدرة الأرض على إنتاج الغذاء يمثل في رأي "مالتوس" فحوى المعضلة السكانية، حيث يقول "مالتوس": "**وبحكم قانون طبيعتنا هذا الذي يجعل الغذاء ضروريا لحياة الإنسان، فلا بد من الإبقاء على تساوي النتائج المترتبة على هاتين القدرتين غير المتساويتين، وهذا يتضمن عائقا قويا باستمرار على منع زيادة السكان عن طريق صعوبة العيش. وهذه الصعوبة يجب أن تحل في مكان ما. ولا بد حتما أن يشعر بها فريق كبير من الجنس البشري**"[1]

ومن سوء حظ "مالتوس" أن فكرته اعترض عليها الكثير من العلماء والمفكرين، حيث أثبت العامل الزمني عكس ما تنبّأ به "مالتوس"، أين حصل التطور الاقتصادي الذي حققته دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الثورة الصناعية. فقد أخفق "مالتوس" حينما أهمل الجانب التكنولوجي وأثره في ضخ الانتاج وزيادته، الأمر الذي يُمكّن من أن يتماشى تزايد الانتاج الغذائي وفق التزايد السكاني.

1-2-نظرية التحول الديمغرافي

يعتبر الانتقال أو التحول الديموغرافي من أبرز المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف علماء السكان، إذ من خلال مؤشراته يمكن معرفة حجم السكان واحتياجاتهم المستقبلية في شتى الميادين، لذا أصبح لبعد الانتقال الديموغرافي أهمية بالغة لارتباطه الوثيق بالعديد من المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتنتج عملية التحول الديموغرافي في مجرى التحديث والتطور الاقتصادي من الانتقال من نظام ديموغرافي تقليدي متوازن، يتميز بوفاة

[1] رمزي زكي (1984): المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، العدد 84، الكويت، ص26.

وخصوبة مرتفعتين معا، إلى نظام عصري متوازن أيضا، ولكن بمستويات وفاة وخصوبة منخفضة[1]، مرورا بأربعة مراحل كما هو مبين في الرسم البياني الموالي:

الشكل البياني رقم 03: الشكل العام لنموذج للتحول الديمغرافي

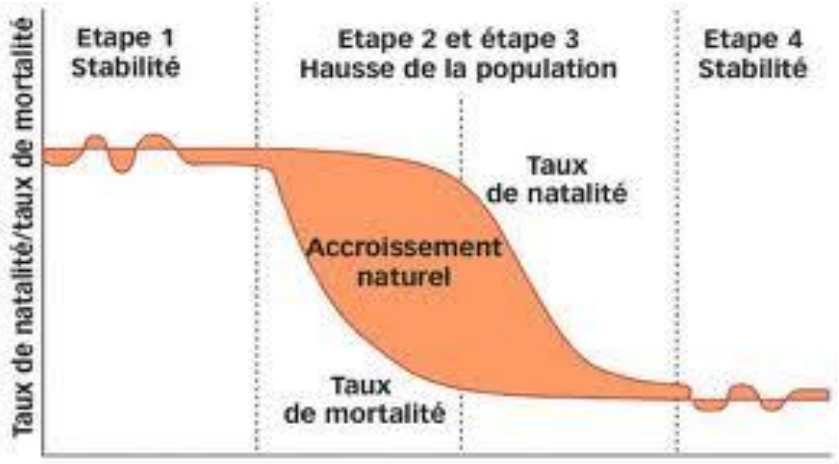

المصدر: Personnel du Population Référence Bureau (2004): Transitions de la population mondiale, Nations Unies, Population Bulletin n° 59, p07.

المرحلة الأولى: وهي التي عرفها المجتمع ما قبل الصناعي بمعدلات وفيات ومواليد مرتفعة وغير متحكم فيها وتوازنها هذا أدى إلى نمو ضعيف. فالمواليد كانت مرتفعة وذلك مردّه لغياب التخطيط العائلي، لتعويض وفيات الأطفال المرتفعة، بغية المساهمة في اقتصاد الأسرة، اعتبار الأطفال كرأس مال اقتصادي وكأحد أشكال التأمين في مرحلة الشيخوخة. وكانت الوفيات مرتفعة للحضور المكثف للأمراض المعدية منها الطاعون والحمى القرمزية، المجاعات والحروب، قلة المياه الصالحة للاستهلاك وانعدام النظافة اللذين ساهما في ظهور الكوليرا، والإسهال في صيغة أوبئة التي رفعت من معدلات الوفيات خلال حقب زمنية وهو الذي تُرجم بالتذبذب.

المرحلة الثانية: شهدت هذه المرحلة تراجعا في معدلات الوفيات مع بقاء المواليد مرتفعة، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الطبيعي. ويُعزى تراجع الوفيات إلى التحسن في إمدادات التغذية خلال القرن 18، التحسينات الكبيرة في مجال

[1]Personnel du Population Référence Bureau (Mars 2004) : Transitions de la population mondiale, Nations Unies, Population Bulletin n° 59, p 07.

الصحة العمومية كاستعمال التلقيحات التي ساهمت في خفض وفيات الأطفال، التحسينات في إمدادات المياه، الصرف الصحي وتنامي المعرفة العلمية بأسباب المرض وترقية الوضع الاجتماعي للأمهات.

المرحلة الثالثة: اختصت هذه المرحلة باتجاه السكان نحو حالة التوازن وذلك بتراجع المواليد مع استمرارية انخفاض الوفيات، وظهور الفارق بين المعدلين وهو ما ينافي معتقدات "مالتوس" بأن التغيرات في معدلات الوفيات هي السبب الأول في تغيرات السكان. ومرد انخفاض المواليد هو وعي الآباء في المناطق الريفية بأنهم غير ملزومون بإنجاب العدد الكبير من الأطفال للمساعدة في الاحتياجات ولضمان شيخوخة مريحة، ارتفاع استعمال الآلات الزراعية والصناعية الذي قلّل من الحاجة إلى اليد العاملة في الريف، زيادة التحضر غيّر من القيم التقليدية المفروضة على الخصوبة وقيمة الأطفال في المجتمع الريفي، المعيشة الحضرية رفعت من تكلفة إعالة أبناء العائلة النووية، تحسن ظروف المرأة والانتشار الواسع لموانع الحمل ومعرفة كيفية استعمالها.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الأخيرة والتي تتميز بتوازن معدلي الوفيات والولادات في مستويات ضعيفة، مع استقرار معدل نمو السكان، وهو وضع العديد من الدول حاليا كالولايات المتحدة، اليابان، السويد والمملكة المتحدة.

هذا ويرافق المرور بمختلف هذه المراحل الانتقالية إحداث تغيرات وتحولات اقتصادية واجتماعية هائلة، فهي تبدأ بالمجتمعات التقليدية ثم المجتمعات الزراعية المطورة، تليها المرحلة الصناعية التي يرتبط بها تحسن مستويات المعيشة على كافة الأصعدة وتحسن أحوال السكان النوعية كافة من صحة وتعليم وغيرها.

تعتبر هذه المراحل بمثابة منطق ديموغرافي تاريخي، حيث أن التجارب أبانت أن هذا التدرّج المرحلي هو مسألة وقت، وهناك من يقول أنه حتمية تاريخية ستعرفها جميع شعوب العالم، الإشكال يكمن فقط في درجة التطور الاقتصادي والتغير الاجتماعي والثقافي الذين يواكبان هذه المراحل.

1-3-نظرية الحجم الأمثل للسكان

تُعد نظرية "الحجم الأمثل للسكان" إحدى النظريات التي تربط بين عدد السكان وحجم الموارد الاقتصادية في الدولة، حيث يُقصد بالحجم الأمثل للسكان أن لكل إقليم حجما مثاليا يتناسب مع طاقته الإنتاجية، وبالتالي فإن كل زيادة للسكان في الإقليم الذي ينقص عدد سكانه عن الحجم الأمثل تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة تزيد عن نسبة هذه الزيادة. أما إذا تعدى عدد السكان هذا الحجم (الحجم الأمثل) فإن أية زيادة سكانية يترتّب عليها انخفاض الدخل الإجمالي وبالتالي انخفاض متوسط الدخل الفردي.

كما يركّز مفهوم الحجم الأمثل للسكان على الحد الأدنى الذي يحقق الرفاهية، أي إيجاد عدد السكان المناسب لتحقيق أعلى درجات الرفاه دون الوصول إلى سقف القدرة الاستيعابية، وبالتالي الاهتمام يكون حول تحقيق أفضل مستويات المعيشة سواء تعلق الأمر بزيادة السكان أو بنقصانهم.[1]

حيث يعتبر هذا المفهوم قديما ومن أشهر دُعاته "كونفوشيوس" في الصين القديمة، و"أفلاطون" الذي نادى في القرن الرابع قبل الميلاد في مؤلفاته، بتحديد عدد سكان اليونان بـ5040 نسمة فقط، بحيث تُشجع الدولة الزواج المبكر والإنجاب ومنح الجنسية اليونانية للأجانب في حالة النقصان، ورفع سن الزواج وتشجيع تحديد النسل عند تجاوز العدد الأمثل،[2]

وتقوم فكرة الحجم الأمثل للسكان على نظريتي الإنتاج المتزايد والغلة المتناقصة، أي أنها تسعى لتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين عنصر العمل والذي يتوقف على عدد السكان المقيمين في بلد معين، وعناصر الإنتاج الأخرى من رأسمال وموارد طبيعية متوافرة في هذا البلد، ففي حالة قلة عنصر العمل بالنسبة لعناصر الإنتاج، فإن أية زيادة في

[1] عبد المنعم علي ابراهيم، محمد ابراهيم أرباب (2000): النظريات السكانية: مطالع الألفية الثالثة وهل توجد نظرية إسلامية، مكتبة رشيد، مصر، ص 15.

[2] عبد المنعم علي ابراهيم، محمد ابراهيم أرباب (2000): نفس المرجع السابق، ص 16.

عرض العمل تؤدي إلى زيادة الغلة وتستمر هذه الزيادة حتى تصل إلى نقطة تتوقف عندها الغلة عن التزايد، وتبدأ في التناقص طبقا لقانون تناقص الغلة.

ويُعبّر عن هذه النظرية بواسطة نصيب دخل الفرد من الناتج الاجمالي، فإذا استمر هذا النصيب بالزيادة كان ذالك مؤشرا على أن الإقليم لا يشكو كثرة السكان، وإذا بدأ الدخل في الإنخفاض كان ذلك مؤشرا على أن الإقليم بدأ يزدحم بالسكان.

والذي يُعاب على هذه النظرية أن الحجم الأمثل للسكان ليس ثابتا بل أنه يتغير تبعا للتغيرات التي تستجد على طاقات الإقليم الإنتاجية، أي طبقا لحجم ودرجة كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى. وترتيبا على ما تقدّم فإن الإقليم الذي يصل عدد سكانه إلى الحجم الأمثل يلزمه أن يزيد من رأس المال المستخدم في الإنتاج، وكذلك من مساحة الأرض المزروعة حتى لا يتعرض السكان لانخفاض مستوى المعيشة إذا ما تجاوز عددهم الحجم الأمثل. وبالتالي من الصعب التحكم في العدد المثالي للسكان وضمان استمراريته. لذلك لم تعد هذه الفكرة عملية كما كانت عندما ظهرت أين لقيت حماسا كبيرا.[1]

2-علاقة النمو السكاني بالتنمية

العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية هي دائما محل اهتمام الباحثين والمفكرين الديمغرافيين والاقتصاديين خاصة، حيث عكفوا على دراسة النظريات والسياسات التي يمكن من خلالها تحقيق الموازنة بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية.

فقد أظهرت بعض النظريات الاقتصادية المتشائمة -ولعلّ أبرزها نظرية مالتوس- والتي بُنيت على أساس المردود المتناقص لعوامل الانتاج ولكنها أغفلت التطور التكنولوجي الذي استطاع أن يتغلب على هذه الصعوبة، وأنه يساهم في تطوير الانتاجية.

[1] فايزة عبد الرحمن الكبكبي وآخرون، نظرية مالتس ونظرية الحجم الأمثل للسكان، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 15.

ومع بداية القرن 19 ميلادي وإلى غاية يومنا هذا، أي منذ ظهور الأطروحة المالتوسية عرف الجدال اتجاهين متضادين؛ أحدهما متشائم يرى في نمو السكان عائقا لتقدم البشرية، والثاني متفائل لا يرى أتباعه للزيادة السكانية سوى انعكاسات اقتصادية واجتماعية إيجابية.

إن هناك إدعاءا في الدول الرأسمالية المتقدمة بأن الدول المتخلفة لن تخرج من دائرة الفقر الخبيثة ما لم يتم التحكم في النمو السكاني، بينما كانت وجهة النظر الاشتراكية حول السكان أنه عند الحديث عن التنمية لابد وأن نضع قضية السكان جانبا، ذلك أن الفقر الذي تعاني منه الدول المتخلفة إنما يرجع إلى الاستغلال الاقتصادي لهذه الدول من جانب الدول المتقدمة والسيطرة السياسية عليها، وهذا هو السبب الرئيسي في الفقر النسبي لهذه الدول من وجهه النظر الاشتراكية.[1]

ومن الأمور الملفتة للنظر أنه حينما عُقد "المؤتمر العالمي للسكان" في عام 1974 ببوخارست، انتهى المؤتمر إلى خطة عمل تدعو الدول المتقدمة الى إعطاء أولوية أساسية لبرامج تنظيم الأسرة للسيطرة على الخطر الأكبر الذي يهدد التنمية الاقتصادية فى هذه الدول وهو النمو السكاني.

وخلال السبعينات أخذ النقاش في المسائل السكانية يعرف زوالا تدريجيا، وتجلى ذلك في "الندوة الدولية للسكان" عام 1984، أين سُجل تغييرا في المواقف بسبب اقتناع أغلبية المسؤولين السياسيين بدول العالم الثالث بضرورة التحكم في المتغيرات الديمغرافية، واعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخرجت الولايات المتحدة بفكرة جديدة مخالفة لتلك التي تبنتها في مؤتمر بوخارست عام 1974، فقد رأت الولايات المتحدة أن النمو السكاني ليس بالضرورة أمرا سيئا، وأن المناخ الاقتصادي الحر هو المكون السحري لكل من التنمية الاقتصادية والتحكم في الخصوبة.

[1] فراس عباس البياتي (2010): الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 155.

فبالرغم من أن العالم كان متفقا على وجهه النظر القائلة بأن النمو السكاني يعد عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية عام 1974، فإنه في عام 1984 كان هناك شبه إتفاق حول وجهه النظر الأمريكية بأن القضيتان (التنمية والسكان) ليستا متناقضتان بهذه الصورة.[1]

ومن خلال ما سبق فإنه من الواضح أن هناك عدة وجهات للنظر خاصة بالعلاقة بين النمو السكاني والتنمية، فقد أفضت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلى أن الآثار التنموية للتغيرات السكانية متعددة ومتغيرة ومتراكمة عبر الزمن، حيث أنه يمكن النظر إلى هذه العلاقة من الناحية التاريخية من ركنين أساسيين:

2-1-النمو السكاني عامل مشجع للتنمية

إن مُنظّري الركن الأول يرون أن النمو السكاني عاملا إيجابيا ومشجعا على التنمية من خلال عدد من المتغيرات من بينها أن النمو السكاني المتسارع وازدياد الكثافة السكانية يساهمان في تحفيز التطور التكنولوجي والابتكار المؤسسي، وكلما زاد الحجم السكاني للدولة ازدادت فرص استفادتها من اقتصاديات الحجم الكبير، وكان حظ الدولة أوفر في عدد المبدعين والعباقرة والأفراد ذوي القدرات الاستثنائية، القادرين على إحداث التحولات المستقبلية المرغوبة.

فأصحاب هذه المدرسة يؤكدون على أن الضغط الديمغرافي محفز للتنمية، من خلال تزايد الطلب مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوزيع أوسع للتكاليف العامة للسكان، وتنظيم أكثر فعالية للعمل.[2]

2-2-النمو السكاني عامل معيق للتنمية

يشكل النمو السكاني مشكلة حقيقية عندما لا يرافقه تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي، فتبرز المشكلة بصورة واضحة، وتتمثل في معدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية، ممّا يترتب عليه انخفاض المستوى المعيشي، يمكن أن تكون الزيادة السكانية

[1] فراس عباس البياتي (2010): نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2005): النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، ص 33.

عاملاً ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية، إذا ما استطاعت عملية الانتاج في المجتمع استيعاب الزيادة السكانية وتأمين مقدرات مشاركتها في دفع عجلة التنمية للأمام.

فيرى "المالتوسيون الجدد" أصحاب هذه التوجّه أنه إذا لم تكن هناك موانع للنمو السكاني فإن المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التنمية سوف تزول بفعل هذا النمو في ظل حالة من ثبات الموارد الطبيعية ورأس المال، والتراكم المعرفي بسبب نمو هذه العوامل بمعدلات أبطأ من معدلات النمو السكاني.

خلاصة الفصل الأول

يُعتبر موضوع التنمية المستدامة بكل أبعادها ومؤشراتها وأهدافها وليد البحوث والتصورات النظرية في العلاقة بين السكان وتحقيق المستوى الأمثل للعيش في هذه الحياة.

فمن خلال سرد التعريفات المختلفة للتنمية المستدامة تبيّن أنها تهتم بكل ما له علاقة بالإنسان ويحيط به، وبالتالي السكان، حيث أنها تضع في اعتبارها النمو السكاني، وإن إدراك المجتمع الدولي والحكومات بهذه الحقيقة تجلّى من خلال عقد العزم على المضي قُدُما نحو بلوغ الرفاهية من خلال انعقاد المؤتمرات والملتقيات المتتالية، سعيا منهم في البحث في القضايا التنموية، مما أوصلهم في الأخير إلى تبني نظام تنموي جديد منبثق من صميم التنمية المستدامة المتمثل في إعلان الألفية الذي يؤكد على الضرورة الملحة في إقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية الشاملة المرجوّة.

الفصل الثاني:

الخصائص الديمغرافية، السوسيو– اقتصادية والبيئية للساكنة الجزائرية

المبحث الأول: تطور المؤشرات الديمغرافية للساكنة الجزائرية

المبحث الثاني: تطور المؤشرات السوسيو اقتصادية للساكنة الجزائرية

المبحث الثالث: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في الجزائر

المبحث الرابع: التدهور البيئي في الجزائر

تمهيد

لقد أدركنا في الفصل السابق أن السكان يشكلون المتغير المحوري لعمليات التنمية، إلا أنه لكلّ مجتمع سكاني خصائصُه التي ينفرد بها، والتي تتأثر بظروفه التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية وغيرها، ولأن الجزائر مجال دراستنا، وأنها تزخر بمقوّمات جغرافية، إدارية، ديمغرافية واقتصادية جمّة، أردنا أن نخصّص هذا الفصل في وصف وتحليل تطور الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية لسكان الجزائر من خلال أربعة مباحث، تمثّل أوّلها في تتبّع التطورات الحاصلة في المؤشرات الديمغرافية، والمبحث الثاني خُصّص لرصد نمو المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، في حين تناول المبحث الثالث موضوع النافذة الديمغرافية وسبل الاستفادة منها، وأما المبحث الأخير فقد سلطنا فيه الضوء على صورة من صور التدهور البيئي والمتمثلة في التلوث الحضري الناجم عن النقل البري.

المبحث الأول: تطور المؤشرات الديمغرافية للساكنة الجزائرية

1-الخصائص الجغرافية والإدارية للجزائر

تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيًا من حيث المساحة ببلوغها 2.381.741 كلم^2، والمرتبة التاسعة عالميا، تقع في الشمال الغربي لقارة افريقيا بين دائرتي عرض 18^0 و38^0 شمالا وبين خطي طول 9^0 غربا و12^0 شرقا، كما أن خط الطول غرينتش (0^0) يمر بها وبالتحديد قرب مدينة مستغانم غربا.[1] يحدّ الجزائر شمالا البحر الأبيض المتوسط على طول 1200كلم والذي يمثل أكثر من نصف طول البحر الأبيض المتوسط الجنوبي الغربي.[2] وهي محاطة بستّة دول متمثلة في تونس وليبيا من الناحية الشرقية والمغرب من الناحية الغربية، أما جنوبا فتحدها موريطانيا ومالي والنيجر.

تتكون الجزائر من منطقتين متميزتين مورفولوجيا، أولاهما المنطقة الشمالية المنحصرة بين البحر الأبيض المتوسط وسلسلة جبال الأطلس الصحراوي، والتي تنتمي إلى المنطقة الألبية الممتدة من جنوب أوربا إلى غاية شمال افريقيا. في حين المنطقة الثانية فهي المنطقة الجنوبية الصحراوية والتي تعد جزءا من الصحراء الافريقية الكبرى، وتمتاز بشساعتها وقساوة تضاريسها.

ونظرا لشساعة مساحة الجزائر واختلاف مناطقها، فهي تمتاز بتنوع مناخها أيضا حيث نجد مناخ رطب وبارد شتاءا وحار وجاف صيفا، أو ما يعرف بمناخ البحر الأبيض المتوسط على امتداد 1600 كلم، أما المنطقة الجنوبية فيسودها المناخ الصحراوي الذي يتميز بجفاف عام وسعة حرارية مرتفعة ليلا ونهارا، مع بعض الأمطار غير المتوقعة والحصرية من وقت لآخر، مما يؤثر مباشرة على الفلاحة والرعي.

[1] ONS (2013) : Collections Statistiques N° 177, Série C : Statistiques Régionales et Cartographie, Statistiques sur l'Environnement, p 3.
[2] Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière (2003) : Population et Développement en Algérie CIPD+10, Rapport National, p 8.

تتكون الجزائر إداريا من 1541 بلدية مُوزعة على 548 دائرة و48 ولاية،[1] وتتمركز معظم هذه التقسيمات الادارية في شمال البلاد، كما تعد الولاية أكبر وحدة إدارية تتكون من عدة دوائر التي تحتوي بدورها على مجموعة من البلديات. حيث تعتبر البلدية الخلية القاعدية للتنظيم الاداري وتشمل على تجمع سكاني واحد أو أكثر إلى جانب المنطقة المبعثرة.

وتعد "الجزائر العاصمة" أكبر المدن سكانا في الجزائر وتمثل أول قطب اقتصادي للبلاد، تحتوي على 57 بلدية، إلى جانب مدينة "وهران" التي تمثل مركزا تجاريا هاما في المنطقة الغربية، ومدينة "قسنطينة" شرقا، إضافة إلى مدن أخرى كمدينتي "سطيف" و"عنابة" التي تعد من بين أهم المدن التجارية والاقتصادية للبلاد. كما تحتوي الجزائر على حوالي 32 تجمع سكاني يقطنه أكثر من 100000نسمة.

1-1-التسلسل الهرمي الاداري

لقد مرّت الجزائر المستقلة بعدة تقسيمات إقليمية وإدارية مُهمة كان أوّلها عام 1963 الخاص بإعادة التنظيم الاقليمي للبلديات،[2] ثم إعادة التنظيم الاقليمي للولايات سنة 1974،[3] وآخرها إعادة التنظيم الاقليمي سنة 1984 الذي نجم عنه بروز عدة مراكز اقتصادية جديدة،[4] إضافة إلى التحضّر السريع الذي واكب الزيادة الديموغرافية، وأسفرت هذه التقسيمات الاقليمية عن ظهور عدة تجمعات حضرية مهمة كما يوضحها الجدول الموالي:

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (2006) : Plan National de Mise en œuvre (PNM) ALGERIE – Convention de Stockholm, p 44.
[2] Le journal officiel de la republique Algerienne (1963) : le Décret n° 63-189 du 16.05.1963 et les ordonnances n° 63-421 du 28 Octobre 1963 et n°63-466 du 2 Décembre 1963, portant réorganisation territoriale des communes.
[3] Ordonnance 74-69 du 02 Juillet 1974 relative à la refonte de l'organisation territoriale des wilayas.
[4] Loi n° 84-09 du 04.02.1984 portante organisation territoriale du pays.

الجدول رقم 03: تطور عدد الوحدات الادارية في الجزائر

تاريخ التقسيم	عدد الولايات	عدد البلديات
1962 وقبل[1]	15	1578
1963	15	632
1964	15	676
1971[2]	15	691
1974	31	704
1984	48	1541

المصدر: ONS (2014) : Annuaire Statistique de l'Algérie n°30 , p 4.

1-2- التوزيع المكاني لسكان الجزائر حسب المناطق الثلاثة الكبرى

إن التوزيع المكاني للساكنة الجزائرية يتميز باستقطاب الأغلبية في الجزء الشمالي للبلاد، وتحديدا على الشريط الساحلي الذي يتراوح عرضه ما بين 50 و100 كلم من الشرق إلى الغرب، حيث يتركز على طول هذا الشريط لوحده والبالغة مساحته 45000 كلم^2 أي ما يعادل 1,9% من المساحة الكلية، حوالي 36% من السكان، بكثافة متوسطة قدرت بـ274 ن/كلم^2 سنة 2008، وتتميز هذه المنطقة بالخصوبة العالية لأراضيها الفلاحية، بالإضافة إلى احتوائها على هياكل قاعدية ومنشآت النقل والطرقات والمواصلات، وكل وسائل الراحة اللازمة للنشاط الصناعي والتكنولوجي.

أما المنطقة الثانية والمعروفة بمنطقة التلال والسهوب والتي تقع جنوب منطقة الشريط الساحلي مباشرة، أي بين سلسلتي جبال الأطلس التلي شمالا والأطلس الصحراوي جنوبا، محتوية بذلك على السهول العليا القسنطينية ومناطق السهوب الغربية، ذات مساحة قدرت بـ 255000 كلم^2 ما يعادلها 10,7% من المساحة الكلية، يسكنها 53%

[1] Dispositions des décrets du 7/11/1954 et 28/11/1956
[2] Décret 71/33 du 20 Janvier 1971

من السكان بكثافة سكانية متوسطة: 70,6ن/كلم^2، وتعتبر هذه المنطقة منطقة رعوية ومنتجة للحبوب بالدرجة الأولى، إلا أنها استفادت بعد الاستقلال بعدة استثمارات خاصة في المجال الصناعي.[1]

في حين المنطقة الثالثة والمتمثلة في المنطقة الجنوبية أو الصحراوية، فهي منطقة واسعة جدا تبلغ أكثر من مليوني كلم^2 مايعادل 87% من مساحة الجزائر، قُدِّر سكانها في تعداد 2008 بـ3,7 مليون نسمة أي 10,9% من إجمالي السكان، وتتميز بقلة كثافتها السكانية التي لا تتعدى 1,8ن/كلم^2. مثلما يوضحه كل من الشكل الموالي والجدول رقم 04.

الشكل البياني رقم 04: توزيع المناطق الجغرافية الكبرى للجزائر

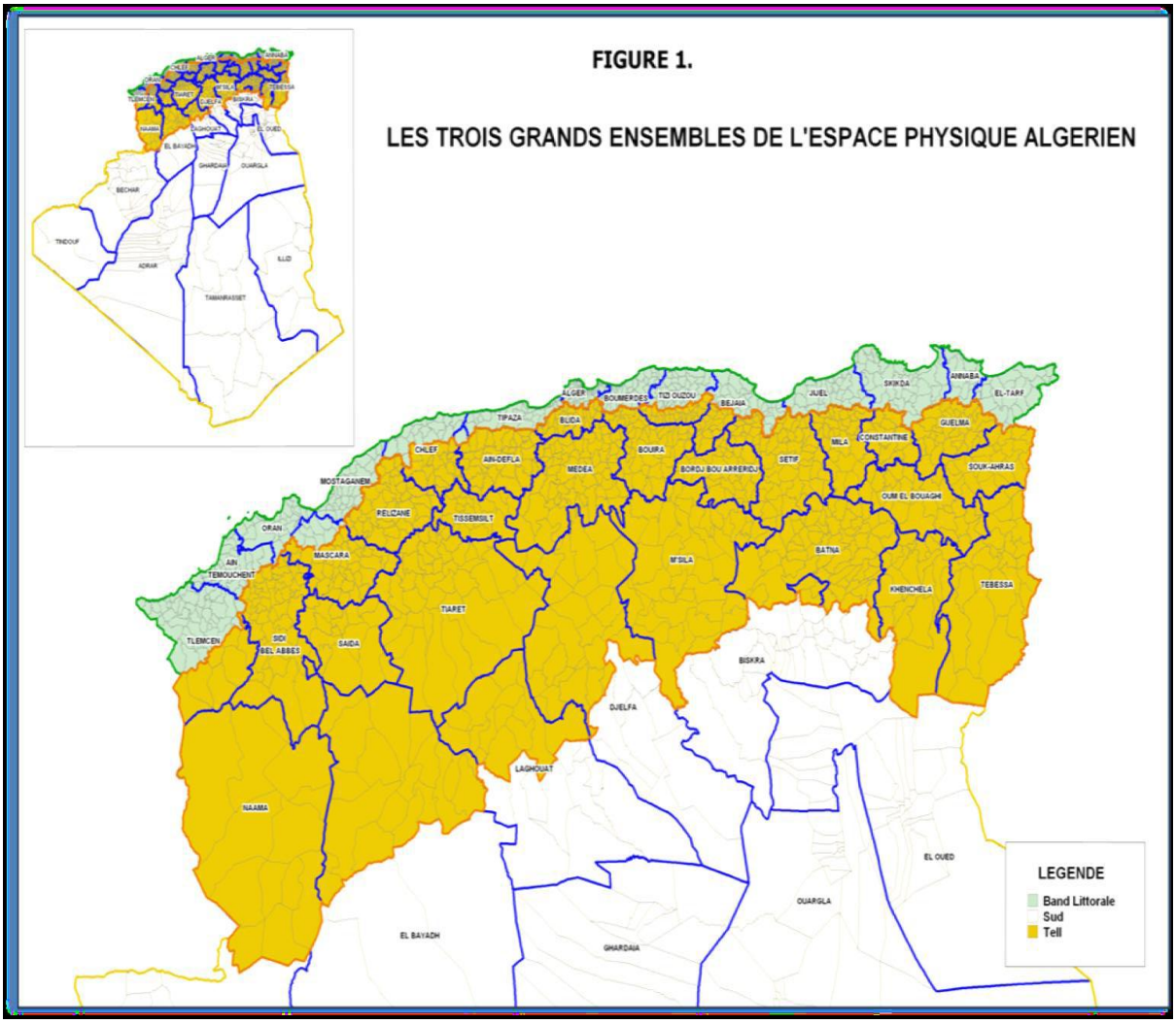

المصدر: ONS, 2013, Collections Statistiques N° 177, Série C, Statistiques Régionales et Cartographie, Statistiques sur l'Environnement, p 5.

[1] ONS (2013) : Collections Statistiques N° 177, op.cit. pp 3-4.

إن الاختلاف في الكثافة ليس فقط حسب المناطق الجغرافية الكبرى وإنما حتى داخل هذه المناطق في حد ذاتها حسب الولايات.

الجدول رقم 04: توزيع سكان الجزائر حسب المناطق الثلاثة الكبرى والكثافة السكانية عبر مختلف السنوات

المكان الجغرافي	المساحة (كلم^2)	عدد السكان بالآلاف				الكثافة السكانية (ن/كلم^2)			
		1987	1998	2008	2014*	1987	1998	2008	2014**
الشريط الساحلي(1)	45000	8904	11000	12342	/	197,8	244,4	274	/
	%1,9	%38,6	%37,8	%36,2	/				/
المنطقة السهبية(2)	255000	12145	15300	18010	/	47,6	60	70,6	/
	%10,7	%52,7	%52,6	%52,9	/				/
المنطقة(1)+ الشمالية(2)	300000	21049	26300	30352	/	70,1	87,7	101,2	/
	%12,6	%91,3	%90,3	%89,1	/				/
المنطقة الجنوبية	2081000	2002	2801	3728	/	0,96	1,35	1,8	/
	%87,4	%8,7	%9,6	%10,9	/				/
الجزائر	**2381000**	**23051**	**29113**	**34080**	**39500**	**9,7**	**12,2**	**14,3**	**16.42**
	%100	%100	%100	%100	%100				

المصدر: ONS (2011): Collection Statistique N°163, Série S: Statistiques Sociales, Armature Urbaine 2008, p 11.

* : ONS (2015) : Collection Statistique N° 690, Démographie Algériennes 2014, p 1.

** : http://www.statistiques-mondiales.com/algerie.htm

ويفسر هذا الاختلال في توزيع السكان إلى حد كبير نتيجة للظروف الطبيعية بما في ذلك المناخ، والتحركات السكانية التي استمرت لصالح خطة التنمية التي تركز على إنشاء التجمعات الصناعية حول المدن الكبيرة من الشمال.

فبالإضافة **للعوامل الطبيعية** أين يتمركز سكان الجزائر في الشمال لمناخه المتوسطي المعتدل، ويقل عددهم تدريجيا في المناطق الداخلية لمناخها القاري البارد شتاءا والحار صيفا، وفي الجنوب الصحراوي الحار والجاف. فهم يتواجدون في معظمهم على طول الشريط الساحلي كمدينة الجزائر، وهران، بجاية، جيجل وعنابة، وفي السهول الخصبة كسهل متيجة في الوسط وسهل سيدي بلعباس في الغرب وسهل عنابة في الشرق...

نجد أيضا **العوامل الاقتصادية**، حيث يرتبط أيضا توزيع السكان في الجزائر بقطاع التشغيل وفرص العمل، فالموانئ التجارية والصيد البحري والأراضي الزراعية والمؤسسات الصناعية والمناجم المعدنية وحقول البترول والغاز وشبكة النقل والمواصلات وغيرها تعد عوامل جذب قوية ومحفزة لاستقطاب السكان.

ناهيك عن **العوامل الثقافية والادارية والاجتماعية** التي تجعل تمركز سكان الجزائر في العاصمة وفي المدن الكبرى لتوفرها على كافة المرافق االعامة، كالجامعات والمعاهد والمدارس العليا والمستشفيات المتخصصة ودور المسرح وقاعات السينما والطرق المعبدة والمحاكم والمطارات إضافة للأمن والاستقرار.

1–3–تطور الساكنة الجزائرية منذ الاستقلال

عرفت الجزائر عدة إحصاءات سكانية أثناء الحقبة الاستعمارية، كان أولها في 15 فيفري 1843 الذي زعم أن عدد سكان الجزائر يقارب 3ملايين نسمة، ثم إحصاء سنة 1856، وقد سهل مهمة إجراء هذه الاحصاءات وضع دفاتر (سجلات) الحالة المدنية في 23 مارس 1882. أما فيما يخص فترة الجزائر المستقلة فقد كان التعداد الذي أُجري سنة 1966 أول تعداد رسمي لها، والذي قدرت فيه الساكنة الجزائرية بـ 11,8 مليون نسمة، ثم تلته التعدادات العشرية الأربع للسنوات 1977، 1987، 1998 وكان آخرها إلى حد الآن تعداد سنة 2008.

لقد تضاعف عدد سكان الجزائر ثلاث مرات منذ سنة 1966 إلى غاية سنة 2008، من 11.8 مليون نسمة إلى مايقارب 34 مليون نسمة في الفترة نفسها، وما حدث للجزائر غداة الاستقلال وخلال سنوات السبعينات يعد مرحلة استدراكية تعيشها جُلّ الدول حديثة العهد بالاستقلال، حيث تعوض الخسائر البشرية التي تكبدتها إبان الاستعمار، كما أن الايديولوجية التي تبنتها الجزائر خلال السبعينات كانت مشجعة للنسل ومرغبة فيه، حيث بلغ معدل النمو الطبيعي 3,2% والذي أخذ في الانخفاض التدريجي إلى أن بلغ 1,53% سنة 2002، ليكون بذلك واحدا من أخفض معدلات النمو في إفريقيا.

الجدول رقم 05: تطور عدد سكان الجزائر حسب مختلف التعدادات

السنة	عدد السكان(بالآلاف)	السنة	عدد السكان(بالآلاف)
1886	3.752	1966	11,807
1906	4,447	1977	15,641
1926	5.444	1987	22,598
1936	6.510	1998	29,259
1954	8.615	2008	34,080
1962	10,240	*2014	39.500

المصدر: ONS: différentes collections statistiques.

(*) : ONS (2015), Collection Statistique N° 690, op.cit. p 01.

وحسب تقديرات الأمم المتحدة –الفرضية المعتدلة– سيتعدى عدد الساكنة الجزائرية 54 مليون نسمة عام 2050،[1] فبعدما عرف النمو الطبيعي للسكان ذروته التي فاقت 3% عقب الاستقلال وطيلة فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، بدأ في الانخفاض ابتداء من منتصف الثمانينيات وبالضبط سنة 1986 ببلوغه القيمة 2.7% لينتعش مرة أخرى سنة 2010 ببلوغه 2.03% بعدما كان يقدر بـ 1.9% و1.5% للسنتين 2009 و2002 على الترتيب،[2] بسبب الانخفاض المحسوس لعدد المواليد المرافق لنفس الفترة.

كما شهد معدل النمو المعمم (Taux Intercensitaire) انخفاضا وصل إلى 30% للفترتين 1977/1966 و1998/1987 من 3.21% إلى 2.15%،[3] وصولا إلى 1.6% للفترة 2008/1998.[4]

[1] Word Population Prospects: The 2012 Revision. www.un.org

[2] ONS, Rétrospective Statistique 1962-2011, p 3.

[3] Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, 2003, op.cit, p 11.

[4] حُسب من طرف الباحثة.

الشكل البياني رقم 05: تطور عدد السكان ومعدل النمو الطبيعي للجزائر من 1950 إلى 2050

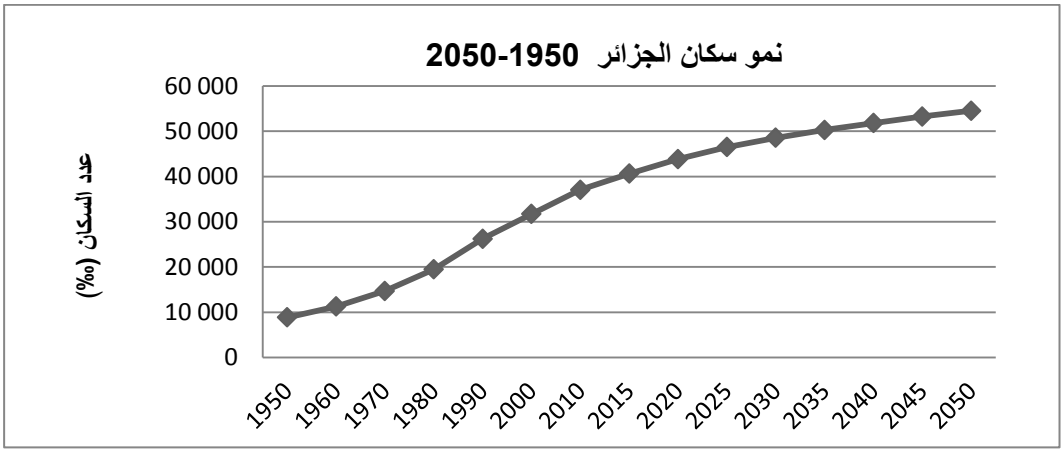

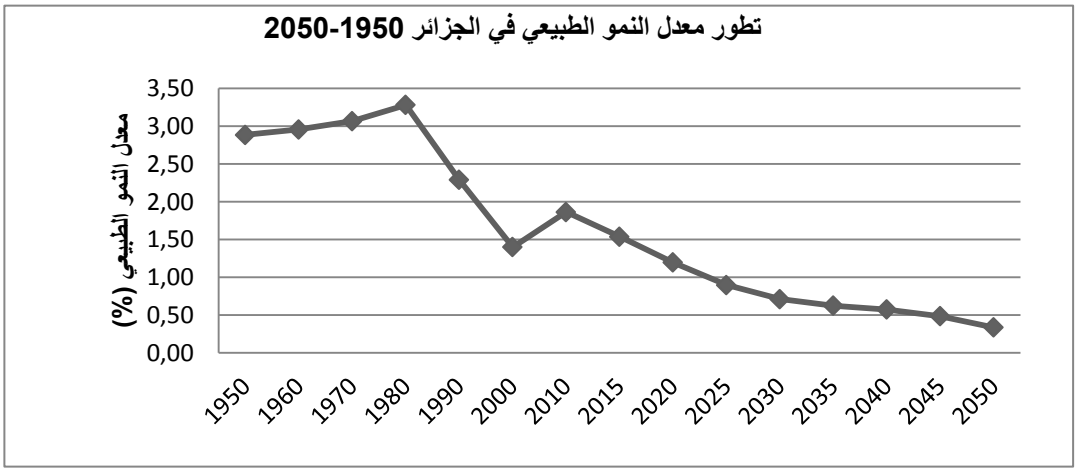

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات تقديرات الأمم المتحدة –الفرضية المعتدلة– تنقيح 2012.
Word Population Prospects: The 2012 Revision. www.un.org

1-4-نمو الساكنة الحضرية الجزائرية

يعد التحضر جزءا من عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والتي تتأثر بعوامل التنمية وتؤثر فيها من الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية، وهي بحد ذاتها تعد عاملا مُهما في تغييرات متعددة مرتبطة بالنواحي الوظيفية

للمدن وديناميكية اقتصادها وارتباط ذلك باستعمالات الأرض فيها،[1] ولطالما ارتبطت عمليات التحضر بالتنمية الاقتصادية، فالنمو الحضري يتحدد بشكل لايقبل الشك بنمو الاقتصاد المحلي وبالاتجاهات الديموغرافية، وأن نمو سكان المدن يكون نشطا عندما تكون هناك تنمية اقتصادية.

وحسب اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة لهيئة الأمم المتحدة، فإن ظاهرة التحضر في إطار معناها الديموغرافي البسيط هي العملية التي يميل الناس بمقتضاها إلى التمركز في تجمعات تزيد عن حجم معين.

كما عرّفه البعض بأنه العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن المجاورة، بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطابع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا مع العيش في المدن.[2]

وهذا التعريف يُوضح نقطة أساسية وهي أن النمو الحضري لا يمكن حدوثه فقط بسبب زيادة سكان المدن بأي سبب كان، وإنما يمكن حدوثه أيضا بتطور الريف وتغير نظام الحياة فيه إلى أحسن.

هذا وتختلف الدول بدرجة كبيرة في تعريفها لما يُعتبر حضريا أو ريفيا من السكان، وهناك نوعان من التعريفات يعتمد إحداهما على خصائص المكان والتحديد الاداري لهذا المكان، في حين يعتمد التعريف الثاني على عدد السكان في هذا المكان، فيما تنتشر سنويا قائمة بالتعريفات الخاصة بالحضر في الكتاب الديموغرافي السنوي للأمم المتحدة.[3]

وفي الجزائر يُعرّف التحضر والمناطق الحضرية من جانبين، جانب إداري قانوني[4] وجانب إحصائي الذي يعتمده الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) حيث تضمّن المعايير الآتية ابتداء من تعداد 1998:

- عدد السكان لا يقل عن 5000 نسمة.

[1] United Nation (1986) : " Demographic Year Book" , New York, p 175-177

[2] عبد المنعم شوقي (1966): مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ص 23.

[3] المكتب المرجعي للسكان(2009): دليل السكان، الطبعة الرابعة، عمان الأردن.

[4] Il s'agit des lois : Loi N° 2001-20 du 12/12/01 relative à l'aménagement et au développement durable du territoire et Loi N° 2006-06 du 20/02/06 portant loi d'orientation de la ville.

- النشاط الاقتصادي: من أهم مميزات المناطق الحضرية عدم ممارسة سكانها لأي نشاط فلاحي وإن وجدوا فلا يجب أن تتعدى نسبتهم 25% من مجموع سكان الحضر.
- الشروط المطلوبة: وصل كل من شبكة المياه، شبكة الصرف الصحي وشبكة الكهرباء.
- الشروط الاضافية: على الأقل توفر ثلاثة شروط من بين الخمسة التالية:

1. وجود مستشفى أو عيادة
2. وجود ثانوية أو متوسطة
3. توفر مرافق اجتماعية وثقافية (روض أطفال، دور شباب، ....)
4. توفر مرافق رياضية وترفيهية (ملاعب، سينما، مسرح، حدائق تسلية....)
5. توفر مرافق إدارية (مكاتب البريد، بعض الادارات....)

وقد سمحت هذه المعايير بتصنيف التجمعات الحضرية إلى عدة أنواع:

-الحضر السامي (Urbain Supérieure): تجمع حضري كبير يشمل على الأقل 300.000 نسمة كالعاصمة.

-التجمع الحضري (Agglomération Urbaine) والتي تحتوي 10.000 نسمة كحد أقصى.

-التجمع شبه الحضري (Suburbain) : ويكون مجاور للمدن الكبرى وله نفس خصائص التجمعات الحضرية.

-التجمع نصف الحضري (Semi Urbain) والذي يضم على الأقل 5000 نسمة وله نفس خصائص التجمعات الحضرية فقط تختلف في الحد الأدنى للسكان الذي يشتغلون خارج قطاع الفلاحة حيث يصل إلى 1000نسمة.

فالحديث عن الظاهرة الحضرية الجزائرية التي تعتبر ظاهرة حديثة بسبب القطعية التي فرضها الوضع الاستعماري أثناء الحقبة الاستعمارية، حيث كان الحضر لا يمثل إلا 5% مقابل 95% من سكان الأرياف آنذاك، فالحياة الاجتماعية الحضرية في الجزائر تعتبر شيء حديث إذا ما قورنت بمجتمعات أخرى.

من خلال الشكل الموالي يظهر الفرق جليا بين اتجاهات نسب كل من سكان الحضر والريف، حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر غداة الاستقلال مباشرة وبشكل مستمر على مدى السنوات، في حين تراجعت حصة سكان الأرياف تراجعا واضحا، حيث أنها أضحت تناهز ثلث إجمالي السكان سنة 2008، بعدما كانت تفوق نفس الحصة نصف السكان عام 1987.

الشكل البياني رقم 06: تطور السكان حسب التشتتين الحضري/الريفي من 1954– 2008 في الجزائر (%)

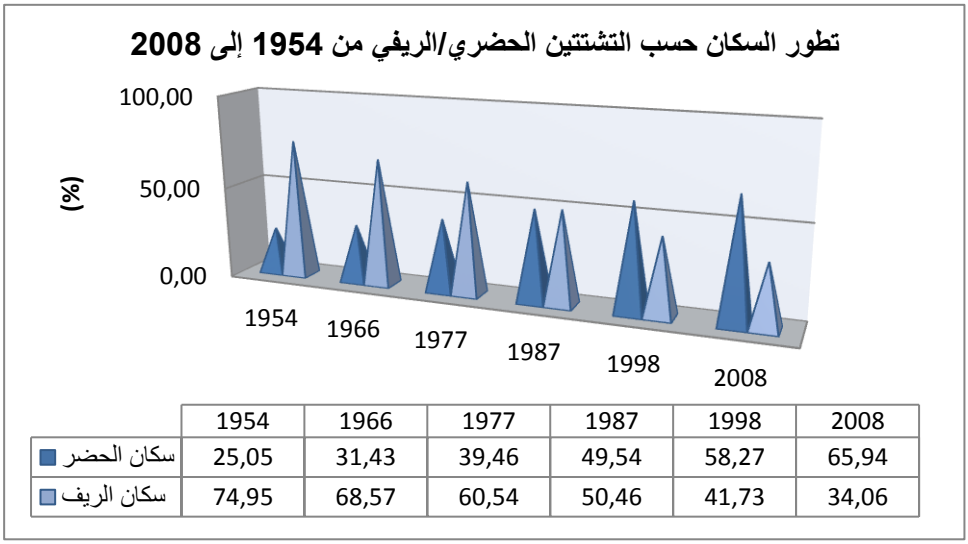

	1954	1966	1977	1987	1998	2008
سكان الحضر	25,05	31,43	39,46	49,54	58,27	65,94
سكان الريف	74,95	68,57	60,54	50,46	41,73	34,06

المصدر: ONS (2013) : Collections Statistiques N° 177, op.cit. p 14.

فإلى جانب النمو الطبيعي للسكان الذي عرفته البلاد غداة الاستقلال، إن النمو القياسي الحضري سببه أساسا النزوح الجماهيري لسكان المناطق المتضررة والنائية في الهضاب والجبال، وحتى من المدن الصغرى متجهين إلى الحواضر الكبرى وسهول شمال البلاد، وبالأخص في الفترة الممتدة مابين عامي 1966 و1977 وحتى إلى غاية عام 1987.

والحركة الواسعة للسكان هي أيضا نتاج عن التدخلات التي قامت بها الدولة على مستوى المجال الحضري، وذلك بالاهتمام بالقطاعات حسب الأولوية والتركيز على تثمين المحروقات، صناعات الحديد والصلب، الصناعات الإلكتروميكانيكية وتوطينها في المراكز الحضرية، أين الظروف المشجعة للتطور الصناعي حيث الهياكل القاعدية (طرق المواصلات، الموانئ...) والتجهيزات الجماعية والإدارية، التي امتصت نسبة من اليد العاملة من جهة وعرفت توسعا عمرانيا ضخما من جهة أخرى، وهذا التدخل في المناطق الحضرية أدى إلى هجرة قوية من الريف إلى تلك التجمعات.

وتجدر الاشارة إلى أنه في العشرية الفاصلة ما بين سنتي 1998 و2008 زاد عدد المدن التي فاق عدد سكانها 100.000 نسمة على غرار أغلب الولايات، كما يبين توزيع سكان الحضر احتلال سبع ولايات وحدها 35% من مجموع السكان موزعة كما يلي:

الجدول رقم 06: توزيع الولايات حسب عدد السكان في الجزائر (2008)

الولايات	عدد السكان	%
الجزائر	2817868	12,53
وهران	1343899	5,98
قسنطينة	836977	3,72
سطيف	788422	3,51
البليدة	771706	3,43
الجلفة	760920	3,39
باتنة	684999	3,05

المصدر: ONS (2011) : Collection Statistique N°163, op.cit. p 72

1-5-التجمعات السكانية

لقد صُنفت التجمعات السكانية في تعداد 2008 حسب عدد البنايات إلى ثلاثة أقسام، حيث يقصد **بالتجمع السكاني** مجموعة من البنايات التي لا يقل عددها عن مائة بناية ويفصل عن بعضها البعض مسافة أقصاها 200

متر. وتنقسم التجمعات السكانية إلى نوعين: **تجمع رئيسي** (ACL)؛ وهو التجمع الذي يضم مقر المجلس الشعبي البلدي (APC)، و**تجمع ثانوي** (AS)؛ وهو التجمع الذي يتكون من أكثر من 100 بناية ولكن لا يضم مقر المجلس الشعبي البلدي. وسكان هذين التجمعين يمثلان معا سكان **منطقة التجمعات السكانية**، في حين سكان **المنطقة الريفية** فهم سكان **المنطقة المبعثرة** (ZE) والتي تتكون من سكان القرى (من 10 إلى 99 بناية) والمداشر (أقل من 10 بنايات).[1]

بالرغم من ارتفاع عدد التجمعات السكانية الأقل من 5000 نسمة منذ 1987، إلا أن نسبتها شهدت تراجعا مقارنة بها بالتجمعات الحضرية الكبرى: 85,3 %، 79,3% و78,1% للسنوات 1987, 1998 و2008 على الترتيب، فيما تمثل نسبتها من إجمالي السكان 19.7%.[2]

الجدول رقم 07: توزيع التجمعات السكانية حسب حجم السكان لتعدادات 1987، 1998 و2008 في الجزائر

حجم التجمع السكاني (نسمة)	تعداد 1987		تعداد 1998		تعداد 2008	
	العدد	**%**	**العدد**	**%**	**العدد**	**%**
أقل من5000	2962	85,4	3218	79,3	3562	78,1
10 000–5000	260	7,5	409	10,1	465	10,2
20 000 –10 000	100	2,9	216	5,3	257	5,6
50 000 –20 000	93	2,7	133	3,3	178	3,9
100 000 –50 000	37	1,1	51	1,3	61	1,3
أكثر من 100 000	18	0,5	30	0,7	40	0,9
المجموع	**3470**	**100**	**4057**	**100**	**4563**	**100**

المصدر: ONS (2011): Collection Statistique N°163, op.cit. p 22

[1] ONS (2008) : Guide de l'enquêteur, RGPH 2008.
[2] ONS (2011) : Collections Statistiques N°162/2011 Série C, p19.

أما إذا تطرقنا إلى معدلات النمو السنوية لحجم التجمعات السكانية ما بين سنوات التعدادات نجد أنها ترتفع في المناطق الأكثر تحضرا بالرغم من انخفاضها في العشرية التي سبقت التعداد الأخير لسنة 2008.

الجدول رقم 08: معدل النمو السنوي للسكان حسب حجم التجمع السكاني لتعدادات 1987، 1998 و2008 في الجزائر

حجم التجمع السكاني (نسمة)	1998/1987(%)	2008/1998(%)
أقل من5000	1,23	0,61
10 000–5000	4,04	1,60
20 000 –10 000	6,78	2,03
50 000 –20 000	3,62	3,18
100 000 –50 000	2,82	2,00
أكثر من 100 000	4,27	3,23
المجموع	**3,38**	**2,15**

المصدر: ONS (2011) : Collections Statistiques N° 162, Série C, Statistiques Régionales et Cartographie, Evolution des Agglomération 1987, 1998 et 2008, p 20.

وتطبيقا للتصنيف المذكور آنفا، يوضح الجدول رقم 09 تطور توزيع السكان حسب التجمعات السكانية (الرئيسية والثانوية) والمنطقة الريفية (المنطقة المبعثرة) منذ تاريخ إجراء أول تعداد في عهد الجزائر المستقلة إلى غاية تعداد 2008، فمنذ نهاية منتصف القرن الماضي أين حدث توسعا عمرانيا وحركة عمرانية سريعة، حيث أصبحت التجمعات السكانية تمثل 53.31% من سكان البلاد (حوالي 6.41 مليون نسمة)، وارتفعت نفس النسبة إلى 85.73% في 2008 أي مايقارب 30 مليون نسمة.

جدول رقم 09: تطور سكان الجزائر حسب التقسيم الحضري/الريفي عبر التعدادات

السنوات	عدد السكان			سكان التجمعات (%)	متوسط معدل الزيادة السنوي	
	التجمعات السكانية	**المنطقة المبعثرة**	**المجموع**		**سكان التجمعات**	**مجموع السكان**

–	–	**53,31**	12 022 000	5 613 080	6 408 920	1966
4,45	3,49	**58,47**	16 948 000	7 039 188	9 908 812	1977
5,09	3,12	**70,69**	23 039 042	6 752 129	16 286 913	1987
3,39	2,10	**81,40**	29 112 853	5 414 844	23 698 009	1998
2,15	1,61	**85,73**	34 080 030	4 864 263	29 215 767	2008

المصدر: ONS (2011): Collections Statistiques N° 162, op.cit. p 4.

وفي المقابل فإن نسبة سكان الأرياف أو المنطقة المبعثرة (القرى والمداشر والبنايات المنفردة) انخفضت بشكل ملحوظ بين 1987 و2008 من 29.31% عام 1987 إلى 18.60% عام 1998 لتبلغ القيمة 14.27 % في 2008، ويرجع هذا الانخفاض إضافة إلى العوامل المعتادة المسببة للنزوح الريفي (فرص العمل والتجهيزات المتوفرة في المدن) إلى عامل الأمن والأمان الذي قلب الاتجاهات المعهودة وأدى إلى هجر العديد من القرى نحو التجمعات السكانية المجاورة، وهكذا فإن عدد سكان المناطق الريفية ولأول مرة يشهد تراجعا متتاليا حوالي 1.3 مليون نسمة في ظرف 10 سنوات ما بين 1987 و1998، وأما فيما يخص العشرية التي تلت 1998 فبالرغم من تطور وتحسن الوضعية الأمنية في الأرياف إلا أنها شهدت نفس المنحى والذي قدر بانخفاض حوالي نصف مليون نسمة.

كما تجدر الاشارة حسب أرقام نفس الجدول إلى أن معدل نمو سكان التجمعات السكانية فاق معدل نمو السكان الاجمالي عبر مختلف المراحل، فعلى سبيل المثال بلغ معدل النمو السنوي الحضري بين 1998 و2008 القيمة 2.15 % بينما نجده لا يتعدى 1.61 % لدى مجموع السكان في نفس الفترة.

إلا أنه ومن خلال ما تقدم فإن نسبة السكان الذين يعيشون في التجمعات السكانية والممثلة بـ85.73% في سنة 2008 (حسب الجدول السابق) لا تعكس بالضرورة التحضر الفعلي للساكنة الجزائرية، حيث لا يمكن اعتبار التجمعات السكانية التي تحتوي على الأقل على 100 بناية و5000 نسمة من السكان تجمعات حضرية، لأنها في الواقع لا تتميز بالمعنى الحقيقي للتحضّر، وعليه تبقى هذه التقسيمات إدارية وإحصائية بحتة تساعد في تسهيل عملية التعداد فحسب.

2-الخصائص الديمغرافية لسكان الجزائر

2-1-المواليد

عرفت سيناريوهات كل من المواليد والوفيات عدة منعطفات وتطورات، إذ أن الجزائر تعيش حاليا تغيرا في السلوك الديمغرافي وتشهد تراجعا في عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم داخل الأسر، بل وتغيرا في نمط الأسر نفسها، حيث يتم التوجه إلى الأسرة النووية التي تتسم بانخفاض في عدد الأطفال، وتقتصر على الزوجين والفروع وغياب الأجداد والأصول عكس ما كانت عليه الأسر التقليدية.

فقد شهد معدل المواليد في الجزائر غداة الاستقلال ارتفاعا كبيرا إذ ارتفع من 40 إلى 46 طفل لكل ألف من السكان ليبلغ 50‰ حسب نتائج التحقيق الإحصائي للسكان الذي أقيم سنة 1970، إلى غاية عام 1986 أين بدأ معدل المواليد في الانخفاض الملحوظ ليبلغ 34.73‰[1] مواصلا في نفس المنحى خلال سنوات التسعينيات وبالأخص منذ عام 1994، حيث قدر معدل الانخفاض بحوالي 5% سنويا خلال الفترة 2000/1994 في حين لم يتعد المعدل السنوي لنفس الانخفاض 2% سنويا للفترة 1994/1986.[2]

كما عرف معدل النمو الطبيعي والذي بلغ 2.16% ارتفاعا معتبرا سنة 2012 مقارنة بالسنوات الماضية، حيث بلغ معدل المواليد 26.08‰ بعدما كان يبلغ 19.36‰ سنة 2000 و23.62‰ سنة 2008، وتضاعف النمو الطبيعي للساكنة الجزائرية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة حيث انتقل من 449.000 إلى 840.000 بين سنتي 2000 و2014. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حجم المواليد.

الشكل البياني رقم 07: تطور معدل المواليد في الجزائر للفترة 2014/1990

[1] ONS, Rétrospective Statistique 1962-2011, op.cit. p 3.
[2] Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière (2003) : op.cit. p 12.

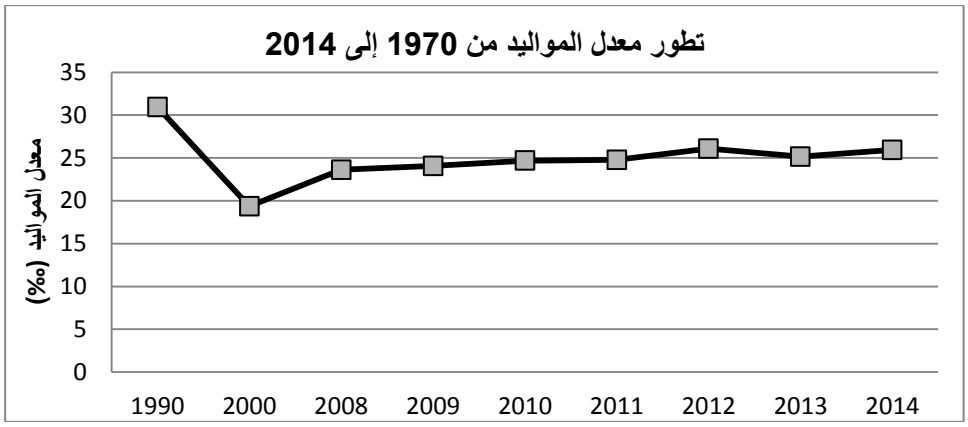

المصدر: ONS (2015): collection statistique n° 690, p5.

2-2-الوفيات العامة

تُعتبر ظاهرة الوفيات إحدى المركبات الأساسية للنمو الطبيعي وأهم مؤشر يعكس الوضع الصحي للسكان من خلال توفر الهياكل الصحية والعلاج وغيرها، فقد عرفت مستويات الوفيات العامة في الجزائر تراجعا وانخفاضا محسوسين خلال العقود الثلاثة الأخيرة بفضل التحسينات التي قامت بها الدولة في المجال الصحي، على غرار مجانية العلاج التي أُدخلت حيز التطبيق منذ 1974، والتلقيح والكفاح ضد الأمراض المعدية، وكذا الاهتمام بالصحة الانجابية وتحسن المستوى المعيشي بشكل عام.

عرف منحى معدل الوفيات العامة على غرار منحى معدل المواليد انخفاضا محسوسا، فمع مطلع سنوات الثمانينات شملت التغطية الصحية جميع السكان من خلال خدمات الصحة العمومية الموزعة على كامل التراب الوطني، حيث انخفض معدل الوفيات في الفترة ما بين 1970 و1980 من 16.45‰ إلى 10.9‰ ليصل إلى 4.59‰ عام 2000 مرورا بـ 8.2‰ عام 1986.[1]

[1] ONS, Rétrospective Démographique (1963-2010), p 02.

إن هذا الانخفاض الواضح في مستوى الوفيات العامة مرتبط بشكل كبير بانخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع حسبما توضحه جل التحقيقات والمسوح ومعطيات الحالة المدنية، فضلا عن تحسين الخدمات المتعلقة بالصحة الانجابية والاهتمام بصحة الأمومة بشكل خاص.

وحسب نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات للسنة 2013/2012، فإن نسبة توزيع الوفيات العامة حسب مكان الوفاة متساوية بين الوفيات الواقعة في المستشفيات وتلك الواقعة في مكان إقامتها بمعدل 47% لكليهما، كما أشار نفس التحقيق إلى أنه ما يقارب 2% من الوفيات غير مسجلة في مصالح الحالة المدنية، من بينها 3% من جنس الاناث و2% لجنس الذكور، بفارق بين التشتتين الريفي والحضري بلغ 3% و2% على التوالي.[1]

أما فيما يخص أسباب الوفيات فتظل غير مستوفية نتيجة لقلة الدراسات وضعف المنظومة الاحصائية إلاّ ما صدر عنها من أرقام حول بعض الأسباب كالوفيات الناتجة عن حوادث المرور مثلا، إلى غاية سنة 2002 حيث أجري التحقيق الوطني حول صحة الأسرة، والذي عزى الأسباب الرئيسية للوفيات للأمراض المزمنة والتنكيسية وحوادث المرور، مع تراجع في الأمراض المعدية والطفيلية. وحسب المعهد الوطني للصحة العمومية لسنة 2008 فإن حوالي 20% من الوفيات العامة سببها أمراض القلب والأوعية الدموية و5.5% منها سببها أمراض الجهاز التنفسي.[2]

2-2-1-وفيات الأطفال

يعتبر معدل وفيات الأطفال بشقيه: (معدل وفيات الأطفال الرضع الأقل من سنة ومعدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات) معيارا يقاس به مستوى التقدم والتحسن في المجال الصحي للبلدان، لهذا الأساس جعلت منظمة الأمم المتحدة السعي وراء تخفيضه ضمن أهداف التنمية، حيث وضعت في خطتها خفض معدل وفيات الأطفال إلى الثلثين في الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2015.

[1] Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière (2015) : Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012 – 2013, p 25.
[2] Ministère de la Sante, de la Population et de la Réforme Hospitalière, INSP (2008) : Causes médicales de décès en Algérie années 2007/2008, p 03.

وشهد معدل وفيات الأطفال الرضع نفس منحى معدل الوفيات العامة في الجزائر عقب الاستقلال، خاصة بعد تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأطفال ابتداء من سنة 1984، وإجبارية التلقيح، فيما أظهرت التحقيقات التي أُجريت لاحقا تراجعا ملحوظا في معدل وفيات الأطفال الرضع، ليبلغ سنة 2007 مستوى 26.2‰ و22‰ عام 2014[1] بعدما كان يقدر بـ 46.8‰ في 1990 و84.7‰ في 1981.[2]

في حين بلغ معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات 24‰ سنة 2012، منه 3‰ خاصة بوفيات الأطفال(1–4 سنوات).[3]

وبصفة عامة فإن غالبية وفيات الأطفال الأقل من خمسة أعوام تكون في السنة الأولى من العمر بنسبة 89%، منها مايقارب 73% في الشهر الأول من العمر أي ما يعادلي ¾ وفيات الأطفال الرضع.[4]

كما تشير التقديرات إلى الفرق الواضح إذا ما وُزعت معدلات وفيات الأطفال حسب المناطق الجغرافية ومناطق التشتت، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال 32‰ في المناطق الجنوبية بينما لم يبلغ نفس المعدل سوى 14‰ في المناطق الشمالية الوسطى، ويكون مرتفعا نوعا ما في الأرياف ببلوغه 25‰ مقارنة بالمناطق الحضرية بـ 19‰.[5]

الشكل البياني رقم 08: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال (1–4) سنوات (‰) من 1990 إلى 2014 في الجزائر

[1] ONS (2015) : Démographie Algérienne n° 690, op.cit. p 05.
[2] ONS, Rétrospective Démographique (1963-2010), p 17.
[3] Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière (2015) : MICS, 2012-2013, p 55.
[4] MSPRH (2015): op.cit. p19
[5] MSPRH (2015): ibid.

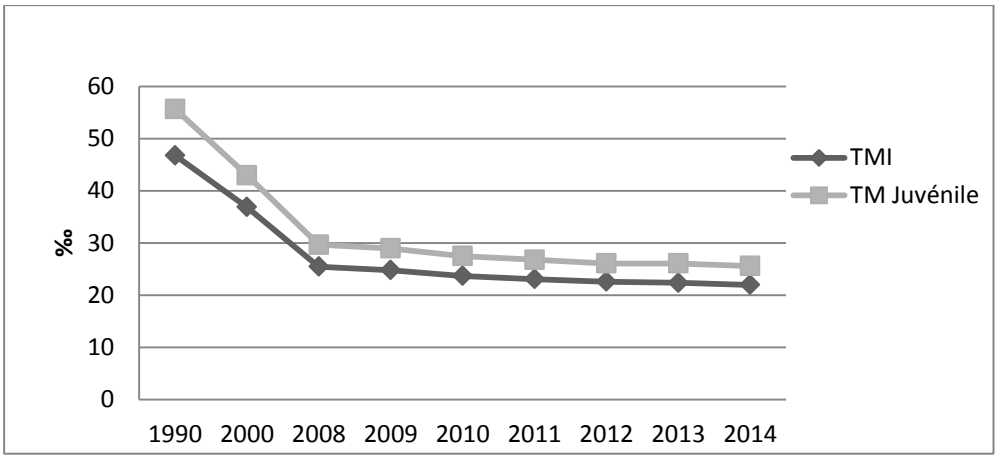

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ONS (2015) : collection statistique n° 690, op.cit. p 3.

2-2-2-وفيات الأمهات

تُعد مضاعفات الحمل والولادة من الأسباب الرئيسية لوفاة النساء فى سن الإنجاب فى كثير من الأحيان. كذلك نجد أن كثرة عدد مرات الحمل خلال الحياة الإنجابية للنساء، وقصر الفترات بين الولادات، والسن عند الإنجاب والظروف الإجتماعية والإقتصادية والمعيشية التى تعيش فيها الأم، كلها عوامل تؤثر على مدى تعرض الأم للإعتلال والوفاة.

وحسب المسح الوطني لوفيات الأمهات عام 1999 –المنفذ من طرف المعهد الوطني للصحة العمومية والذي قام بمسح شامل لوفيات النساء في سن الانجاب المسجلات في الحالة المدنية– فإن حصة وفيات الأمهات قُدرت بـ10% من مجموع وفيات النساء البالغات 15–49 سنة، حيث بلغ معدل وفيات الأمهات من خلال نفس المسح 117 وفاة لكل 100.000 ولادة حية، إذ تراوح هذا الأخير بين أدنى قيمة في شمال البلاد تحديدا بولاية "عنابة" قدرت بـ100.000/23.37 ولادة حية، مقابل أقصى قيمة بلغت 100.000/239 ولادة حية في الجنوب وبالضبط بولاية "أدرار"، في حين كان يبلغ نفس المعدل 100.000/230 و100.000/215 لعامي 1989 و1992 على التوالي.

هذا وتقع الجزائر في المراتب المتوسطة دوليا حسب معدل وفيات الأمومة الذي يتراوح مابين 5 و1500 لكل 100.000 ولادة حية عالميا، وعموما انخفضت معدلات وفيات الأمهات إلى 50% خلال العشرية الفارطة على المستوى الوطني بفضل التحسينات في الخدمات الصحية بصفة عامة، وتنفيذا للبرامج الموجهة للصحة الانجابية لا سيما تلك المخصصة للحمل والولادة، إلا أنه لاتزال الفوارق والتباينات الجغرافية للمعدلات المسجلة قائمة بين مختلف ولايات الوطن والمناطق بسبب استمرار الفوارق الجهوية في توفير وتنفيذ الرعاية الصحية.[1]

2-3-أمل الحياة عند الولادة

يُعد العمر المتوقع عند الميلاد عاملا أساسيا في تقييم مؤشر التنمية البشرية، إذ أنه يعكس المستوى الصحي والاقتصادي الذي أحرزته الدول في سبيل تحسين المستوى التنموي للسكان، ففي الجزائر أحرز مؤشر التنمية البشرية تقدما قدر بـ27% من 0.600 إلى 0.761 ما بين عامي 1995 و2014،[2] ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع متوسط العمر عند الولادة الذي عرف تطورا ملحوظا، إذ ارتفع من 66.9 سنة في 1990 ليبلغ 72.5 سنة في عام 2000، بعدما كانت لا تتعدى السنوات المتوقعة للحياة 54 سنة عام 1970 لكلا الجنسين، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية أيامنا هذه حيث بلغ أمل الحياة عند الميلاد 77 سنة في 2013 و 77.2 سنة في 2014 أين سجلت 76.6 سنة للذكور و77.8 سنة لدى الإناث.[3]

2-4-الخصوبة

تعد الخصوبة من أهم المحددات الأساسية لديناميكية السكان، ومن ثم فمن الضروري دراسة وتحليل المراحل المختلفة في تغيرات النمو السكاني الذي تحدد من خلاله الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لبلوغ التنمية. حيث

[1] Direction de La Population (2001) : Politique Nationale de Population à L`Horizon 2010, p 04.
[2] CNES (2016) : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développent humain durable en Algérie ?, p 35.
[3] ONS (2015) : Collection Statistique N° 690, op.cit. p 05.

قارب الخلف النهائي في الجزائر ثمانية أطفال لكل امرأة في سن الانجاب عام 1970، مما وضعها حينئذ في قائمة البلدان ذات الخصوبة المرتفعة.

وعن سيناريو الخصوبة في الجزائر فقد شهد سقوطا حرا في الفترة ما بين 1970 و2002 من 7.8 طفل/امرأة إلى 2.4 طفل/امرأة حسب المسح الجزائري لصحة الأسرة الذي أقيم سنة 2002 (EASF). مرورا بـ4.3 طفل/ امرأة حسب التحقيق الجزائري لصحة الأم والطفل الذي أقيم سنة 1992 (EASME).

هذا الانخفاض نتاج عدة عوامل من بينها سياسة التخطيط العائلي سنة 1967، كإنشاء أول مركز لتباعد الولادات حفاظا على صحة الأم والطفل، وتطبيق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي (PNMCD) سنة 1983، إضافة إلى الاستراتيجيات غير المباشرة التي اتبعتها الدولة في مجال خفض الولادات كالاهتمام بالصحة الانجابية، ولعل أبرز هذه العوامل التي ساعدت في تدني مستويات الخصوبة الانتشار الواسع لاستعمال موانع الحمل بين التشتتين الحضري والريفي، إضافة إلى تأخر سن الزواج التدريجي عبر مختلف السنوات المتعاقبة،[1] ناهيك عن تحسن المستوى التعليمي والثقافي للمرأة وولوجها عالم الشغل.

كما عرف المؤشر التركيبي للخصوبة ارتفاعا طفيفا من 2.6 طفل/امرأة للفترة 2003/1998 إلى 2.87 طفل/امرأة للفترة 2012/2004، بفوارق جهوية واضحة، حيث كانت أقصى قيمة بمنطقة الجنوب والهضاب العليا الوسطى بـ 3.5 طفل/امرأة و3.3 طفل/امرأة على الترتيب، مقابل منطقة الشمال الشرقي أين سجلت أدنى قيمة ممثلة بمستوى الإحلال (2.1 طفل/امرأة).[2]

[1] Zahia Ouadah-Bedidi, Jacques Vallin et Ibtihel Bouchoucha (2012) : La fécondité au Maghreb : nouvelle surprise, population et sociétés, n° 486, INED, p 02. www.ined.fr
[2] MSPRH (2015): op.cit. p21.

ولعل الارتفاع الاستثنائي والظرفي في عدد المواليد لسنة 2012 والذي بلغ العدد المقدر بـ 978000 ولادة حية[1] أين بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة 3.02 طفل/امرأة رغم معايشة الساكنة الجزائرية للمراحل الأخيرة من الانتقال الديمغرافي، يظل محل اهتمام الباحثين وأهل الاختصاص، حيث تُعتبر سابقة ديمغرافية لم تكن واردة في الدراسات التي تناولت ظاهرة الانتقال الديمغرافي، وعزت بعض الدراسات الديمغرافية ارتفاع الخصوبة منذ سنة 2002 إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع عدد الزيجات كنتيجة للخروج من الفترة العشرية، وكذا إلى التغير في التركيبة السكانية لاسيما ارتفاع وزن الفئة العمرية العريضة 15-49 سنة.[2]

وفي هذا الإطار، يُعد التحكم في الخصوبة مؤشرا لمختلف التحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري، فالخصوبة تُعبر عن اختيارات الفرد أو الأزواج وهي اختيارات تؤسس لقطيعة مع القيم السائدة في المجتمعات التقليدية وتشكل مؤشرا لبروز النزعة الفردية في المجتمع مع ما تحمله من انعكاسات اقتصادية ومجتمعية، بل وحتى سياسية.

2-5-الزواج

يُعتبر الزواج أحد أقدس العلاقات الانسانية، وأهم قواعد نظام الأسرة، لأنه يؤدي وظائف عديدة لكل من الفرد والمجتمع.

إن المتصفح لنتائج المسوح المنجزة ومعطيات الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر يلاحظ التغير الكبير الواضح في شدة ومنحى الزواج في الجزائر، والذي يقدر من خلال عقود الزواج المسجلة في الحالة المدنية التي تبين ارتفاعا محسوسا في حجم الزيجات خاصة في السنوات الأخيرة، حيث زاد معدل الزيجات بحوالي أربع نقاط مئوية للفترة ما بين سنتي 1990 و2013 من 5.97‰ إلى 10.13‰. ويُعزى ذلك إلى الاهتمام وفرض تسجيل الزيجات في

[1] ONS (2015) : Collection Statistique N° 690, op.cit, p 05.
[2] Journée d'étude : la Hausse de la Natalité depuis 2002, Laboratoire Stratégies de Population et Développement Durable (lsp2d), Département de Démographie, Faculté des Sciences Sociales, Université d'Oran, 16/12/2014.

الحالة المدنية عكس ما كانت عليه من قبل خاصة في المناطق الريفية من جهة، وكذا استدراك الأفراد لفترة التسعينيات واستعادة الأمن وتطور وتنفيذ برامج التنمية ولا سيما تلك المتعلقة بالسكنات بمختلف صيغها من جهة ثانية.

كما لا يجب إغفال الجانب الديمغرافي المتعلق بزيادة سعة الفئة العريضة 15-59 سنة نتيجة للإنفجار الديمغرافي الذي شهدته البلاد في سنوات السبعينيات وحتى بداية الثمانينات، والذي انعكس مباشرة على ارتفاع عدد الزيجات في الفترة الحالية.

الشكل البياني رقم 09: تطور معدل الزيجات من 1990 إلى 2013 في الجزائر

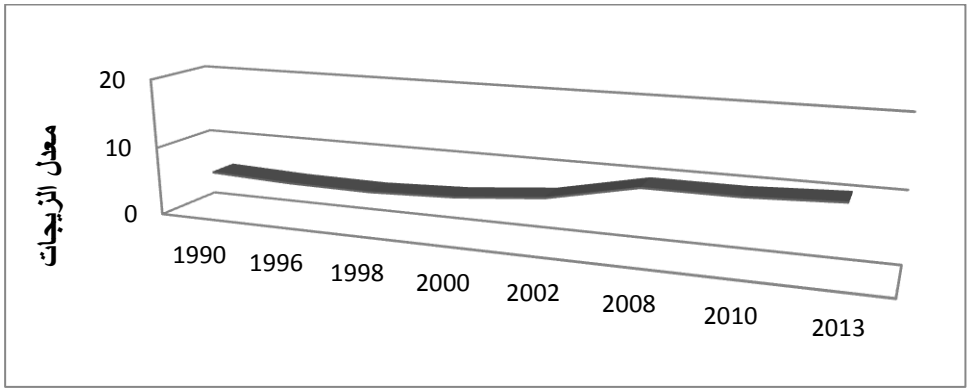

المصدر: ONS, rétrospective statistique 1962-2010, p 6.
ONS, Collection Statistique N° 690, op.cit., p 05.

2-5-1-سن الزواج الأول

في فترة الاستقلال كان يسيطر على الساكنة الجزائر الزواج المبكر حيث كان محددا بـ 15 سنة ثم 18 سنة،[1] وفي التعديل الذي شمل قانون الأسرة عام 2005 حددت سن أهلية الرجل والمرأة للزواج بتمام 19 سنة.[2]

[1] قانون الأسرة 1984
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2005): العدد 2131.

يؤثر عامل سن الزواج على الخصوبة عند المرأة حيث ينعكس على مدة حياتها الانجابية، فكلما كان سن الزواج مبكرا كانت فترة الحياة الانجابية كبيرة وبالتالي تتضاعف فرص الانجاب والعكس صحيح، وهذا ما يبينه التمثيل البياني الموالي لمتوسط العمر عند الزواج الأول الذي عرف ارتفاعا مستمرا عند الذكور والإناث على حد سواء في كلا التشتتين الحضري والريفي.

الشكل البياني رقم 10: تطور سن الزواج الأول حسب النوع الاجتماعي ومنطقة التشتت في الجزائر

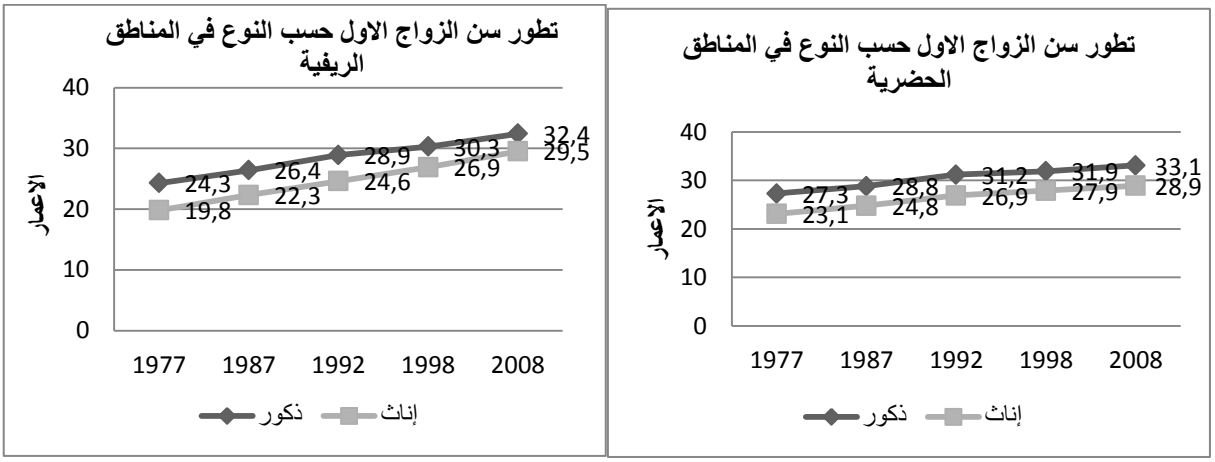

المصدر: Tableau annexe (Annuaire Statistique de l'Algérie n° 30) p 56.
Année 1992 : EASME 1992.

يعتبر هذا الارتفاع طبيعيا في ضوء التغيرات الثقافية والاجتماعية التي حدثت خلال هذه الفترات الزمنية، كارتفاع المستوى التعليمي ولا سيما عند الاناث ودخولهن عالم الشغل، إلى جانب الأزمة الاقتصادية ومشكل البطالة والسكن.

وتجدر الاشارة إلى أن متوسط العمر عند الأمومة ارتفع نسبيا إلى 32 سنة في عام 2000 بعدما كان يبلغ 29.5 سنة في عام 1990.[1] كنتيجة لتبعيات ارتفاع سن الزواج الأول بصفة عامة.

2-5-2-الاستعمال الواسع لموانع الحمل

[1] ONS (2015) : Démographie Algérièn n° 690, op.cit. p5

حسب نتائج المسح الاجتماعي الديموغرافي لسنة 1968 الذي أقيم من قبل التجمع الجزائري من أجل البحث الديموغرافي والاجتماعي، أظهر الرجال عدم موافقة استخدام طرق تنظيم النسل بنسبة 39%، في حين بلغت نفس النسبة عند النساء 23.5%. وفي المقابل بلغت الموافقة بتحديد النسل 41% واستخدام طرق تباعد الولادات 32.5% لدى النساء بنسبة تفوق آراء الرجال بـ 12%.

مما يظهر أن النساء أكثر موافقة لمبدأ تنظيم النسل سواء كان بتحديده أو بالمباعدة بين الولادات، لكن مجمل هذه النسب تعد جد ضئيلة وذلك مرتبط بعدة ظروف لها علاقة بالوضع السائد آنذاك، من بينها ضعف البنية التعليمية للسكان الجزائريين، الأسباب الدينية، انعدام برامج التوعية حول استخدام طرق تنظيم النسل مع إبراز عدم ضررها على صحة مستخدميها.

ومع انطلاق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي منذ فبراير 1983 ارتفعت نسبة المعرفة بوسائل تنظيم النسل، حيث بلغت المعرفة بالوسائل الحديثة (الحبوب، اللولب..) في سنة 1986 نسبة 98% و46.5% بالنسبة للواتي يعرفن وسائل قديمة (العزل، الرضاعة..).

تزايدت نسبة معرفة النساء بوسائل تنظيم النسل بعد ذلك لتبلغ حسب المسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002 ما يقارب 100% للوسائل الحديثة (99.9% للحبوب، 94.2% اللولب و71.6% الحقن...)، في حين بلغت نسبة المعرفة بوسائل قديمة أزيد من 85% بإمداد فترة الرضاعة و76% بتطبيق فترة الأمان.

التمثيل البياني رقم 11: توزيع نسب السيدات السابق لهن الزواج حسب نوع معرفتهن بوسائل تنظيم النسل خلال مختلف المسوح المنجزة في الجزائر.

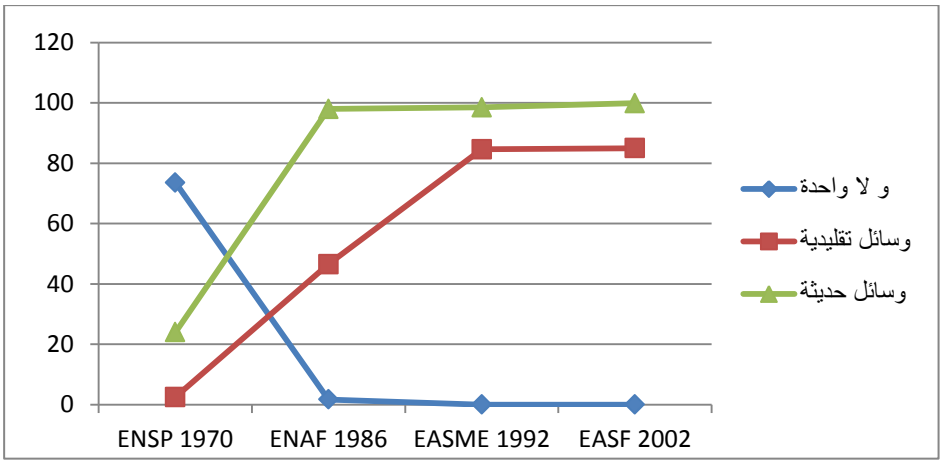

المصدر: ENAF (1986), EASME (1992), EASF(2002).

هذا وقد ارتفعت نسبة انتشار وسائل منع الحمل بين سنتي 1992 و2006 بعشرة نقاط مئوية لتبلغ القيمة 61.4% سنة 2006 بعدما كانت تقارب نفس النسبة 51% سنة 1992. مثلما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 10: تطور معدل (%) انتشار وسائل منع الحمل في الجزائر من 1992 إلى 2006

السنوات / نوع الوسيلة	1992	1995	2000	2002	2006
كافة الوسائل	50.9	56.9	64	57	61.4
وسائل حديثة	43.1	49	50.1	51.8	52

المصدر: PAPCHILD(1992), MDG (1995), EDG(2000), PAPFAM(2002) et MICS3(2006

2-5-3-تطور المستوى التعليمي للنساء

يؤثر المستوى التعليمي للنساء تأثيرا كبيرا على نسلهن، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء انخفضت الخصوبة (علاقة عكسية)، حيث أن النساء ذوات المستوى التعليمي الثانوي أو ما يفوقه يتميزن بخصوبة منخفضة مقارنة مع خصوبة النساء الحاصلات على المستوى الابتدائي، في حين تحوز النساء الأميات على أعلى قيم لمتوسط عدد المواليد الأحياء أي خصوبة عالية.

وأبرزت نتائج مسح الأسرة لسنة 2002 أن التباين في مستويات الخصوبة حسب المستوى التعليمي أصبح أقل تميزا خلال هذه الفترة الأخيرة، حيث يوجد فارق ضئيل يقدر بـ 1.4 طفل بين المؤشر التركيبي للنساء الأميات والنساء ذوات المستوى التعليمي الثانوي فما فوق، وهذا راجع بالضرورة إلى دور حركات الإعلام، التربية والاتصال وتحسين وسهولة الاتصال بمراكز تنظيم الأسرة.

الشكل البياني رقم 12: توزيع المؤشر التركيبي للخصوبة حسب المستوى التعليمي للأم خلال مختلف المسوح

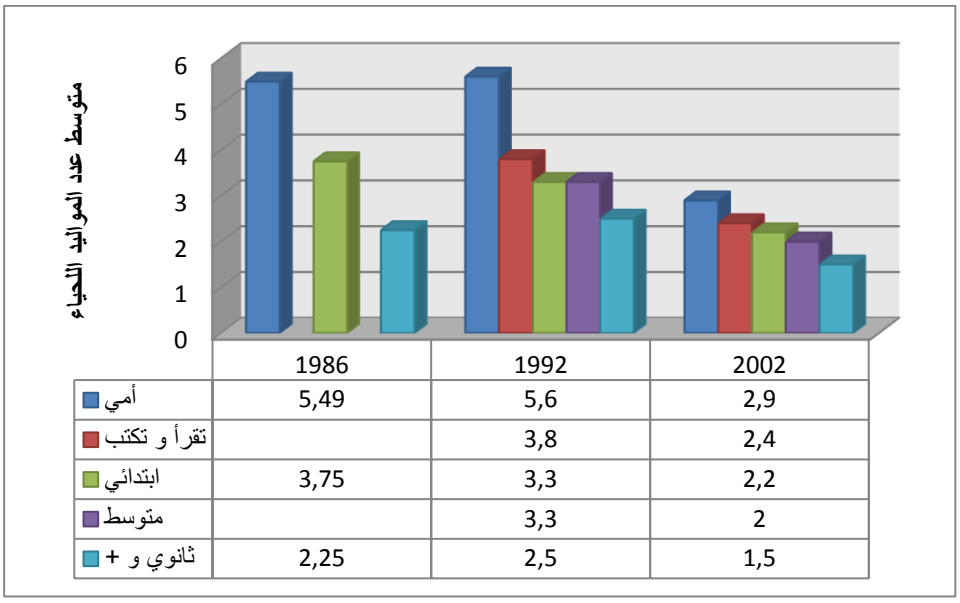

	1986	1992	2002
أمي	5,49	5,6	2,9
تقرأ و تكتب		3,8	2,4
ابتدائي	3,75	3,3	2,2
متوسط		3,3	2
ثانوي و +	2,25	2,5	1,5

المصدر: ENAF (1986), EASME (1992), EASF(2002).

2-6-الحالة الزواجية

من خلال الشكلين البيانيين المواليين الذين يوضحان توزيع السكان الأكثر من 10 سنوات حسب الحالة الزواجية لكلا الجنسين بالنسبة للتعدادات الأربعة الأولى والسكان الأكثر من 15 سنة بالنسبة لتعداد 2008، يبدو جليا الارتفاع المستمر في نسب العزاب والعازبات الذي يقابله التراجع في نسب المتزوجين لكلا الجنسين إلى غاية تعداد 1998، مما يفسر بارتفاع سن الزواج الأول عند الذكور والاناث على حد سواء. بيد أن هذا المنحى أخذ الاتجاه المعاكس في العشر السنوات التي تلت 1998، حيث انخفضت نسب العزاب بما يقارب 9 نقاط مئوية من 60% سنة 1998 إلى 50.9% في تعداد2008، ومن 62% إلى ما يقارب 52% بفرق 10 نقاط مئوية في نفس الفترة لدى العازبات. مايقابله بالضرورة ارتفاعا في نسب المتزوجين.

الشكل البياني رقم 13: توزيع السكان الأكثر من 10 سنوات حسب الحالة الزواجية في الجزائر عبر التعدادات عند الذكور

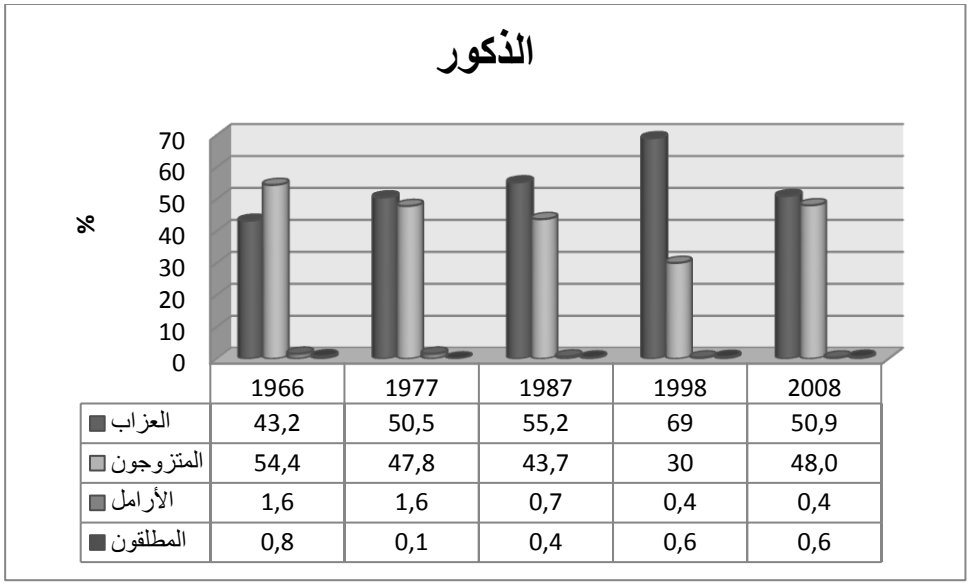

	1966	1977	1987	1998	2008
العزاب	43,2	50,5	55,2	69	50,9
المتزوجون	54,4	47,8	43,7	30	48,0
الأرامل	1,6	1,6	0,7	0,4	0,4
المطلقون	0,8	0,1	0,4	0,6	0,6

المصدر: الملحق رقم 03.

ملاحظة: بالنسبة لتعداد 2008 توزيع السكان الأكثر من 15 سنة.

الشكل البياني رقم 14: توزيع السكان الأكثر من 10 سنوات حسب الحالة الزواجية في الجزائر عبر التعدادات عند الاناث

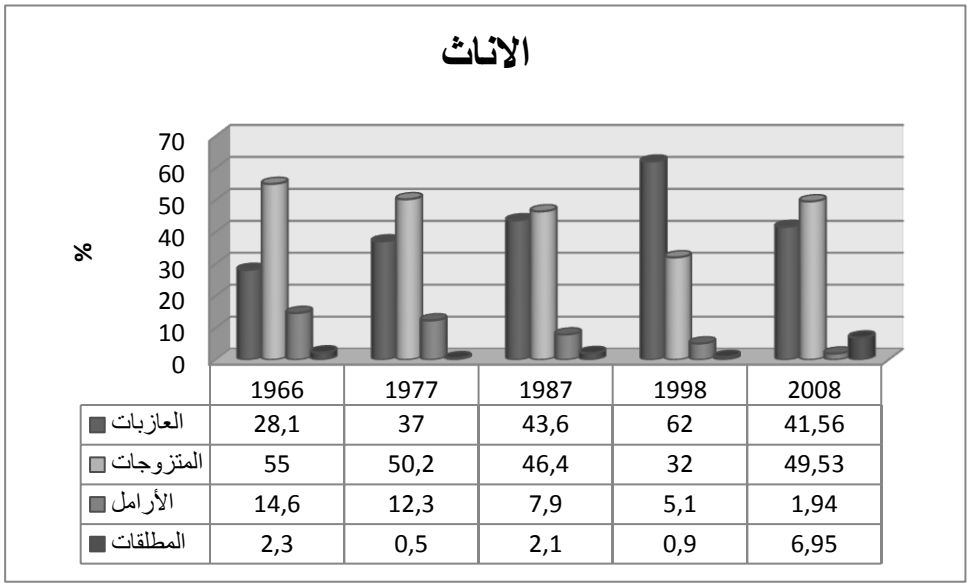

	1966	1977	1987	1998	2008
العازبات	28,1	37	43,6	62	41,56
المتزوجات	55	50,2	46,4	32	49,53
الأرامل	14,6	12,3	7,9	5,1	1,94
المطلقات	2,3	0,5	2,1	0,9	6,95

المصدر: الملحق رقم 03.

أما عن نسب العزوبة حسب فئات العمر، فقد ارتفعت ما بين سنتي 1992 و2002 خاصة بالنسبة للأعمار الأقل من 30 سنة عند كلا الجنسين، إذ ارتفعت نسبة النساء العازبات البالغات من العمر (15-19) سنة

و(20-24) سنة على التوالي من 67.6% و18.3% سنة 1970 إلى 98.1 % و83.4 % سنة 2002، فيما ارتفعت حصة النساء العازبات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة إلى أكثر من النصف من 27.9% في 1977 إلى 49.58% في 1998 وحتى 55.03% في 2002.

أما إذا قورنت معدلات العزوبة بين الجنسين يتبين أنها مرتفعة عند الإناث بصفة معتبرة. وحسب إحصائيات عام 1998 فإن امرأة من بين اثنين في سن الانجاب ليست متزوجة أي في حالة عزوبة، بينما كانت امرأة واحدة فقط من بين أربع نسوة في سن الانجاب لا تزال عازبة في سنوات السبعينات.[1]

جدول رقم 11: تطور معدل النساء العازبات في الجزائر حسب فئات العمر ما بين 1970 و2002

الفئات العمرية	نسب النساء العازبات (%)			
	1970	1986	1992	2002
19-15	67.6	91	96.4	98.1
24-20	18.3	51.4	7.04	83.4
29-25	4	20.6	34.8	57.5
34-30	1.9	8.5	13.2	33.7
39-35	1.2	5.6	6.4	16.6
44-40	1	1.6	3.1	9.1
49-45	1.2	0.8	1.9	3.8

المصدر: ONS : ENSP (1970), ENAF (1986), EASME (1992), EASF(2002).

هذا التطور في الشكل العام للحالة الزواجية يعطي فرصة أكثر ملاءمة للفتيات والنساء للاندماج في الحياة الاجتماعية من خلال التعليم والشغل.

أما فيما تعلق بالمطلقين والمطلقات فبالرغم من التفاوت الجلي في نسبهما تبقى حصتهما ضئيلة، فقد تراجعت بين عامي 1966 و1977 عند كلا الجنسين (الشكلين السابقين) من 0.8% إلى 0.1% عند الذكور، ومن 2.3% إلى 0.6% عند الاناث، وارتفعت ثانية بعد ذلك حين بدأت الحياة الاجتماعية والاقتصادية تشهد

[1] MSPRH (2003) : op.cit. p 20.

صعوبات كبيرة نتيجة للتغيرات التي مست المجتمع الجزائري، والملفت للإنتباه الارتفاع في نسبة المطلقات بمقدار ستة نقاط مئوية ما بين 1998 و2008، حيث وصلت حصتهن إلى ما يقارب 7% بعد ما كانت لا تتعدى الواحد بالمائة في تعداد 1998، وهذا راجع إلى الزيادة المعتبرة في عدد حالات الطلاق في مجتمعنا خاصة في الآونة الأخيرة، حيث ارتفعت عدد حالات الطلاق إلى 85% ما بين سنتي 2005 و2013 من 0.94 ‰ إلى 1.50‰ في نفس الفترة.[1]

وتظل الاناث تشكلن أكبر نسبة مقارنة بالذكور، سواء تعلق الأمر بالمطلقات منهن أو بالأرامل، ولا يمكن تفسير هذا الفارق في النسب إلا بإعادة الزواج بالنسبة للذكور.

هذا وتبقى أسباب تطور ظاهرة الطلاق غامضة في ظل غياب المعلومات والاحصائيات الدقيقة، بل وحتى ندرة البحوث والدراسات التي تقوم بدراسة الكيفية التي تؤثر وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة.

2-7-الهجرة

لا تزال ظاهرة الهجرة غير مستوفية للبيانات على المستويين الداخلي والدولي، حيث يُستند في التحليل الخاص بالحركة الداخلية للسكان فقط من البيانات القليلة المتوفرة من التعدادات السكانية، التي أشارت إلى تباطؤ تدفقات المهاجرين في السنوات الأخيرة حيث بلغت 4.52% من السكان البالغين أكثر من 10 سنوات بين عامي 1987 و1998، مقابل 6.3% للفترة 1977/1966.[2]

وغالبا ما يوصف المهاجرون على أنهم أولئك الذين يتسببون في تدهور المناطق المستقبلة، بينما يمكن أن يكون تنقل الأشخاص مصدرا لإثراء أو إفقار الأقاليم، إذ يعكس وقائع معقدة ومتغيرة يصعب التحكم فيها.

[1] ONS (2015) : Collection Statistique N° 690, op.cit. p 14.
[2] MSPRH (2003) : op.cit. p 25.

شهدت الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية وراء حركة وتنقل سكانها عبر التراب الوطني أوضاعا مختلفة، فقد اتسمت عشرية التسعينات بكثرة التنقل بسبب انعدام الأمن في بعض مناطق الوطن، وازدادت حركة التنقل بالمقابل خلال عشرية الـ2000 لأسباب اقتصادية أو بسبب العودة إلى الأراضي الأصلية.[1]

وحسب إحصاء سنة 2008 فإنه من بين 27,7 مليون شخص تبلغ أعمارهم 10سنوات فما فوق، انتقل ما يزيد عن 675000 شخص من ولاية إلى أخرى خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008، أي بنسبة 2,4%. ومقارنة بالفترة الممتدة بين 1987 و1998 التي غيّر خلالها حوالي 938000 شخص الولاية التي كان يقيم فيها (4,4%) ، فإن حركة الهجرة بين الولايات أصبحت أقل بكثير منذ ذلك الحين. والجدير بالذكر أن الولايات ذات الرصيد السلبي أي الولايات المنفرة بين 1998و2008 هي ولايات الشمال والهضاب العليا، بينما الولايات ذات الرصيد الايجابي أي الولايات المستقطبة هي في الغالب المدن الشمالية الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران والبليدة.

ومنذ مطلع الألفية الثالثة وتزامنا مع السياسة التي أطلقتها الحكومة الجزائرية تجاه استقرار سكان الأرياف، التي كان لها دورا كبيرا انعكس على تنقل وحركة السكان، خاصة من خلال برنامج الدعم الموجه للسكن الريفي، وكذا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الرامي إلى جلب جزء من سكان المنطقة الساحلية نحو المرتفعات والجنوب.[2] والذي ساعد كثيرا في التقليل ولو بشكل طفيف بين الاختلالات في التوازن بين المناطق.

وأما عن الهجرة الدولية ونظرا لمحدودية المعطيات المتعلقة بها، يتم حاليا تنفيذ مشروع « MedMigr » من قبل الديوان الوطني للاحصائيات (ONS) الذي يعد جزءا من برنامج التعاون مع « Eurostat » بهدف إنشاء قاعدة بيانات حول الهجرة الدولية. التي من شأنها إثراء المعطيات المتعلقة بهذه الظاهرة الحساسة وتوفرها، مما يؤدي إلى تسهيل البحث في هذا الميدان مستقبلا.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2015): ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟، ص 41.
[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2015): نفس المرجع السابق، ص ص 43.-44.

وتشجيعا لاستقطاب المهاجرين والمواطنين الذين يعيشون في الخارج، والعودة الدائمة إلى أرض الوطن، انتهجت الدولة الجزائرية ممثلة بالأجهزة التنفيذية الاجراءات التالية:

- إنشاء "أمانة الدولة لرئيس الحكومة" التي تتمثل مهمتها في دعم احتياجات الجالية المهاجرة وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية الوطنية من خلال الاستثمار؛
- تشكيل لجنة داخل المجلس الشعبي الوطني مسؤولة عن الجالية الجزائرية بالخارج؛
- إنشاء "هيكل مركزي" سنة 2001 على مستوى وزارة التشغيل والتضامن الوطني مسؤول بشكل خاص في النظر في المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية؛
- الإعفاء من الرسوم والضرائب على العقارات والممتلكات الشخصية والتجارية لدى المواطنين الذين يعيشون في الخارج، وكذا تشجيعهم على الاستثمار داخل الوطن.

3-التحول الديمغرافي في الجزائر

التحول الديمغرافي في معناه العام هو الانتقال من نظام ديموغرافي تقليدي متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة مرتفعتين معا إلى نظام عصري متوازن أيضا، ولكن بمستويات وفاة وخصوبة منخفضة، مرورا بعدة مراحل.[1]

لم تتحد آراء أهل الاختصاص حول تحديد عدد المراحل ولا الفترات التي مر بها التاريخ الديمغرافي الجزائري لتخطي نموذج التحول الديمغرافي، فمنهم من قسّم هذه المراحل إلى ثلاثة، مُرجعين سبب ذلك إلى الفترة التي تتوفر فيها المعطيات الاحصائية المتعلقة بالسكان،[2] فالمرحلة الأولى –حسبهم– ممتدة في المجال الزماني (1901-1945) والتي تتميز بنمو طبيعي يقارب 1% حيث كانت فيها كل من مؤشرات الولادات والوفيات مرتفعة، أما المرحلة الثانية (1946-1984) فهي تلك التي شهدت نموا طبيعيا مرتفعا نظرا لارتفاع مؤشرات الولادات وتراجع في نسب

[1] Nations Unies, Personnel du Population Référence Bureau (Mars 2004) : op.cit. p 07.
[2] Aissa.D, Abdelkrim.F (2006) : La Transition Démographique En Algérie, Revue des Sciences Humaines N°10, Université de Biskra, p 55. URL http://univ-biskra.dz/revue-sh/images/revue-sh/10/24.pdf

الوفيات، في حين المرحلة الثالثة والتي بدأت منذ عام 1985 وستتواصل إلى غاية عام 2020 فتتميز بتراجع مستوى النمو الطبيعي للسكان إلى ما كان عليه في الفترة الأولى، نتيجة انخفاض كل من نسبتي الولادات والوفيات.

ومنهم من قسم مراحل الانتقال اليمغرافي إلى مرحلتين فقط، حيث أن المرحلة الأولى تتميز بانخفاض الوفيات خاصة وفيات الأطفال في حين تبقى الخصوبة مرتفعة، أين تشهد هذه المرحلة معدل نمو مرتفع، أما المرحلة الثانية فتنخفض فيها مستويات الخصوبة إلى بلوغها مستوى الاحلال وتتميز بانخفاض معدل النمو الطبيعي.[1]

إلى جانب بعض الدراسات التي تؤكد بأن الجزائر عرفت التفعيل الحقيقي للإنتقال الديمغرافي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، أين مرت بالمرحلة الأولى من هذا الانتقال في الفترة ما بين عامي1901 و1925، والتي تميزت بمعدلات مرتفعة لكل من المواليد والوفيات مما نتج عنها انخفاض في معدلات النمو الطبيعية، أما ثاني مرحلة للفترة من سنة 1926 إلى غاية سنة 1970، والتي بقي فيها مستوى المواليد مرتفعا مع الإنخفاض في معدل الوفيات نتيجة تطور الخدمات الصحية المستمرة، وشهدت هذه المرحلة انفجارا ديمغرافيا في أواخرها من خلال ارتفاع معدل النمو الطبيعي الناجم عن الفارق بين معدلي المواليد والوفيات.[2]

ومهما كان عدد المراحل التي اجتازتها الساكنة الجزائرية لتنتقل ديمغرافيا، إلا أنها مرت بنفس النظام المتبع في نموذج هذا الانتقال، فتطور المجال الصحي وتحسين نوعية الخدمات والعلاج الطبي، والنظافة وحسن التغذية والقضاء على الأوبئة والكفاح ضد الأمراض المعدية وغيرها، كلها أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات العامة ووفيات الأطفال بالخصوص، كما أن التحول الديمغرافي ينتهي بانتهاء التحول في الخصوبة،[3] أي عندما يتفق الأزواج على تنظيم نسلهم عن طريق التخطيط العائلي من خلال استعمال موانع الحمل الذي يعد العامل الأساسي في تراجع مستويات الخصوبة.

[1] Kateb Kamel (2010) : bv « Transition démographique en Algérie et marché du travail. », *Confluences Méditerranée* 1/2010 (N°72), p. 3 URL : www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2010-1-page-155.htm.
[2] CENEAP (2002) : la lettre du CENEAP N° 42, p 2. www.ceneap.com.dz
[3] Kamel Kateb (2010): op.cit. p03.

الشكل البياني رقم 15: تطور مؤشرات التحول الديمغرافي في الجزائر

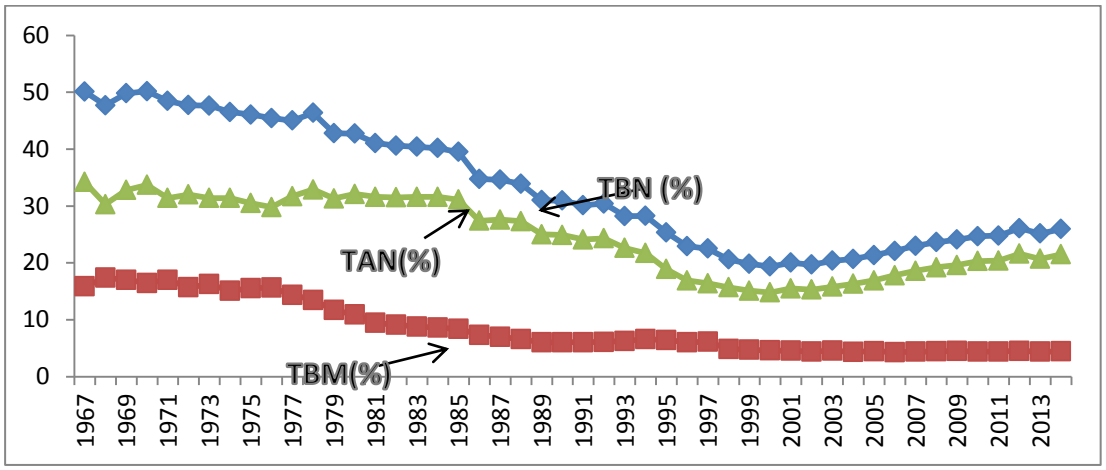

المصدر: Kamel Kateb (2014) : Moins d'enfants pour L'Algérie La Transition Démographique S'achève, Article dans la revue Orient XXI http://orientxxi.info/magazine/moins-d-enfants-pour-l-algerie,0557

وبهذا فإن الجزائر تكون قد اجتازت جميع مراحل الانتقال الديمغرافي في ظرف قياسي ناهز بضعة عقود عكس ما مرت به الدول المتقدمة على سبيل المثال في قرنيين من الزمن. مما جعل الجزائر تُصنف في المجموعة الثانية عربيا من حيث التحول الديموغرافي السريع.[1]

وتجدر الاشارة إلى أنه من بين العوامل التي ساعدت في تعجيل وتيرة الانتقال الديمغرافي في الجزائر كون الجزائر مصنفة من بين الدول النفطية التي تعرف نظاما ديمغرافيا خاصا مقارنة بدول أخرى، ذلك أن للموارد النفطية أثر في تحسين نوعية الحياة ودفع عجلة التنمية للأمام خاصة في المجال الصحي.[2]

إلا أن الارتفاع في عدد المواليد منذ عام 2000 من 589.000 إلى 978.000 في عام 2012 جراء ارتفاع عدد الزيجات، مما نجم عنه ارتفاع النمو الطبيعي، إضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية، هيأ لفتح مرحلة جديدة " مرحلة ما بعد الانتقال" خاصة إذا ظلت الخصوبة مرتفعة على الرغم من انخفاض مستواها.[3]

[1] المنتدى العربي للسكان (2004): التحول الديموغرافي في الدول العربية وآثاره، بيت الأمم المتحدة، بيروت لبنان، ص6.
[2] Aissa.D, Abdelkrim.F (2006) : op.cit. p 63.
[3] Kamel kateb (2014) : op.cit.

والسنوات المقبلة كفيلة بتوضيح جميع الاستفسارات المتعلقة بارتفاع الخصوبة فإما أن يكون هذا الارتفاع ظرفا حصريا نتيجة للعوامل المذكورة آنفا، أو رجوع الأزواج إلى سلوك أجدادهم الإنجابي ورغبة منهم في التناسل.

3-1-تطور التركيبة السكانية

تشكل ديناميكية السكان موضوعا أساسيا في التحليل اليموغرافي، سواء الظواهر الديموغرافية التي تتحكم في حركة السكان والتي تتمثل أساسا في الوفيات، الخصوبة والهجرة، أو تلك المتعلقة بالبنية العمرية والنوعية للسكان، ولم تُعد الدراسات السكانية والمتغيرات الديموغرافية عنصرًا هامشيًا لا يؤثر على مسارات التنمية الشاملة ولا يساهم فيها، فالمعلومات التي تخص السكان من حيث الحجم والنمو والخصائص السكانية والأوضاع المعيشية والتوزيع المكاني والموارد الطبيعية هي غاية في الأهمية لأغراض صياغة السياسات التنموية والتخطيط، وهنا تبرز العلاقة المتبادلة التي تربط السكان بالتنمية بمختلف أبعادها، لذلك ينبغي إدماج المتغيرات الديموغرافية التي تطرأ على السكان في عملية التنمية المستدامة الشاملة.

إن من نتائج الانتقال الديمغرافي إحداث تغيرات في التركيبة العمرية للسكان، فعندما يمر السكان في المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي ترتفع معدلات المواليد وتتطور نسبة الأطفال أي الفئة السكانية الأولى التي تزيد في طول قاعدة الهرم، وأما في المرحلة الأخيرة فإن نسبة كبار السن تتزايد بصورة واضحة محدثة انفراجا في قمة الهرم نتيجة الارتفاع في أمل الحياة عند الولادة .[1]

إن الانخفاض المشترك والمتواصل في معدلات الخصوبة والوفيات يؤدي حتما إلى تغير الملامح الهرمية للسكان حسب الفئات العمرية العريضة ويغير من سماتها. مثلما توضحه الأشكال البيانية التالية:

[1] فراس عباس البياتي (2010): الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 33.

الشكل البياني رقم 16: تطور هرم الأعمار في الجزائر للسنوات: 2008، 2015 و2050

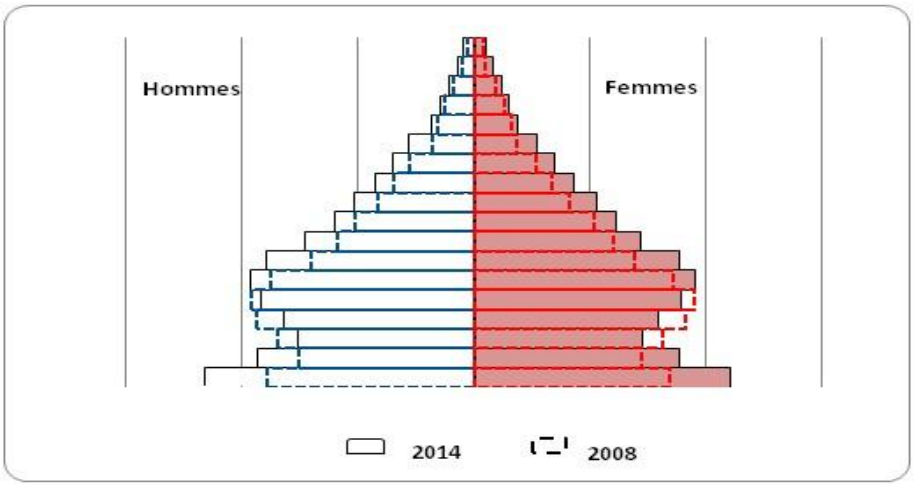

المصدر: ONS (2015): Démographie Algérienne N°690, p2.

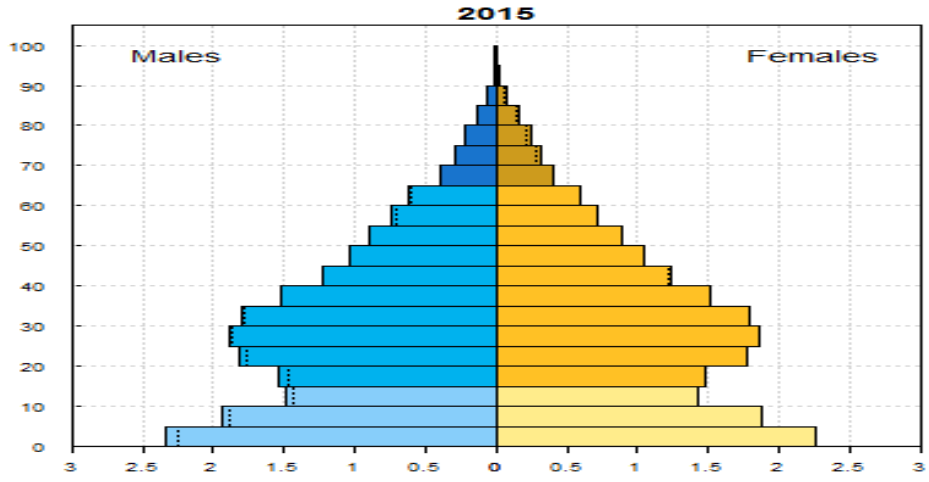

المصدر: Nations Unies. www.un.org

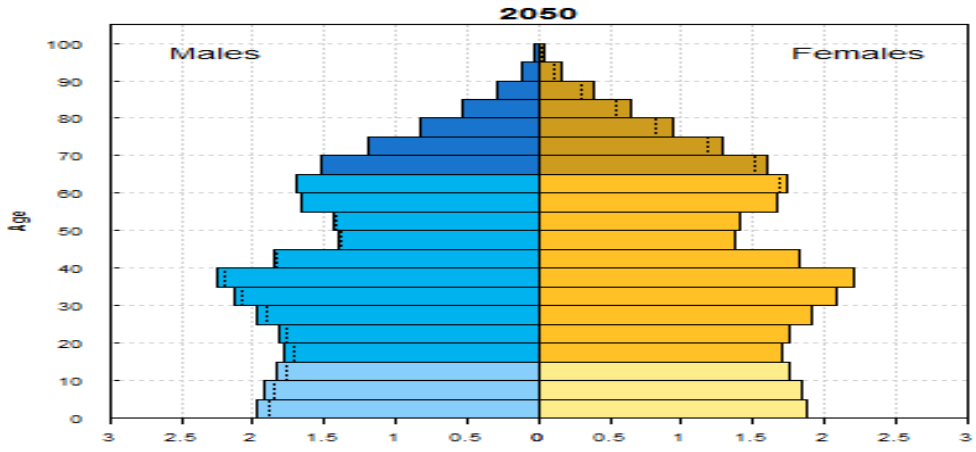

المصدر: Nations Unies www.un.org

ففي الجزائر وعلى غرار البلدان التي سبقتها في اجتياز المراحل المختلفة للتحول الديمغرافي، تطورت نسب فئاتها العريضة منذ الاستقلال بسبب ديناميات الخصوبة والمواليد التي أثرت في شكل الهرم السكاني الذي كان يتميز بقاعدة عريضة مقارنة بها في الفترة الحالية، وذلك نتيجة توافد الأجيال ذات الأعداد المرتفعة إلى الفئات الموالية، أما بالنسبة للقمة فيلاحظ ضيقها لأن نسبة الشيخوخة ولو أنها في ارتفاع طفيف ومستمر إلا أنها لازالت منخفضة نوعا ما. ذلك لأن الأحداث الديمغرافية تتسم بالتدرج البطيء ما يحول دون ملاحظة التطور الذي يطرأ في المجتمع إلا بعد مرور فترة زمنية كافية.

3-2-تطور الفئات العمرية العريضة

إن تعاقب مراحل الانتقال الديمغرافي المذكورة سابقا وصولا إلى الانخفاض في معدلات وفيات الأطفال الرضع وزيادة توقعات الحياة الذان يُحدثان تغيرا في البنية العمرية للسكان، من خلال زيادة أعداد السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (15-64 سنة)،[1] مع زيادة طفيفة ومتواصلة في أعداد الساكنة الأكثر من 65 عاما.

الشكل البياني رقم 17: تطور الفئات العمرية العريضة في الجزائر من 1950 إلى 2010.

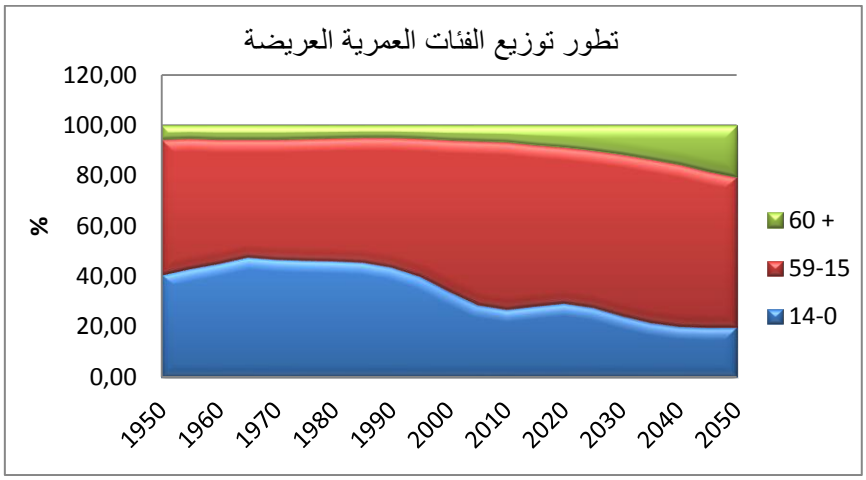

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات تقديرات الأمم المتحدة –الفرضية المعتدلة– تنقيح 2012.
Word Population Prospects: The 2012 Revision. www.un.org

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2005): مرجع سابق.

لقد ساهم الإنخفاض في معدلات المواليد بعد مرحلة الانفجار السكاني التي عاشها سكان الجزائر في الفترة 1970-1985 بشكل مباشر في تغيير اتجاهات نسب السكان حسب الفئات العمرية الكبرى، حيث أدى هذا الإنخفاض ابتداء من نهاية الثمانينات إلى التقليل من حجم الساكنة الأقل من 15 سنة بالنسبة للأجيال اللاحقة، مما سمح للذين سبقوهم باللحاق بالفئة الموالية والمساهمة في الرفع في أعداد الفئة النشطة كما يبينه المنحنى السابق.

إن هذا الوضع يبدو مواتيا للجزائر من خلال تخفيف العبء من الاستثمارت في مجالي التعليم والصحة بشكل حصري من جهة، والتزويد بالقوى العاملة القادرة على الانتاج والادخار والاستثمار من جهة أخرى، والذي يعد مكسبا في حد ذاته ويشكل تحديا إذا ما تم احتواؤه خاصة في ظل تفاقم الطلب على الشغل والتزاحم في الولوج إلى سوق العمل.

أما عن السكان الذين فاق سنهم 60 سنة، ولو أن نسبتهم ضئيلة مقارنة بالأعمار الأخرى إلا أنهم في تزايد مستمر نتيجة ارتفاع معدلات العمر عند الولادة، حيث قدرت نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة بـ 5.8% في سنوات السبعينات لترتفع إلى 8.5% سنة 2014 بحوالي 3.3 مليون نسمة، وستفوق نفس النسبة 10% أفق عام 2025 و20% سنة 2050 بالغة بذلك 12 مليون نسمة.[1]

إن الحديث عن تشيُّخ السكان في الجزائر أضحى في أوانه، لأن الجزائر تسير وفق خطى حديثة وثابتة نحو الشيخوخة التي تعد مشكلة ديمغرافية ستعيشها خلال العقود القادمة، فنمو هذه الفئة من السكان بصفة كبيرة يؤدي إلى تعرض المجتمع الجزائري لتحديات مميزة خاصة فيما يتعلق بصعوبة إعادة تجديد السكان وزيادة الإنفاق على الصحة، وهو ما يعبر عليه بزيادة نسب الإعالة، ناهيك عن عبء التكفل بهذه الشريحة من السكان الذي سيشكل

[1] United Nations (2014): Population Division, Department of Economic and Social Affairs, Word Population Prospects: The 2012 Revision. www.un.org

تحديا خاصة مع مصالح الضمان الاجتماعي والتقاعد، وبالتالي ستفقد الجزائر الصفة التي لطالما افتخرت بها لتتحول تدريجيا ولو بصفة بطيئة إلى بلد يتسم بالشيخوخة.

المبحث الثاني: تطور المؤشرات السوسيو– اقتصادية للساكنة الجزائرية

لقد عانت الجزائر من الانفجار السكاني الذي شهدته في ثمانينات القرن الماضي من خلال تكالبف الاستثمارت العمومية التي حالت دون تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني، الذي نتج عنه مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

فقد مرّ الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 1960 و1995 عبر مرحلتين رئيسيتين: فترة من النمو الاقتصادي منذ 1960 إلى غاية منتصف الثمانينات، وفترة الركود منذ عام 1986، بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي أدى إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية هيكلية.[1]

تميزت الفترة الأولى، باستنادها لسياسة الاستثمار العام المكثف والمرَكّز بشكل خاص على المواد الطاقوية، وإلى الصناعات الثقيلة، وشهدت نموا اقتصاديا قويا تراوح بين 6 إلى 7%، واستمرار الانخفاض في معدلات البطالة من 31% في عام 1966 إلى 18% في عام 1980. حيث شكلت قطاعات الصناعة والإنشاءات والخدمات المصادر الرئيسة لخلق مناصب الشغل، فيما تم في هذه الفترة تهميش القطاع الزراعي عن طريق اختيار نموذج التنمية الاقتصادية المرتكزة على الصناعة المكثفة، الذي أدى بدوره إلى تكثيف الديون الخارجية من 1 مليار دولار سنة 1970 إلى 18 مليار دولار عام 1980.

أما الفترة الثانية فقد شهدت انهيار أسعار النفط، وكشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد على وجه الحصر على صادرات النفط والغاز، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو والاستثمارت الانتاجية والارتفاع في معدلات التضخم ومعدلات البطالة. حيث وصل رصيد الديون الخارجية إلى 28.4 مليار دولار عام 1990.

[1] Ministère de l'Action Sociale et de la Solidarité Nationale, PNUD (2001) : Carte de la Pauvreté en Algérie, pp 6-7.

ثم اضطرت الحكومة الجزائرية للجوء إلى إعادة جدولة الدين الخارجي، واعتمدت برنامجا موسّعا للإصلاحات، وتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي باتفاقيتين للسنتين 1990/1989 و1991/1990، إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994. تلاه اتفاق آخر على المدى المتوسط سُمي باتفاق "تسهيل التمويل الموسّع" للفترة الممتدة بين عامي 1995 و1998.[1]

حيث شهدت أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة تطورا سلبيا، ومنذ بداية الألفية الثالثة باشرت الجزائر بإطلاق عدة مخططات أنعشت بها التنمية الاقتصادية، على غرار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004، مما أدى إلى زيادة في حجم النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة ما بين 1999 و2005 بمتوسط سنوي قارب 4%، كما سجل تحسنا ملحوظا لوتيرة النمو في أعوام 2003 و2004 و2005 بنسب 6.9% و5.2% و5.1% على التوالي.

وتعززت بذلك الوضعية المالية الخارجية بفضل ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية خلال السنوات من 2001 إلى 2007، التي تزامنت مع ارتفاع أسعار المحروقات، مما أدى إلى تحسن الوضعية المالية الخارجية، بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات أقل، لا سيما من خلال الدفع المسبق للدين الخارجي منذ عام 2004.[2]

بالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، الذي كان له بالغ الأثر في النهوض تنمويا بعدة قطاعات اجتماعية واقتصادية، ناهيك عن البرامج الخاصة بتنمية الهضاب العليا والجنوب، وبرنامج الاستثمارت العمومية 2010-2014.

[1] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء /نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر (2008): ، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ص 122.
[2] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

1-الناتج المحلي الاجمالي (BIP)

يمثل الناتج المحلي الاجمالي إحدى الطرق لقياس حجم الاقتصاد ويحسب بقيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة،[1] ولقد أصبح إجمالي الناتج المحلي السمة المميزة لقياس أداء الاقتصاديات الحديثة والمعبر عن حالات الاستقرار والركود، ويمكن تقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث قطاعات تتمثل في قطاع الانتاج السلعي، قطاع الخدمات الانتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية.[2]

وحسب البنك الدولي فإن النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي يمثل التغير النسبي من فترة إلى أخرى في حجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لسنة الأساس، وهو يعكس الزيادة (أو النقصان في حالة النمو السلبي) على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما.

كما يُستخدم هذا المؤشر لحساب التوقعات متوسطة الأجل للوضع الاقتصادي لبلد ما، غير أنه لا يعكس بدقة المستوى الاقتصادي، الأمر الذي يعيب هذا النوع من المؤشرات بعدم إمكانية إظهار البعد الاجتماعي الناتج عن التطور الاقتصادي الحاصل، ولهذا فمن الضروري النظر في نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد.

الجدول رقم 12: تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي سنويا في الجزائر للفترة 1995-2014 (مليار دولار)

السنوات	1995	2000	2002	2005	2007	2009	2011	2014
BIP	41.76	54.79	56.76	103.20	134.98	137.21	200.01	213.52
معدل النمو(%)	3.8	3.8	5.6	5.9	3.4	1.6	2.9	3.8

المصدر: La Banque Mondiale

http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ

يلاحظ من خلال الجدول رقم (12) والشكل البياني الموالي أن النشاط الاقتصادي في الجزائر عرف انتعاشا ملحوظا منذ سنة 2002، أي مند مطلع اللفية، مما أدى إلى ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الذي قدر بـ 56.76

[1] سامي خليل (1994): نظرية الاقتصاد الكمي، دار الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ص99 نفلا عن علي لزهر، عبد الحليم جدي (2013): مرجع سابق، ص 65.

[2] علي لزهر، نفس المرجع السابق. نفس الصفحة.

مليار دولار بنسبة نمو بلغت 5.6%، ثم أخذ معدل هذا النمو في التأرجع بداية من سنة 2007 و2009 ببلوغه 3.4% و1.6% على التوالي، ليستقر في حدود 3.8% سنة 2014.

الشكل البياني رقم 18: تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي (%) سنويا في الجزائر للفترة 1995-2014

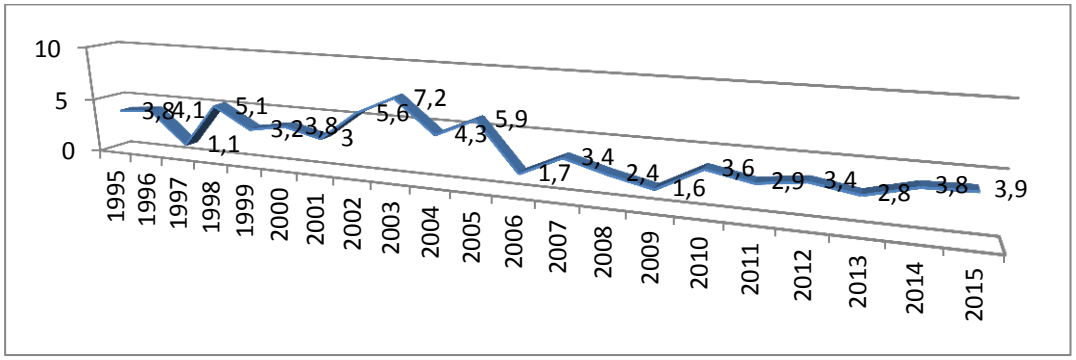

المصدر: La Banque Mondiale

http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ

ونفس المنحى عرفه تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد مثلما تُظهره النسب المبينة في الشكل البياني الموالي.

فقد عرف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد ارتفاعا معتبرا في بداية الألفية الثالثة، وتحديدا منذ سنة 2002 ببلوغه القيمة 4.27% و5.86% لعامي 2002 و2003 على الترتيب، ثم أخذ في الانخفاض التدريجي إلى غاية بلوغه قيمة سلبية قُدرت عام 2009 بـ -0.095%، ليستعيد مجددا نموه الإيجابي والبطيئ ويستقر عند المستوى 1.8%عام 2014.

الشكل البياني رقم 19: تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد (%) سنويا في الجزائر للفترة 1995-2014

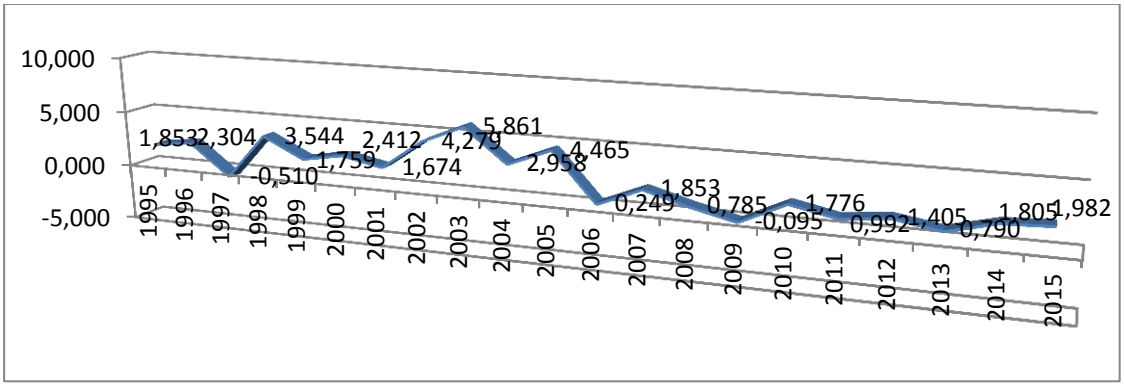

المصدر: La Banque Mondiale

http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ

2–الفقر البشري

يُعَرف الفقر من منظور التنمية البشرية على أنه "**انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية**" والمتمثلة في **العيش لمدة حياة طويلة وصحية** والتمتع **بمستوى معيشي لائق** وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، فالفقر يكون بذلك **قياس الحرمان في الحاجات الأساسية والحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق**.[1] ومن أجل ذلك استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرا لقياس درجة ومستوى الحرمان في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، ما يعرف بـ"مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد".

وقد عُرِّف الفقر في الجزائر من طرف الخبراء على أنه مرتبط بنقص التغذية بالدرجة الأولى كمّا وكيفا، زيادة عن رضا الفقراء من متوسط الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وهذا ما يُعرف **بالفقر المادي** أو "**الفقر الغذائي**" ويأخذ ثلاثة أشكال: [2]

–خط الفقر المدقع: يقدر بمبلغ من المال اللازم لتلبية الاحتياجات الغذائية الدنيا، ما يعادل 2100 سعرة حرارية في اليوم الواحد، وقدر في سنة 1995 بـ 10.943 دينار جزائري سنويا للشخص الواحد.

–عتبة الفقر: زيادة على الشكل السابق، تُؤخذ بعين الاعتبار النفقات غير الغذائية، وقدرت بـ 14.825 دج سنويا للشخص الواحد سنة 1995.

–**خط الفقر المرتفع**: يعادل 18.191 دج سنويا للشخص الواحد.

وحسب تقرير "تصفية خريطة الفقر في الجزائر لسنة 2000" الصادر في عام 2006، فقد اعتمدت الدراسة على مؤشرين لتحديد مستويات وعتبة الفقر متمثلين في: [3]

[1] عبد الله عطوي (2004): السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 144.

[2] Ministère de l'Action Sociale et de la Solidarité Nationale, PNUD (2001) : op.cit, p 14.

[3] Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Communauté Nationale à l'Etranger (2006) : Etude d'affinement de la Carte de la Pauvreté de 2000, Communes Pauvres : Territoires, Populations et Capacités d'Action, p29.

عتبة الفقر الغذائي (SA): يُعرّف بأنه مستوى الدخل الذي يمكن أن يوفر الاحتياجات الغذائية الدنيا التي تعادل 2100 سعرة حرارية يوميا للشخص الواحد، وقد حُدد هذا الدخل بـ 15840 دج سنويا للشخص الواحد عام 2004.

عتبة الفقر العام (SPG): إلى جانب مستوى الدخل الذي يمكن أن يوفر الاحتياجات الغذائية الدنيا التي تعادل 2100 سعرة حرارية يوميا للشخص الواحد، تؤخذ بعين الاعتبار النفقات غير الغذائية الأساسية، والتي قدرت بـ22180 دج سنويا للشخص الواحد سنة 2004.

إن تحديد الاتجاهات الرئيسية لظاهرة الفقر في الجزائر يشكل صعوبة كبيرة بسبب عدم وفرة الإحصائيات والتحقيقات الكافية، ناهيك عن التعقيد الذي يتسم به تحديد مستوى الفقر، حيث أن الديوان الوطني للإحصائيات يقوم بإجراء مسوح حول استهلاك ونفقات الأسر ومستويات معيشتهم، فمنذ الاستقلال تم إجراء خمس تحقيقات للسنوات 1967/1966، 1980/1979، 1989/1988، 2001/2000 وسنة 2011، من بين أهداف هذه المسوح حساب مستوى الفقر وتحديد الفقراء من خلال عتبة الفقر المذكورة آنفا.[1]

كما لا يمكن إنكار الأزمة الاقتصادية وسياسات التعديل الهيكلي وخصخصة القطاع العام، التي كان لها تأثير سلبي على العمالة، من خلال فقدان العديد من العمال لمناصبهم، الأمر الذي انعكس سلبا على الدخل الأسري، مما تسبب في تدهور القدرة الشرائية للسكان وظروف معيشتهم.

وبشكل عام، ومن خلال الأرقام المبينة في الجدول الموالي، لقد عرفت نسب الفقر انخفاضا واضحا بمختلف العتبات، حيث كانت تبلغ أوجّها في نهاية الثمانينات، وحتى منتصف التسعينات تزامنا مع انخفاض أسعار البترول، والأزمة المتعددة الأبعاد التي عايشتها الساكنة الجزائرية، فقد انخفضت نسبة الفقر العام إلى أقل من النصف في العشرية

[1]ONS (2014) : Collections Statistiques N° 183, Série S : Statistiques Sociales, Enquête sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages 2011, p 9.

الفاصلة بين سنتي 1995 و2005، فبعدما كانت تقدر بـ14.1% من عموم السكان حسب تقديرات LSMS لعام 1995،[1] وصلت إلى 5.7% عام 2005.

ونفس المنحى شهدته نسبة الفقر الغذائي ببلوغها 2.7% عام 2005 بعدما كانت تقدر بـ5.7% سنة 1995.

وأما فيما يخص عتبة الفقر بالنسبة للسكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية) والذي يعني الحد الأدنى من السلع والخدمات التي تضمن بقاء الأشخاص، فتظل هامشية وقيمتها ضئيلة حيث بلغت 0.6% عام 2005 و0.5% عام 2009.[2]

جدول رقم 13: تقدير نسب الفقر في الجزائر حسب التعاريف المستعملة في مختلف التحقيقات

	العتبة	تحقيق 1988	LSMS 1995	تحقيق 2000	LSMS 2005
نسبة الفقر (%)	< 1دولار/اليوم	1.9	/	0.8	0.6
	الفقر الغذائي (SA)	3.6	5.7	3.1	2.7
	الفقر العام (SPG)	8.1	14.1	12.1	5.7

المصدر: Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale (2006) : Niveau de vie et Mesure de la Pauvreté en Algérie, p 29.

3- مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

عرف مؤشر التنمية البشرية تطورا إيجابيا ومستمرا طيلة الفترة الفاصلة ما بين سنتي 1995 و2014 بنحو 27% من 0.600 إلى 0.761، فيما تدل أغلب التقارير الوطنية للتنمية البشرية على أن هذا التطور الرقمي الايجابي يرجع بالدرجة الأولى إلى تحسين مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الذي يعد أهم العوامل الثلاثة التي تدخل في تقييم مستوى التنمية البشرية.[3]

[1] LSMS : Living Standards Measurement Study Survey : "مسح دراسة قياس مستويات المعيشة"
[2] Le Gouvernement Algérien (2010) : 2eme Rapport National sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, p24.
[3] CNES (2016) : RNDH 2013-2015, op.cit.p 35.

وقد شهد مؤشر التنمية البشرية على مرّ الزمن إيقاعات متباينة في الفترة 1995-2000، حيث تزامنت هذه الفترة بالأزمة المتعددة الأبعاد التي أثرت سلبا على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، فأخذ دليل التنمية البشرية في التطور البطيء طيلة هذه الفترة بمعدل سنوي متوسط قدره +1%، فيما مثلت الفترة من سنة 2000-2005 بداية الاسراع لمعدل النمو الجديد بشكل ملحوظ، حيث بلغ متوسط نموه السنوي +1.5%، وتزامن ذلك مع عودة الجزائر إلى البرنامج الاستثماري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ عام 2008 سُجل معدل نمو متوسط قدر بـ+1.3% أقل نوعا ما على ما كان عليه في الفترة 1995- 2000.

الشكل البياني رقم 20: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1980 إلى 2014

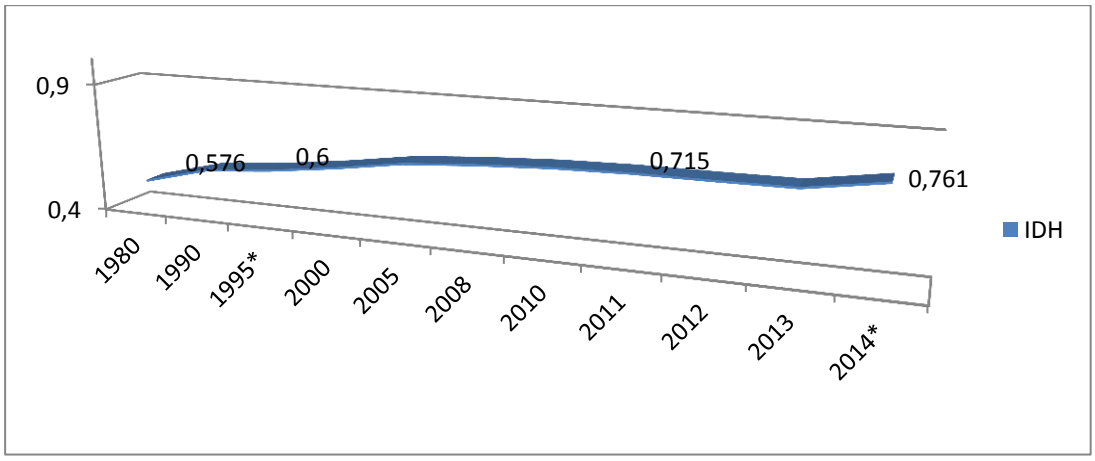

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2014): مرجع سابق، ص 163.

*: CNES (2016) : RNDH 2013-2015, p 35

وعن مُركّبات مؤشر التنمية البشرية، فقد انتقل متوسط السنوات المتوقعة عند الولادة من 67.3 سنة عام 1995 إلى 77.2 سنة في 2014 بتقدم بلغ 10سنوات، حيث بلغ مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة 0.880 سنة 2014 بينما كان يبلغ 0.877 عام 2013.[1]

[1] CNES (2016) : ibid.

وأما عن الدخل المحلي الإجمالي (RNB) في الجزائر فقد قدر بـ 13771.13 دولار (يعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لسنة 2011) في عام 2014 مقابل 6685.6 دولار في عام 1995. وبالتالي ارتفع مؤشر الدخل إلى 0.744 في عام 2014 بعدما كان يبلغ 0.635 في عام 1995. مثلما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم 21: مؤشر التنمية البشرية وعناصره في الجزائر سنة 2014

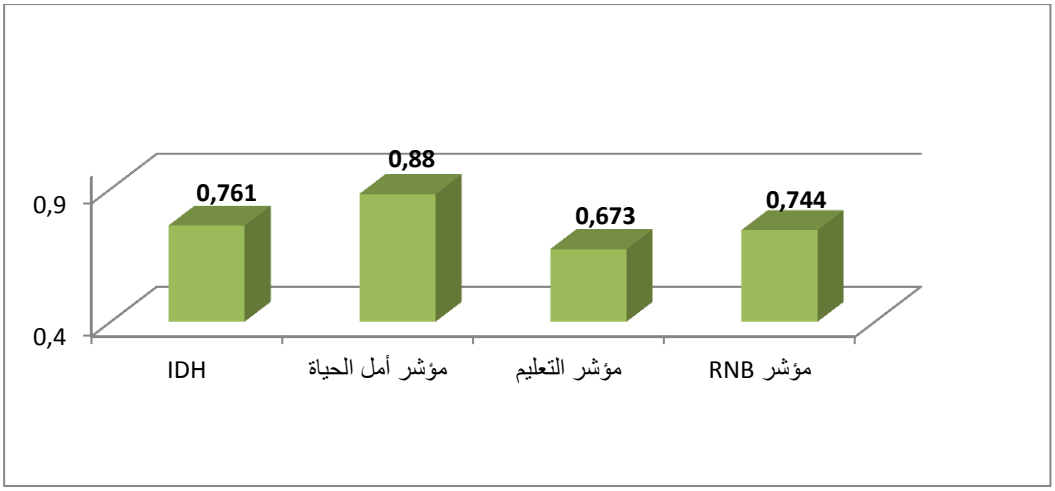

المصدر: CNES (2016): RNDH 2013-2015, op.cit. pp 35-36.

4-سوق العمل

تُستخدم عادة ثلاث مؤشرات رئيسية لمراقبة وتتبع الوضع في سوق العمل، متمثلة في معدلات النشاط، معدلات البطالة ومعدلات التشغيل.

قدرت الساكنة الجزائرية في سن العمل (15 سنة فما فوق) أو ما تعرف بالقوى العاملة بـ27.678.000 نسمة عام 2013 منها 50.4% رجالا و49.6% نساء. في حين بلغ عدد السكان النشطين لنفس السنة (حسب تعريف مكتب العمل الدولي) 11.964.000 نسمة،[1] حيث ارتفعت معدلات النشاط للقوى العاملة بسبعة نقاط مئوية من 21.7% إلى 28.7% في الفترة ما بين عامي1966 و2011، وبالقيم المطلقة فقد تضاعف عدد السكان النشطين بـ 4.4 مرات في غضون 45 سنة، من 2.4 مليون نسمة في عام 1966 إلى 10.6 مليون نسمة

[1]ONS (2013) : Collections Statistiques N°185, Série S : Statistiques Sociales, Enquete Emploi Aupres des Menages, p10.

عام 2011.[1] ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث بلغت نسبتهن 19% من إجمالي الفئة النشطة بمعدل واحد من بين خمسة أشخاص. بعدما كانت لا تتعدى 5% سنة 1977.[2]

الشكل البياني رقم 22: تطور نسب النشاط من سنة 1977 إلى سنة 2013 في الجزائر لكلا الجنسين

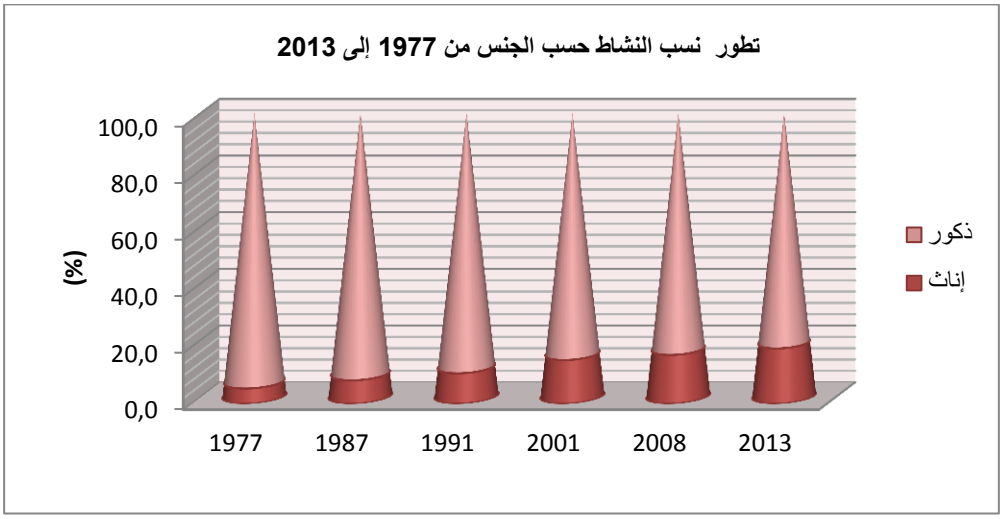

المصدر: ONS (2013) : Collections Statistiques N°185, p10.

لقد قُدر معدل المشاركة في القوى العاملة بالنسبة للسكان البالغين 15 سنة فما فوق، أو ما يعرف بمعدلات النشاط الاقتصادي بـ 43.2% عام 2013، مسجلا بذلك زيادة بحوالي 1.2 نقطة مقارنة بالمستوى الملاحظ في سنة 2012، بفارق في الزيادة بين الرجال والنساء، الذي بلغ 1.7 نفطة مئوية لدى الرجال (من 67.8% إلى 69.5%) و0.8 نقطة مئوية لدى النساء (من 15.8% إلى 16.6%) في نفس السنة.

وعن مشاركة النساء في مجال الشغل حسب حالتهن الزواجية، فقد شكلت النساء العازبات أكثر من نصف النساء المشتغلات (51%) سنة 1996، متبوعات بالمتزوجات 34% والأرامل والمطلقات بنسبة 14%، بينما تساوت حصة كل من العازبات والمتزوجات من مجموع العمالة النسوية بـ44% لكل منهما سنة 2003، وتراجعت نسبة كل من الأرامل والمطلقات إلى 11%، ويتضح من خلال هذا أن الزواج لم يعد يشكل عائقا يحول ضد عمل

[1]CREAD (2012) : 50 Ans D'independance : Quelle Evolution de la Situation du Marché du Travail en Algérie ?, Cahiers N°100, p 107.
[2] ONS (2013) : Collections Statistiques N°185, op.cit. p10.

المرأة عكس ما كان عليه سابقا، وفيما يتعلق بالانخفاض في حصص النساء المشتغلات من العازبات فلا يمكن تفسيره إلا بالتغير في حالاتهن الزواجية.[1]

وأما فيما يتعلق بمعدلات البطالة والتي يُعتبر خفض معدلاتها تحديا كبيرا للحكومة الجزائرية، فقد وضعت الجزائر عدة مخططات وبرامج في إطار المسعى التنموي الذي يُشكل كل من القضاء على الفقر والبطالة أهم محاوره الأساسية، من خلال خلق مناصب عمل وفرصا للتشغيل بمختلف الصيغ (سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل اللاحق)، فقد عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا نتيجة لذلك في فترة وجيزة منذ مطلع الألفية الثالثة، ببلوغها 9.8% سنة 2014 بعدما كانت بالغة للقيم 29.77%، 17.7% و10.2% للسنوات 2000، 2004 و2009 على الترتيب.[2]

وعن حجم البطالة عند الاناث فقد ارتفع 15 مرّة غي غضون 26 عاما، من 23.000 نسمة في عام 1977 إلى 347.000 نسمة عام 2003، حيث بلغ ذروته عام 2005 ببلوغه 478.000 نسمة، ما يمثل بمتوسط زيادة سنوية قدرت بـ11%، في حين لم يبلغ نفس المتوسط السنوي سوى 4.8% عند كلا الجنسين.[3]

هذا وتميز سوق العمل خلال الفترة 2000-2007 بخلق فرص عمل بمعدل صافي يتراوح ما بين 350000 و400000 وظيفة سنويا، وإذا قيس عدد العاملين الدائمين بالعدد الاجمالي فإنه يفوق الثلث أي ما يعادل 3.8% من مجموع العاملين.[4] (أنظر الملاحق 04، 05 و06)

وبالرغم من هذا التقدم الملحوظ في مجال مكافحة البطالة، إلا أنه لايزال بذل المزيد من الانجازات والتحديات في السنوات المقبلة من طرف الحكومة الجزائرية شرطا إلزاميا نتيجة توافد الأعداد الهائلة من الباحثين عن العمل سنويا، ولا سيما خريجي الجامعات.

[1] CNES (2005) : Rapport Femme et Marché du Travail, p 36.
[2] ONS (1999-2014) : Differentes publications sur l'emploi et chomage en Algerie. www.ons.dz/IMG/emploi et chomage.
[3] CNES (2005): ibid. p 35.
[4] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 278.

5-الصحة:

ورد في ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية عند إنشائها عام 1946 تعريفا للصحة ينص على أنها "حالة من اكتمال السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية، لا مجرد انعدام المرض أو العجز"، مع التأكيد على أنه من الحقوق الأساسية لكل إنسان التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن للكائن البشري بلوغه".[1]

ومن أجل ذلك سعت الجزائر ومنذ الاستقلال على تطوير وتحسين القطاع الصحي والمنظومة الصحية بشكل عام، حيث قطعت أشواطا كبيرة في تطوير قطاع الصحة الذي كان ضمن القطاعات التي مُنحت لها الأولوية، وبُذلت مجهودات كبيرة لغاية توفير الرعاية الصحية وتعميمها لمجموع السكان، فعلى غرار مجانية العلاج وتوفير التلقيحات الضرورية للحد من انتشار الأمراض، قامت الجزائر بضمان تغطية متساوية بين كافة السكان على كامل التراب الوطني.

وسعيا منها بالاهتمام أكثر بالصحة العمومية والقضاء على الفوارق الجهوية، قامت الحكومة الجزائرية سنة 2007 بإعادة تنظيم القطاعات الصحية لتتحول إلى المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية التي تشمل بدورها على قاعات العلاج والعيادات متعددة الخدمات[2]. وهي نوع من اللامركزية هدفها تسهيل الوصول إلى العلاج وتقريب المؤسسة الاستشفائية من المواطن، الأمر الذي ساعد في انتعاش عدد الهياكل القاعدية وكذا تحسين التغطية الصحية على ما كانت عليه من قبل.

هذا وقد اعتمد قطاع الصحة في الجزائر على انتهاج سياسة "إصلاح المستشفيات" الهادفة إلى دفع منظومة الصحة الوطنية نحو العصرنة، وذلك بتحسين أدائها المتعلق بالتسيير والتكفل الكامل بالمستعملين.

[1] فيليب عطية (1992): أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص 189.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2007/05/20): المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 19 ماي 2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، العدد 33، ص 10.

ولمرافقة هذا الإصلاح ومراعاة لضرورة التكفل بالتحول المسجّل على الصعيد الديمغرافي والوبائي، استفاد قطاع الصحة من برنامج تنموي واسع أساسه تجسيد مبادئ تكثيف التغطية والجوارية بغية ضمان استفادة المواطن من العلاج القاعدي والمتخصص. وقد مكّن التنظيم الجديد المستشفى على أن يركز على مهامه الإستشفائية دون إغفال نشاطات الوقاية التي يوفر لها فضاء متميزا يخص العلاج القاعدي، وتحسين العلاقة الجوارية مع المواطن.

ومنذ بداية سنة 2008 تم تطبيق النظام الصحي الجديد وتفعيل القوانين الخاصة بالمؤسسات الاستشفائية، وتم أيضا فتح مناصب مالية لتوظيف كافة دفعات الممارسين العاملين والمتخصصين، وكذا شبه الطبيين بغرض تحسين نسبة التأطير والتكفل بالهياكل الجديدة.[1]

فمن ناحية الهياكل القاعدية الصحية لقد بلغت البنية التحتية العامة للمنشآت الصحية 197 مستشفى عام و14 مركزا استشفائيا جامعيا و66 مؤسسة استشفائية خاصة سنة 2012، بعدما كان يبلغ نفس العدد 224 مستشفى عام و12 مركزا استشفائيا جامعيا و31 مؤسسة استشفائية خاصة سنة 2000. (أنظر الملحق رقم 08).[2]

وتعزّز كذلك عدد الهياكل القاعدية للصحة الجوارية ليبلغ 1601عيادة متعددة الخدمات و5545 قاعة علاج و129 مركز غسيل الكلى و10 مراكز مرجعية لمكافحة داء السيدا سنة 2012. (أنظر الملحق رقم 09).

إن تكثيف شبكة الهياكل القاعدية للصحة بالمستشفيات العمومية والخاصة (السرطان، الأمراض العقلية، إدمان على المخدرات، جراحة القلب وطب الأطفال، طب العظام، الأمومة والطفولة، الكبد....الخ) وكذا بالعيادات المتعددة الخدمات وقاعات العلاج وشبكات التشخيص (الأشعة الطبية والمخابر)، هو نتاج إطلاق برنامج تنموي واسع منذ مطلع الألفية الثالثة شمل كل ولايات الوطن، والذي خصّ هياكل الصحة بمختلف مستوياتها المتمثل في

[1] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 323.

[2] MSPRH, Direction de la Population (2014) : Situation Démographique et Sanitaire (2000-2014), p 19.

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج الجنوب والهضاب العليا، برنامج تعزيز ودعم النمو بالإضافة إلى البرامج الرئاسية التكميلية الأخرى.[1]

وعن عدد المستخدمين في مجال الصحة ولا سيما الممارسين بمختلف أنواعهم، فقد شهد هو الأخر تطورا كبيرا بلغ 41993 ممارس في القطاع العام سنة 2012، موزعون إلى 10442 أخصائي، 23516 طبيب عام، 7035 جراح أسنان و1000 صيدلي. في حين القطاع الخاص فقد قدر فيه عدد الممارسين لنفس الفترة 29940 من بينهم 8864 أخصائي، 6458 طبيب عام، 5441 جراح أسنان و9177 صيدلي. (أنظر الملحق رقم: 10).

أما فيما يتعلق بنسب التغطية الصحية فقد قُدرت في مجملها بـ 521 ممارس لكل 1000 شخص من السكان، وكما يوضحه الشكل البياني الموالي، فإن نسب التغطية ورغم أنها في انخفاض تدريجي ومستمر عبر السنوات، إلا أنها لازالت مرتفعة وبعيدة نوعا ما عن المستوى المطلوب.

فقد ارتفع عدد الممارسين بالقيم المطلقة من 18258 ممارس سنة 2000 إلى 29940 ممارس سنة 2012، وأدى ذلك إلى مرافقة تكثيف حضور الأطباء المتخصصين داخل الوطن، مما نتج عنه ارتفاع عددهم في هياكل الصحة العمومية عبر كل من ولايات الهضاب العليا والجنوب.

الشكل البياني رقم 23: تطور نسبة التغطية الصحية (العام والخاص) للفترة 2000-2012 في الجزائر

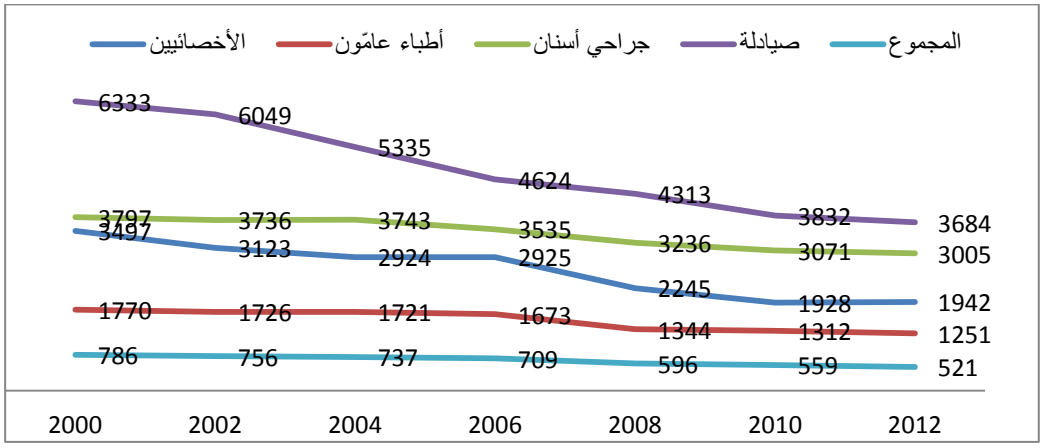

المصدر: الملحق رقم 11.

[1] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 324.

كما تجدر الإشارة وفي مجال عصرنة القطاع الصحي فقد لعبت التجهيزات الطبية العصرية التي استفاد منها القطاع دورا هاما في الكشف المبكر والتشخيص الدقيق للأمراض المزمنة التي سجلت ظهورها بقوة خلال السنوات الأخيرة، مما يدل على مواكبة المجتمع الجزائري للتحولات التي شهدتها المجتمعات المتقدمة.

ورغم هذه الانجازات إلا أن مشكل الفوارق الجهوية يبقى قائما خاصة في المناطق الجنوبية مقارنة بها بالمناطق الشمالية للوطن، وحتى في المناطق الشمالية فالفروق واضحة بين المناطق الريفية والحضرية، فلا تزال معاناة المرضى قائمة في ظل عدم تكافؤ الفرص لا من ناحية التغطية الطبية (المستخدمين) أو من ناحية المعدات والأجهزة.

6-التعليم

يعد الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم محورا أساسيا في تحقيق التنمية، وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير هذا القطاع وتحسين مردوديته على غرار مجانية التعليم وجعله إجباريا إلى غاية سن الخامسة عشر، وكذا ديمقراطية التعليم على أساس تكافؤ الفرص لجميع الأطفال الجزائريين. وقد شهد القطاع تحولات جمة وتغيرات عدة على المستويين البشري والمادي، من خلال إنشاء الهياكل القاعدية والبنى التحتية نتيجة توافد الأعداد الكبيرة إليه والمتزايدة عاما بعد عام.

ينقسم النظام التربوي التعليمي في الجزائر إلى ثلاثة فروع تنتمي بدورها إلى ثلاث وزارات مختلفة، والمتمثلة في كل من وزارة التربية الوطنية، وزارة التكوين والتعليم المهنيين ووزارة التعليم العالي.

ويشمل نظام التربية الوطنية من جهته ثلاث مستويات من التعليم :التعليم التحضيري، التعليم الأساسي الذي ينطوي على التعليم الابتدائي والمتوسط، بالإضافة إلى التعليم الثانوي بشقيه العام والتقني.[1]

وقد تم إعادة هيكلة أطوار التعليم التابعة للتربية الوطنية من خلال إعادة تنظيم أطوار التعليم الاجباري (أو الإلزامي) وبعد الاجباري، حيث تم تجزئة التعليم الاجباري إلى وحدتين متمثلتين في المدرسة الابتدائية والمدرسة المتوسطة،

[1]Le Ministère de l'Education Nationale (2012) : Elaboration d'un référentiel d'indicateurs d'evaluation des normes assignées au système scolaire Algérien, p 21.

وتقلصت فيه مدة التعليم بالمدرسة الابتدائية من 6 إلى 5 سنوات، فيما امتدت مدة التعليم بالمتوسط إلى 4 سنوات بعدما كانت محددة بـ3 سنوات. وكان خفض مدة التعليم الابتدائي مصحوبا بالتعميم التدريجي للتربية الإعدادية.[1]

وتعمل أيضا إعادة هيكلة المنظومة التربوية على إعادة تنظيم أطوار التعليم بعد الاجباري في ثلاثة أجزاء متمثلة في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، التعليم التقني والمهني والتكوين المهني، مما يساهم هذا التصنيف في التمييز بين التعليم الثانوي العام والتكنولوجي الذي يحضر الدخول الجامعي، والتعليم التقني والمهني الذي يحضر للعمل بصفة أساسية.

وقد تجاوز العدد الإجمالي للمتمدرسين والطلبة في النظام التربوي التعليمي عتبة 10 ملايين عام 2013. أي ما يعادل أكثر من ربع السكان الجزائريين (26.7%) من يذهب إلى المدارس بمختلف أنواعها (المدارس الابتدائية، المتوسطات، الثانويات، مراكز التكوين المهني والجامعات)، في حين كانت نفس النسبة لا تتعدى 8% فقط من مجموع السكان في عام 1962.[2]

إن هدف الجزائر هو إتاحة التعليم للجميع وبالمساواة بين الجنسين، فمنذ عام 1962 تضاعف عدد المتمدرسين في التربية الوطنية لوحدها عشر مرات، ليبلغ 8 ملايين تلميذ في الدخول المدرسي 2015/2014 مشكلا بذلك 20% من إجمالي عدد السكان.[3]

وبلغت الفئة المتمدرسة في المدارس الابتدائية لوحدها 3886773 تلميذ للسنة الدراسية 2015/2014، بمتوسط زيادة سنوية قدر بـ3% مقارنة بالدخول المدرسي لـ2009/2008. وأما بالنسبة للتعليم المتوسط فقد شهد انخفاضا في أعداد المتمدرسين بين سنتي 2008 و2015 من 3155365 إلى 2575994، في المقابل واصلت فئة المتمدرسين في السنة الأولى من التعليم الثانوي ارتفاعها بمتوسط سنوي قدر بـ7.8% في نفس الفترة.

[1] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 283.
[2] Le Ministère de l'Education Nationale (2014) : Algérie rapport national sur les enfants non scolarisés, p 11.
[3] CNES (2015): op.cit. p53

وبالعدد الاجمالي المطلق فقد بلغ عدد تلاميذ التربية الوطنية بما فيهم المسجلون في التعليم عن بعد العام والمتخصص 8524090 تلميذ سنة 2014 مقابل 8489619 عام 2013، وتعود هذه الزيادة المعتبرة في أعداد المتمدرسين إلى ارتفاع معدلات المواليد والخصوبة منذ سنة 2002، مما يشكل تحديا كبيرا للدولة في هذا النوع من الاستثمار.

وقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة في مجال التعليم والتدريس مع تعزيز البنية التحتية التعليمية لجميع المستويات والفروع التعليمية. ففي عام 2014، بلغ الفضاء الهيكلي للمدارس 18248 مدرسة ابتدائية، 5185 متوسطة و2065 ثانوية. واستمر هذا الجهد البنّاء والذي كان مُوجّها بالدرجة الأولى نحو تغطية الطلب في المناطق المحرومة من الهضاب العليا والجنوب.[1]

وقد قدرت قيمة مؤشر التعليم الذي يعد من بين الأبعاد الأساسية لقياس التنمية البشرية بـ 0.673 سنة 2014، بزيادة سنوية قدرها 2.8% مقارنة بعام 2012، وبنسبة 2.45% مقارنة بسنة 2000، وهو تعبير عن الجهود التي تبذلها الدولة نحو تحقيق الديمقراطية في الحصول على التعليم وتعميمه لمدة خمسين عاما.

7–السكن

يعد موضوع السكن في الجزائر واحدا من بين أهم التحديات التي أثقلت ولازالت تثقل كاهل الميزانية الخاصة بالقطاع منذ عقود، وخاصة في الآونة الأخيرة مع تزامن البرامج التنموية في إطار التنمية المستدامة، القاضية بتحقيق ظروف العيش الكريم للسكان، والتي يأتي في مقدمتها شرط توفير السكن اللائق للجميع.

وعن خصائص الحظيرة الوطنية للسكن في الجزائر، فقد تضاعفت بأكثر من مرتين منذ الاستقلال، وحسب تعداد سنة 2008 فقد بلغت حوالي 5304344 وحدة سكنية بمختلف أنماطها، بعدما كانت تقدر في تعداد سنة 1998 بحوالي 5129868 وحدة سكنية، والتي يستحوذ عليها نمط المسكن الفردي بأكثر من 3 ملايين وحدة سكنية، أي ما يعادل أكثر من ثلاثة أرباع الوحدات السكنية (حسب أرقام الجدول رقم 14).

[1] Le Ministère de l'Education Nationale (2014) : ibid, p 10.

وقد ورثت الجزائر حوالي مليونين وحدة سكنية عن الفترة الاستعمارية، يحتل منها النمط الفردي الصدارة بنسبة تفوق 80%، يليه النمط الجماعي بنسبة 7.8%، وتجدر الإشارة إلى أن النمط الجماعي في ارتفاع مستمر بسبب تركيز الجهود عليه في إطار الدعم الحكومي للفئات العريضة من المجتمع، حيث قاربت حصته 20% عام 2008، وهذه الحصة هي في ارتفاع مستمر نتيجة الإنجازات السكنية ذات الطابع الجماعي في الآونة الأخيرة.

ولعل نسب نفس الجدول تترجم أيضا المجهودات المبذولة في سبيل توفير السكنات اللائقة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على المساكن الهشة (القصديرية)، فبعدما كانت تناهز نسبة السكنات الهشة أكثر من 10% من مجموع السكنات عقب الاستقلال، أضحت تضاهي نفس النسبة 4% عام 2008. بل أقل من ذلك بسبب البرامج الاستثمارية –فيما بعد 2008– المخصصة للسكن على غرار البرنامجين الخماسيين (2005–2009) و(2010–2014) الذان تمكنا من امتصاص نسب لا يستهان بها في مجال القضاء على المساكن الهشة.

الجدول رقم 14: تطور خصائص الحظيرة الوطنية للسكن حسب التعدادات

التعداد العام للسكان والسكن	نوع البناية (%)			عدد الأفراد في المسكن (Tol)	متوسط حجم الأسر
	عمارة	مسكن فردي	غير لائق		
1966	7.8	80.9	10.30	6.10	5.91
1977	8.3	82.4	9.30	6.83	6.65
1987	14.87	77.01	8.12	7.54	7.09
1998	16.68	76.37	6.95	7.14	6.58
2008	19.70	76.24	4.06	/	5.90

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (الديوان الوطني للإحصائيات)

وقد بلغ متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة (TOP) 2.2 فرد/غرفة عام 2008،[1] كما يلاحظ أيضا (الجدول السابق) بأن عدد الشاغلين للمسكن الواحد أكبر من متوسط حجم الأسر في حد ذاتها، مما يعكس عدم احتواء البرامج السكنية –رغم وفرتها– للزيادة السكانية. وللإشارة فقد قُدر عدد الأسر حسب تعداد 2008 بـ

[1] ONS : RGPH 2008.

5815158 أسرة، فيما بلغ متوسط حجم الأسر 5.9 فرد حسب نتائج نفس المصدر، بتباينات بين التشتتين الحضري والريفي، حيث قدر نفس المتوسط في التجمعات الحضرية بـ5.7 فرد، و6 أفراد في التجمعات الثانوية، فيما بلغت قيمته 6.5 فرد في المناطق الريفية أو المبعثرة.[1] (الملحق رقم 12)

وفيما يخص نسب احتواء المساكن للتجهيزات الداخلية الضرورية، فقد تحسنت كثيرا عما كانت عليه عقب سنوات الاستقلال، فمن خلال معطيات الجدول الموالي، فإن مستويات الربط المتعلقة بمختلف الشبكات ترتفع باستمرار، وللإشارة فإن مستوى التجهيز في المساكن القديمة والقصديرية والأحياء الفوضوية الذي غالبا ما يفتقر إلى توفير أدنى المرافق الضرورية في المسكن، قد ساهم في عدم اكتمال نسب مستويات التجهيز وكذا الربط بمختلف الشبكات الضرورية.

الجدول رقم 15: تطور بنية المساكن المشغولة والتجهيزات حسب التعدادات

المرافق	مطبخ	حمام	مرحاض	شبكة الكهرباء	الغاز الطبيعي	شبكة الصرف الصحي	شبكة مياه الشرب
1966	47.50	12.00	20.90	30.60	10.40	23.10	37.10
1977	/	/	39.90	49.20	13.00	39.90	45.80
1987	74.12	30.43	68.9	73.24	22.93	51.73	57.83
1998	78.15	45.02	81.42	84.58	30.23	66.34	70.78
2008	88.30	65.20	91.40	94.50	45.80	77.50	80.80

المصدر: التعدادات العامة للسكان والسكن (الديوان الوطني للإحصائيات)

هذا وتسعى الجزائر وفي إطار عمل الحكومة في مجال الشفافية والمساواة للحصول على سكن، من خلال تبني السلطات العمومية نظاما صارما يسمح بضمان العدالة، ووضع قواعد تنظيمية لانتقاء المستفيدين من سكنات إيجارية. وتم منذ عام 2001 وضع قاعدة بيانات وطنية للمستفيدين من السكنات الاجتماعية ومساعدات الدولة الخاصة بالسكن، وتم إطلاق ورشات كبرى لاستدراك العجز في السكن.[2]

[1] ONS: ibid.

[2] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 283.

المبحث الثالث: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في الجزائر

1–النافذة الديمغرافية

في سنة 1998 أشار كل من"D. Bloom" و"J. Williamson" إلى "النافذة الديمغرافية" كاصطلاح علمي و"الفرصة" أو "الهبة" أو "العائد الديمغرافي" مجازا، من خلال إبراز أثر التركيبة العمرية على النمو الاقتصادي مستعرضين المعجزة الآسيوية في ذلك.[1] حيث تُعد "الفرصة الديمغرافية" الفترة التي يمكن خلالها لدولة ما أن تحقق أقصى قدر من الفوائد السوسيو اقتصادية للنمو الموجب في التركيبة العمرية لسكان تلك الدولة.[2] والذي يحدث نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب، بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر، بمعنى آخر فإن معدل نمو السكان النشيطين اقتصاديا في الفئات العمرية (15–64 سنة) يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المعالة وهم صغار السن دون سن الخامسة عشرة وكبار السن 65 سنة فأكثر.[3]

وحسب تعريف منظمات الأمم المتحدة للنافذة الديمغرافية، فإن المجتمع الذي **تقل** نسبة سكانه دون سن الخامسة عشر عن **30%** و**لا تزيد** نسبة سكانه الأكثر من 65 سنة عن **15%** يتمتع **بفرصة ديمغرافية** تتراوح ما بين ثلاثة إلى أقل من ستة عقود.

إن "النافذة الديمغرافية" من المظاهر الايجابية في عملية التحول الديموغرافي، فاستمرار انخفاض معدلات الخصوبة يصاحبه نموا سريعا في شريحة السكان في سن العمل، مما يطرح فرصا لتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية مهمة، هذا من الناحية الديموغرافية، ومن الناحية الاقتصادية فهي فرصة مواتية لتحقيق التنمية وزيادة الادخار والاستثمار، ويترتب

[1]Bloom, Canning (2001): Economic Growth and The Demographic Transition, Working Paper 8685, National Bureau of Economic Research, p 22.
[2]Bloom, Canning (2001) ibid.
[3]أحمد قطيطات (نوفمبر 2007): الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، المعهد العربي للتدريب وللبحوث الاحصائية، عمان، الأردن، ص 410.

على هذا التغير في البنية العمرية للسكان خلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط، وذلك بتطبيق سياسات وبرامج موائمة لهذه المرحلة الديمغرافية الهامة.

فقد أُطلق على فترة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل "الفرصة الديمغرافية السانحة" أو "العائد الديمغرافي"، فتزايد نسبة العاملين في مقابل المعالين يؤدي –شريطة أن يوفر الاقتصاد لتلك الأعداد المتزايدة فرص عمل لائقة– إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل، وقد يساهم في تحرير الموارد لتوجّه نحو استثمارات من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة، وأن تؤدي إلى مستويات معيشة أفضل على المدى الطويل، وحتى حين تتجاوز نسبة السكان في سن العمل ذروتها، فإنها في العادة تبقى إلى حد كبير أعلى من المستويات التاريخية لفترة طويلة من الزمن، وهي حالة ديمغرافية تبقى مواتية نسبيا للاستثمار المستدام في رأس المال البشري والمادي، وإضافة إلى ذلك، فإن توقعات امتداد الحياة لفترات أطول قد تدفع إلى مراكمة الأصول الكفيلة بدعم الاستهلاك بعد التقاعد، بما يؤدي إلى بناء مستوى إجمالي من الثروة في صفوف السكان، بيد أن هذا لفوائد ليست مضمونة، ولكنها قد تنشأ حين تستفيد المجتمعات من الفترة التي ترتفع فيها نسبة العاملين، أو التي لاتزال فيها هذا النسبة مرتفعة نسبياً من أجل الادخار والاستثمار في السبل الكفيلة بتطوير النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وتشكل الاستثمارات التي توجه إلى الصحة والتعليم فرصا لعمل الشباب تدابير أساسية لتحقيق الحد الأقصى من الفوائد الاقتصادية الناجمة عن تغيير نسب الإعالة.[1]

فالدولة التي تمر بمرحلة الهبة الديمغرافية تحتاج إلى تسطير جملة من البرامج التنموية والحلول الاستعجالية للاستفادة من إيجابيات هذا العائد الديمغرافي، وتحقيق الفائدة القصوى من الانعكاسات الناجمة عن التركيبة السكانية ونهاية التحول الديمغرافي.

[1]Commission de la Population et du Développement (2015) : Tendances Démographiques Mondiales, Rapport du Secrétaire Général, Conseil Economique et Social, Nations Unies, pp 25-26.
http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/CN.9/2016/6&Lang=f

وتتم الاستفادة من العائد الديمغرافي من خلال عدة آليات أهمها عرض العمل، والادخار، ورأس المال البشري.[1]

- **الاقتصاد:** خلق فرص العمل والرفع من نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي وتوسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل.
- **التعليم:** إن تزايد عدد السكان النشطين اقتصاديا وسعيا إلى الحصول على اليد العاملة المتعلمة والماهرة، يُحتم على الدولة الاستثمار الجيد في رأس المال البشري في مجال التعليم، من خلال جودة التكوين والحرص على الارتقاء بنظام التعليم ومستواه عن طريق جودته وعصرنته ومواكبته للتكنولوجيات الحديثة.
- **الصحة:** باعتبارها عاملا مهما في تكوين فرد سليم البنية وكامل القدرات، للحصول على سكان قادرين على العمل والتحسين من أدائهم الاقتصادي.

بالإضافة إلى **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** من خلال دمجها في الحياة العملية، وتوفير لها الفرص اللازمة وتسهيل إمكانيات الاستثمار، حتى يتم التمكن من اسغلال القوى العاملة النسوية أحسن استغلال.

2–النافذة الديمغرافية في الجزائر

اعتمادا على تعريف الأمم المتحدة لتوقيت فتح النافذة الديمغرافية المذكور آنفا، وبناءا على قاعدة البيانات السكانية لقسم السكان للأمم المتحدة (المتغير المعتدل) تنقيح 2015، يُظهر الشكل البياني الموالي أن الساكنة الجزائرية قد فتحت فعلا النافذه الديمغرافية ودخلت مرحلة العائد الديمغرافي منذ سنة 2005، أين بلغت نسبة الفئة العمرية أقل من 15 سنة 29.1% أي أقل من 30%. وحسب نفس الشكل الذي يبين تقديرات التطورات الحاصلة في أوزان الفئتين العمريتين 0–14 سنة، والفئة أكثر من 60 سنة إلى غاية عام 2050، فإن الجزائر سوف تتمتع بمرحلة الرخاء الديمغرافي إلى غاية عام 2035، أين ستتعدى نسبة البالغين أكثر من 60 سنة 15%.

[1]David E. Bloom, David Canning, Jaypee Sevilla, December 2001, ECONOMIC GROWTH AND THE DEMOGRAPHIC TRANSITION, Working Paper 8685, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, p 22.

وبالتالي وحسب تعريف وتقدير الأمم المتحدة للنافذة الديمغرافية، فإن مدة هذه الأخيرة في الجزائر تنحصر في المجال الزماني 2005-2045 أي نحو أربعة عقود.

الشكل البياني رقم 24: توقيت ظهور النافذة الديمغرافية في الجزائر

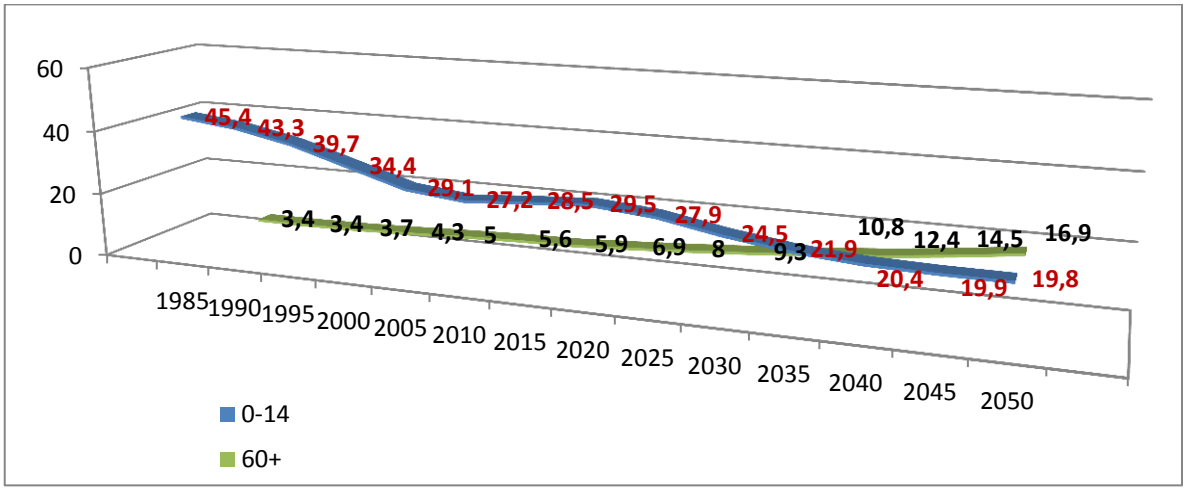

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقديرات الأمم المتحدة –الفرضية المعتدلة–، تنقيح 2015.
/https://esa.un.org/unpd/wpp/DataQuery

2-1 سبل الاستفادة من العائد الديمغرافي

تحتاج الاستفادة من العائد الديمغرافي إلى العمل على تطوير **التعليم والصحة والاقتصاد في ظل الحكم الراشد**، وتشكل مختلف هذه المجالات حلقات متسلسلة يدفع بعضها بعضا للوصول إلى تحقيق العائد الديمغرافي انطلاقا من التركيبة السكانية التي تتميز بسيطرة الفئات المعيلة على الفئات المعالة.

لقد بقي ما يقارب 30 سنة من موعد غلق النافذة الديمغرافية في الجزائر، ممّا يحتم عليها السعي وراء بذل المزيد من الجهود التنموية من خلال الاستثمار في العنصر البشري ولا سيما الشباب والنساء.

ووعيا من الحكومة الجزائرية بهذا الشأن، باشرت الجزائر مؤخرا في تطبيق برامج لإدماج الشباب في عالم الشغل، والآفاق الواعدة التي يتيحها البرنامج الخماسي في مجال توفير الشغل للشباب. كما جاء في تقرير التنمية البشرية في الجزائر لعام 2013-2015 المعنون بـ"**ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**" والذي يؤكد على

تطوير إمكانات ومهارات الشباب والإنصاف في الاستفادة من الخدمات المتاحة والوقاية من الأخطار، وذلك من خلال نوعية التعليم والتكوين وجودتهما، والاعتناء أكثر بالصحة عموما وصحة الشباب بالخصوص، والحث على ممارسة النشاطات البدنية، ونشر ثقافة الاستهلاك الرشيدة.

كما لا يمكن إغفال مكانة المرأة التي تعتبر بشكل عام عنصرا مهما في عملية التنمية، ولتفعيل دورها لابد أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، خاصة في مجال الإنتاج الإقتصادي الذي يضعها في موضع القوة، ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها، ويعتبر عمل المرأة تدعيما لقدراتها ويعطي مؤشرا واضحا لمشاركتها الحقيقية في عملية التنمية.[1] وبالتالي تتم الاستفادة من قوى النشاط الاقتصادي النسوية التي تشكل نسبة مهمة لا يمكن هدرها.

3-الحكم الراشد

استخدم مصطلح "الحكم الراشد" بشكل واضح في منتصف ثمانينيات القرن الماضي من قبل البنك الدولي، حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية، ويُعرّف في معناه المختصر على أنه "طريقة تسيير سياسة وأعمال وشؤون الدولة".[2]

وارتبط مفهوم الحكم الراشد ارتباطا وثيقا بتطور مفهوم التنمية، فمن التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية فالتنمية المستدامة التي تؤكد على العدالة الاجتماعية والمساواة في التوزيع والمشاركة السياسية في مختلف أبعادها. ولتحقيق ذلك لابد من تطبيق آليات الحكم الراشد والصالح لضمان التنمية البشرية المستدامة.

ولطالما عانت العديد من الدول والمجتمعات من التأخر في بلوغ التنمية وتحقيق الوصول إليها رغم اعتمادها لاستراتيجيات وخطط فاعلة في مجال التنمية، وذلك بسب افتقار هذه الخطط أثناء سيرورة تنفيذها إلى الشروط التي تضمن عدالة تطبيقها على أرض الواقع، والتي من أهمها عدم السيطرة على مظاهر الفساد والبيروقراطية والمحسوبية.

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2008): دور المرأة العربية في التنمية المستدامة، أعمال المؤتمرات، مقدمة الأعمال. ص 01.
[2] زهير عبد الكريم الكايد (2003): الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المركز العربي للتنمية الإدارية، عمان، ص 10.

فتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها وأهدافها مرهون بالتقيّد بالشفافية في المعاملات الإدارية والاقتصادية، وتحقيق المساواة، واحترام الرأي الآخر وتجسيد مبادئ الديمقراطية. ومرهون أيضا بتوفر وتطبيق آليات الحكم الراشد والإدارة السليمة التي تتفاعل مع العنصر البشري بالشكل الايجابي من خلال محافظته على اقتصاد وطنه والقضاء على الرشوة والفساد.

3-1- تعريف الحكم الراشد

يُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "الحكم الراشد" على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

وأما البنك الدولي فيُعرّف "الحكم الراشد" بأنه "مجموعة التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة (أو القوة) في إدارة الموارد الاقتصادية للدول من أجل الصالح العام"، وهذا التعريف يشمل:

-عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم؛

-قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية؛

-احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

وجاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن "الحكم الراشد": "هو الحكم الذي يُعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".

كما أن "الحكم الراشد" يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من **أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص**، فهو عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية، وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر الأجيال المتعاقبة.

إن **الحكم الراشد** هو الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات، وآليات، وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، وتسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم، وتتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفعالية والجودة يرضي المواطنين.[1]

3-2-آليات الحكم الراشد

تختلف آليات ومعايير أو مؤشرات الحكم الراشد باختلاف الهيئات والجهات بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية، فبينما يُركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الانفتاح السياسي، يهتم البنك الدولي ويحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، وعموما لا تشمل هذه الآليات أداء الحكومة ومؤسساتها فحسب، بل تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين، ويمكن تحديد أبرز هذه المعايير من خلال الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الشكل البياني الآتي:

[1] مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي (2014): دليل تقويم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية، ص 7.

الشكل البياني رقم 25: آليات الحكم الراشد

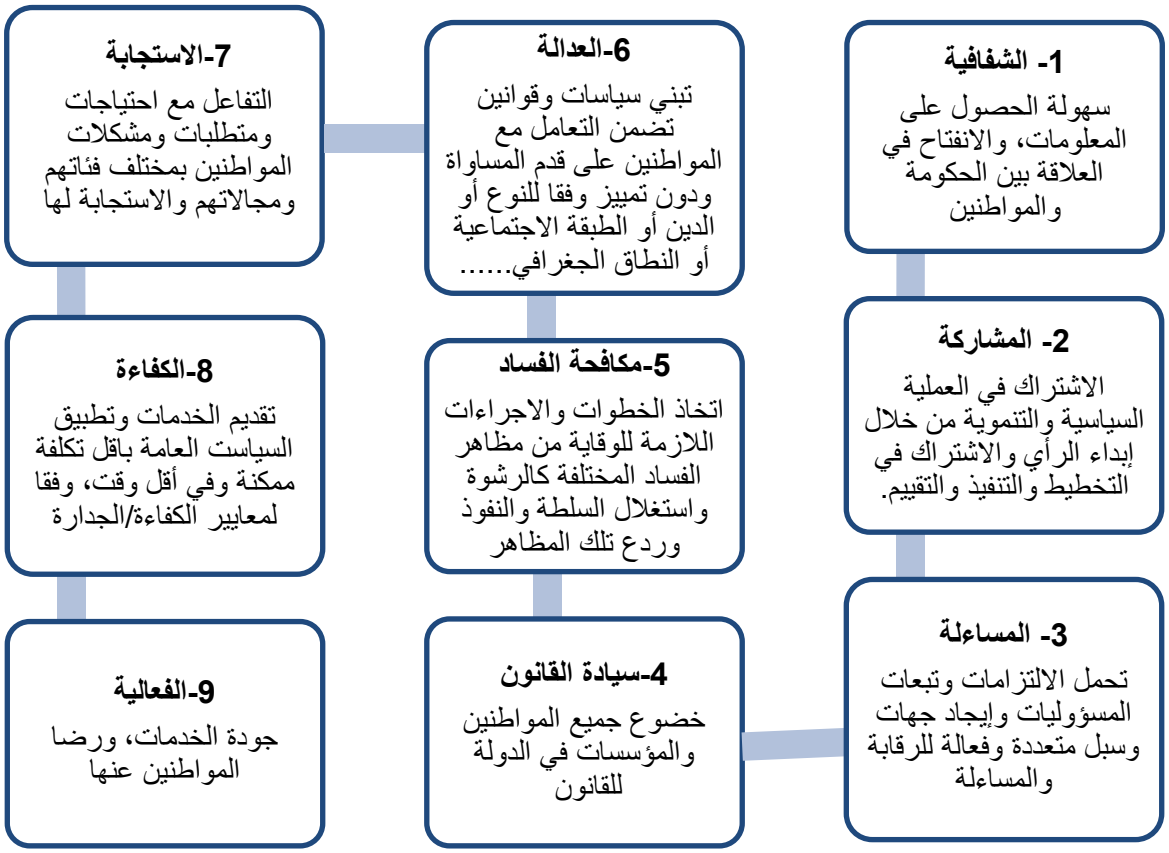

المصدر: مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي (2014): دليل تقويم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية، ص 7.

تتميز الدول الناجحة –بما فيها من هيئات ومؤسسات حكومية وخاصة– بتبنيها للحوكمة الرشيدة ومبادئها التسعة لما لها من أثر إيجابي ليس فقط على المواطنين، وإنما أيضا على متخذي القرار في كافة القطاعات.

كما تؤدي الحوكمة الرشيدة إلى زيادة ثقة المواطن نتيجة لشفافيتها في طرح وتبرير سياساتها وخدماتها، وعدالتها، ومكافحتها للفساد، ومساءلتها لغير الملتزمين، ومحاولتها الاستجابة لاحتياجات المواطنين، مما يجعل المواطن أكثر إدراكا وتقديرا لجهود حكومة دولته خاصة في ظل محدودية مواردها، وأكثر استعدادا لمساندتها.

والجزائر عانت ولازالت تعاني من الفساد الذي يعتبر كمؤشرا مباشرا لغياب الحكم الراشد في الدولة، والذي طال جميع القطاعات ولا سيما القطاع الاقتصادي الذي ترتكز عليه عملية التنمية، فالفساد أصبح قضية عالمية وهو منتشر

بكثرة خاصة في الدول النامية، وهذا ما تم تأييده من طرف الخبراء الدوليين، لأسباب متعددة أهمها ضعف أجهزة الإدارة العامة، وضعف الأخلاقيات الوظيفية وغياب الرقابة الفعالة في هذه الدول.

وحسب الدراسات والتقارير الدولية حول تقييم الفساد، جاء في تقرير "منظمة الشفافية الدولية" عام 2015 المتعلق بالدول الأكثر فسادا بحسب فساد أجهزتها الحكومية، وانتشار الرشوة وإساءة استخدام الوظيفة الحكومية بها، حيث استقر "مؤشر مدركات الفساد" في الجزائر عند المستوى 3.6 نقطة، واحتلت الجزائر بذلك المركز رقم 88 فيما يخص مؤشر الفساد. بعد أن جاءت الجزائر في ترتيب رقم 92 ببلوغ نفس المؤشر 3.2 حسب "تقرير مدركات الفساد" لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2008،[1] وبالتالي تصنف الجزائر من بين الدول التي تعاني الفساد ولو بمستويات أقل مقارنة بدول نامية وعربية أخرى، فقد أضحى الفساد المركب المتقاطع إحدى مظاهر الداء الجزائري الذي يلتهم نعمة الموارد، وينعكس بشكل مباشر على مستوى النهوض بالجانب التنموي في البلاد.

وتصديا لظاهرة الفساد، وتطبيقا منها لمعايير الحكم الراشد على غرار مبدأ الشفافية، العدالة، سيادة القانون والمشاركة، عمدت الجزائر ومند مطلع الألفية الثالثة على الوقاية من الفساد ومكافحته، باتخاذها لإجراءات وتدابير على الصعيدين التشريعي والتنظيمي تجلت أساسا في:

– المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2003.[2] والتي تهدف إلى ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أنجع.

–المصادقة قانون 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.[3]

–المصادقة على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته في أفريل عام 2006، والتي تهدف إلى تشجيع الدول على القيام بإمشاء آليات لمنع الفساد.

[1] منظمة الشفافية الدولية (2008): تقرير مؤشر مدركات الفساد، ألمانيا، ص ص 5-9.
[2] الجريدة الرسمية (25 ابريل 2004): العدد 26.
[3] الجريدة الرسمية (08 مارس 2006): 14

-المصادقة في سنة 2006 على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

-إصدار مرسوم رئاسي معدل ومتمم للمرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 24 جويلية 2003 المتضمن الإجراءات التنظيمية التي تسير الصفقات العمومية.[1]

-إنشاء مؤسسة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تتكلف بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحة هذه الآفة، ومنحها صلاحيات واسعة تتعلق بطبيعة الدور المنوط بها.[2]

بالإضافة إلى جملة من الإجراءات الإصلاحية التي شملت عدة قطاعات، تجسد أبرزها أساسا في إصلاح العدالة والقضاء، إصلاح النظام المحاسبي للدولة، الإصلاح المالي، إصلاح الوظيفة العمومية، إصلاح قطاع الجمارك، تدريب وتأهيل الكوادر، ترقية الإعلام والاتصال.

المبحث الرابع: التدهور البيئي في الجزائر

تعرف الجزائر كغيرها من بلدان العالم مشاكل بيئية متعددة، إلا أنها تقوم بالكثير من المجهودات للتخلص من هذه المشكلات في هذا الميدان، وسعيا منها لتدارك الوضع البيئي قامت الجزائر بإعداد وتنفيذ عدة مخططات وبرامج وطنية لحماية البيئة، إلا أنها عرفت في كثير من الأحيان تأخرا في إتمام تنفيذ هذه الخطط.

ويُعد التدهور البيئي ولا سيما التصحر والتلوث بكل صُوره من أبرز العقبات البيئية التي تهدد البيئة والصحة العامة على حد سواء.

1- **التصحر** وهو من بين الانشغالات الكبرى للدولة الجزائرية، حيث كان حاضرا بقوة في جميع مخططاتها التنموية، نظرا للآثار جد السلبية التي يخلفها، والتي تعيق عملية التنمية المستدامة. فقد قدرت مساحة الأراضي المهددة والمتصحرة على السواء بحوالي 20 مليون هكتار، يقع أغلبها في المناطق السهبية، مهددة حياة 3 ملايين نسمة تعيش فيها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2010): العدد 58.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (22 نوفمبر 2006): 74

فيما تتمثل أهم عوامله في:

أ-الجفاف: تشهد هذه المناطق دورات تماطر متغيرة، حيث أن معدل التماطر واقع بين 18 و27%، حسب محطات الرصد الدائمة، مما يُسرع في عملية التصحر بهذه المناطق.

ب-الانجراف الهوائي والمائي: يختلف الانجراف الهوائي باختلاف المناطق وتبعا للغطاء النباتي، وأهم ما يسببه خسارة في التربة تقدر بنحو 150 إلى 300 طن سنويا في الهكتار الواحد في السهوب المستصلحة. أما الانجراف المائي فإنه يقدم بتعرية الأراضي القليلة الثخانة فتقلص نفاذيتها وخصوبتها. فيما قدرت المساحة الإجمالية المهددة بالانجراف المائي بحوالي 10 ملايين هكتار.

ت-العامل البشري: ويضم هذا العامل كثيرا من العوامل الثانوية (تزايد أعداد رؤوس الماشية، استئصال الأنواع الخشبية، توسع المساحات المحروقة) كلها سارعت في كسر توازن المنظومات السهبية، إلى جانب الإفراط في الري واقتلاع الأنواع النباتية الليفية ومن ثم تصحر الطبيعة.

1-1-آثار التصحر: وتبرز أهم آثاره على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال:

-تراكم الرمال في التجمعات السكانية؛

-فقدان توازن النظام الرعوي التقليدي، بسبب النمو السكاني وتطور المجتمع بصفة خاصة؛

-تقليص الوفرة من العلفة؛

-تعرض الأراضي للملوحة بفعل استعمال المياه وتقنيات الري؛

-انخفاض نسبة خصوبة التربة لاسيما من خلال انخفاض نسبة المادة العضوية وضياع العناصر المخصبة.

2- التلوث الجوي

لقد حظي موضوع التلوث اهتماما كبيرا من طرف دول العالم باعتبارة ظاهرة من الظواهر البيئية التي لها علاقة مباشرة بالسكان، خاصة منذ النصف الثاني من القرن الماضي أي مع انطلاق الثورة الصناعية في أوربا، حيث بدأت

هذه الظاهرة تأخذ أبعادا بيئية واجتماعية واقتصادية خطيرة، لا سيما بعد التوسع والتقدم الصناعيين المصحوبين بالتكنولوجيا الحديثة.

وازداد هذا المشكل تفاقما مع الزيادة المطردة للسكان وارتفاع حجم وكثافة الأوساط الحضرية بالخصوص، والتي تزداد يوما بعد يوم ويكثر معها الطلب على السكن، الغذاء، العمل، الكهرباء، الطاقة، النقل وغيرها من متطلبات الحياة الحضرية الضرورية، مما يساهم في رفع درجات التلوث الجوي بسبب النشاطات والتنقلات اليومية للأفراد، حيث تُعد حركة المرور لوحدها من بين الأسباب الرئيسية تلويثا للهواء عن طريق انبعاثات الغازات السامة المختلفة من عوادم المركبات وطرحها في الهواء، هذا الهواء الذي يُستنشق ويَعيش ويَتنفس به سكان المدن يؤثر مباشرة على صحة الأفراد من خلال التسبب في الإصابة بعدة أمراض، والرفع من نسبة الوفيات العامة وكذا وفيات الأطفال.

2-1-تلوث الهواء[1]

هو عبارة عن وجود مواد صلبة أو سائلة أو غازية في الهواء بكميات تؤدي إلى أضرار فسيولوجية واقتصادية وحيوية بالانسان والحيوان والنباتات والجماد، بحيث تؤثر في طبيعة الأشياء، وتؤدي إلى أضرار بالبيئة الطبيعية بسبب تعرض الغلاف الجوي لتلك المواد التي غالبا ما تكون على شكل مواد كيماوية أو مركبات بيولوجية أو جسيمات مادية.

يعتبر تلوث الجو أو تلوث الهواء من أهم وأخطر أشكال التدهور البيئي، حيث يعد تلوث الهواء من أكبر مشكلات تلوث البيئة الحضرية وضوحا خاصة في المدن الكبرى التي تشهد نموا سكانيا كبيرا، وبالتالي كثافة سكانية أكبر، ولم يبدأ تلوث الهواء ليصبح مشكلة إلا عندما زاد اتجاه الانسانية إلى الاقامة والعيش في المدن، واتساع المجالات التي أصبح فيها احتراق الوقود ضرورة معيشية، وبدأت مشكلة تلوث الهواء تظهر بوضوح في المدن الجزائرية خاصة مدينة الجزائر، قسنطينة، عنابة ووهران، والذي ينجم عن هذا التلوث أضرارا صحية، اجتماعية وإيكولوجية.

[1] عطية محمد عطية وآخرون (2012): الانسان والبيئة، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 66.

فعادة ما يتلوث الهواء بمواد غازية أو سائلة أو صلبة أو عندما يحدث تغييرا يتم ملاحظته في نسب الغازات المكونة له، ومن أخطر المواد الملوّثة للهواء بعض الغازات السامة، وتُعرف هذه الملوثات على أنها مفسدات البيئة البيولوجية، الفيزيائية والكيميائية المتطايرة في البيئة.[1] ويمكن عرض أهم ملوثات الهواء في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: أهم ملوثات الهواء حسب المصدر والتأثير

الرمز	الاسم	المصدر الرئيسي	التأثير
CFC 11 12	كلوروفلوروكربون	الصناعة	يساهم في الاحتباس الحراري وتدمير الأزون الجوي
CH_4	الميثان	الصناعة	يساهم في الاحتباس الحراري
CO	أول أكسيد الكربون	النقل	غاز سام يعيق امتصاص الأكسجين في الدم
CO_2	ثاني أكسيد الكربون	النقل/ الطاقة/الصناعة	يساهم في الاحتباس الحراري
HAM	الهيدروكربونات العطرية الأحادية	الصناعة النقل	خطر الاصابة بالسرطان
HAP	الهيدروكربونات العطرية المتعددة	الصناعة النقل	خطر الاصابة بالسرطان
HC	الهيدروكربونات الكلية	النقل (البنزين)	خطر الاصابة بالسرطان
N_2O	أكسيد النتروجين	النقل	يساهم في الاحتباس الحراري
NO_X	أكسيد الأزوت	النقل	يساهم في الأمطار الحمضية (NO_3H) غاز مهيج (NO_2)
O_3	الأزون	الصناعة/ النقل	تهيج القصبات الرئوية يساهم في الاحتباس الحراري
Pb	الرصاص	النقل	اضطرابات عصبية وعقلية مرض التسمم الرصاصي
PM	الجسيمات الدقيقة	الصناعة/التدفئة النقل(المازوت)	تهيج القصبات الرئوية عامل مسبب للسرطان
SO_2	ثاني أكسيد الكبريت	الصناعة/ التدفئة	غاز مؤكسد ومهيج يساهم في الأمطار الحمضية

المصدر: Jean-Paul MEYRONNEINC (1998) : Le Transport face à L'environnement, CELSE, Paris, p45.

[1] Impact environnemental du transport routier -index.php
https://fr.wikipedia.org/w/index.php?title=Sp%C3%A9cial:Livre&bookcmd=download&collection_id=928002414e72b079327911f4193e9cc35e7e6a6a&writer=rdf2latex&return_to=Impact+environnemental+du+transport+routier

حسب معطيات الجدول رقم (16) فإن عددا كبيرا من ملوثات الهواء الرئيسية مصدرها الصناعة والنقل أو الحركة المرورية الناجمة عن مختلف المركبات خاصة في الأوساط الحضرية أين تعرف هذه الحركة اكتظاظا ملحوظا.

2-2-التصنيع

تميزت سياسة التصنيع في الجزائر بازدياد عدد الحظائر الصناعية في فترة سابقة حيث قدرت بـ 253 مركبا صناعيا في شمال البلاد، معظمها يتواجد على السواحل والسهول الداخلية. بالإضافة إلى انعدام المعايير البيئية في إنشاء هذه الحظائر، التي تساهم بشكل كبير في تلويث المناطق المجاورة لها مسببة في أغلب الأحيان انعكاسات سلبية على صحة الأفراد المقيمين بجوار هذه المصانع. حيث 50% منها مجهزة نظريا بأنظمة التجهيز بالمواد السائلة والغازية المصرفة.

فالشركات المصنعة هي المسؤولة بالدرجة الأولى على التلوث الجوي، إلا أن تلك الشركات لابد منها للاقتصاد الوطني، ولا يمكن وقف نشاطها، وإنما على السلطات المعنية اتخاذ تدابير تحث هؤلاء المصنعين على العمل وفق آليات تضمن ما يعرف بـ '' الصناعة النقية"، بهدف تقليص حجم الانبعاث، مع فرض عليها تصريح مدى الانبعاثات التي تطرحها سنويا حتى تتمكن الجهات المعنية بقياس حجم التلوث المحيط بتلك المصانع.

وقد تم استدراك الوعي فيما يخص المشاكل البيئية في السنوات الماضية من طرف المؤسسات الصناعية، والتي كانت من بين مساعي الدولة في مجال التصدي ومكافحة التلوث، الحرص على أن تتصرف المؤسسات بمواطنية خاصة فيما يتعلق باستدامة المحيط. قفد كانت مشاورات بين السلطات العمومية ورجال الصناعة التي أفضت إلى التحكم أكثر في الحلول التي يجب على القطاع الصناعي أن يتخذها.[1]

فقد شرعت العديد من الوحدات الصناعية الملوثة خاصة في إدراج متطلبات حماية البيئة في مشاريعها، وخصصوا استثمارات معتبرة من أجل التقليص من حدة التلوث.

2-3-النقل البري

[1] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 252.

2-3-1-الحظيرة الوطنية للسيارات

لقد تضاعفت الحظيرة الوطنية للسيارات بين عامي 2001 و2013 ببلوغها أكثر من 5 ملايين مركبة بعدما كانت لا تتعدى 2938000 مركبة عام 2001، فيما تشكل أغلب نسبة من السيارات السياحية بـ 65.44% تليها الشاحنات الصغيرة بـ 20.48%.[1] مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم 26: التوزيع النسبي للحظيرة الوطنية للسيارات في الجزائر حسب طبيعة المركبة في 2014/01/01

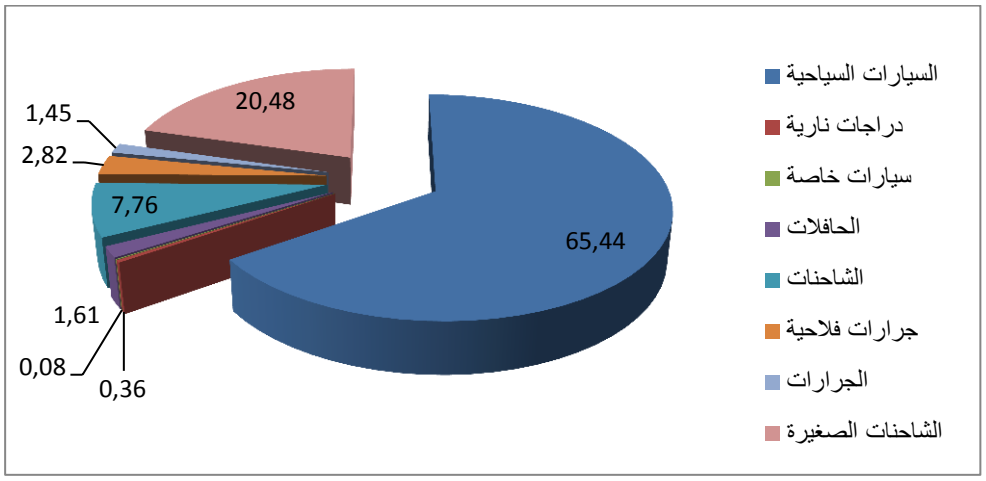

المصدر: www.ons.dz(statistiques parc national automobile)

وبالرغم من تراجع نسبة المركبات الجديدة سنة 2014 بحوالي 4.14% مقارنة بسنة 2013 إلا أن الحظيرة الوطنية في تزايد مستمر إذ تجاوز العدد 5425558 مركبة في 2014/12/31.[2] مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم 27: تطور عدد المركبات الجديدة والمسجلة في الجزائر من 2009 إلى 2014

[1] www.ons.dz (statistiques parc national automobile)
[2] ONS, Données Statistiques N° 705, Parc National Automobile Au 31/12/2014. p 01. Available at http://www.ons.dz/IMG/pdf/Parc_Auto31-12-2014.pdf

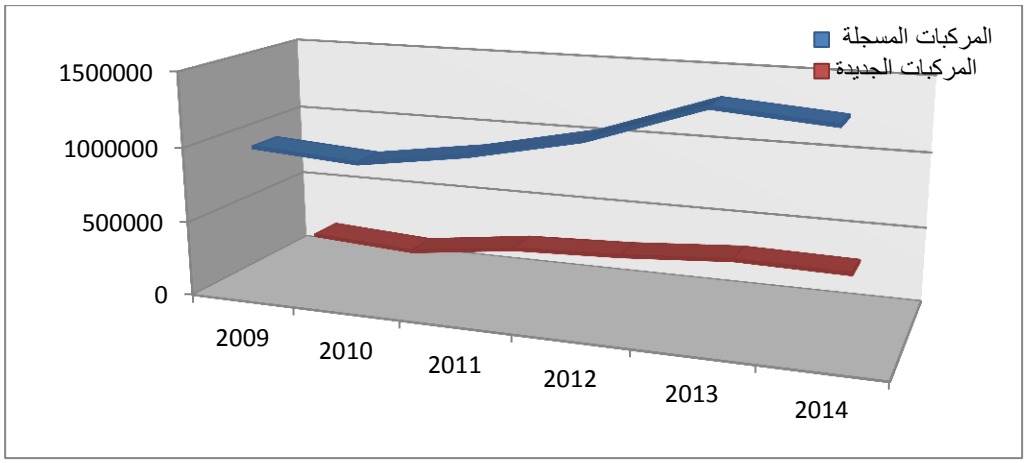

المصدر: ONS, données statistiques N° 705, Parc National Automobile Au 31/12/2014. p 01

وتجدر الاشارة إلى أن العدد المعلن عنه من طرف الديوان الوطني للاحصائيات يتعلق بعدد تسجيلات البطاقات الرمادية بما فيها السيارات غير المستعملة، إضافة إلى أن إدلاء بعض المستوردين بعدد السيارات الجديدة المستوردة والتي لم تدخل حيز الخدمة بعد، هذا ما يجعل تذبذبا في الأرقام الخاصة بالعدد الفعلي للمركبات في الجزائر، وبصفة عامة وحسب عدد مركبات الحظيرة الوطنية الذي قارب 5.5 مليون وحدة في 2014/12/31 فإنه توجد مركبة واحدة لكل ثمانية أفراد، وهذا المعدل يعتبر جيد بالنسبة لرفاهية الأفراد في حيازة السيارات في الجزائر، حيث أضحت السيارة من متطلبات الحياة الضرورية، ولكن ماذا لو قيست انعكاسات نفس المعدل على المجال البيئي؟

وأما إذا تطرقنا إلى عمر المركبات فإن ما يقارب 57% من الحظيرة الوطنية للسيارات في الجزائر عمرها أكثر من 20 سنة أي حوالي 2.9 مليون مركبة في 2014/01/01، من بينها 1790235 سيارة سياحية، وعن حصة المركبات الأقل من خمس سنوات فقد بلغت 22.2% بأكثر من 1137000 مركبة، تشكل أساسا السيارات السياحية بـ 805582 وحدة و232765 شاحنة صغيرة، في حين المركبات البالغة مدة حياتها من 5 إلى 9 سنوات ممثلة بـ 11.82% بأكثر من 605791 وحدة، أما نسبة كل من المركبات البالغ عمرها مابين 10-14 سنة و15-19 سنة فقد بلغت 5.24% و4.08 %على التوالي.[1]

[1] www.ons.dz (Statistiques Parc Automobile).

وأما من حيث مميزات الحظيرة الوطنية للسيارات حسب مناطق التمركز الخمسة الأولى الأكثر اكتظاظا على مستوى الوطن، نجد أن ولاية الجزائر تحتل الصدارة بنسبة 14,46% تليها عنابة بنسبة 5,65% والبليدة بنسبة 5,29% ثم تيزي وزو بنسبة 5% أما في المرتبة الخامسة قسنطينة بنسبة 4,74 %.

2-3-2-توزيع الحظيرة الوطنية للسيارات حسب نوع الوقود المستعمل

إن ما يعادل ثلثي مركبات الحظيرة الوطنية للسيارات في الجزائر تعتمد في استهلاكها للطاقة على البنزين بنسبة 65.8%، في حين 34.2% من بقية المركبات تسير بالمازوت وتشكل الشاحنات الصغيرة أكبر نسبة.

أما عن غاز البترول المميع "سيرغاز" (GPL) لا يكاد يذكر بين أرقام الديوان الوطني للاحصائيات الخاصة بمركبات الحظيرة الوطنية. فرغم مُضي أكثر من 30 سنة منذ اعتماده إلا أنه لم يبلغ سوى 3% ما يوازي 250000 مركبة فقط سنة 2014، بالرغم من انخفاض أسعاره. وفي إطار التنمية المستدامة ومن أجل الحفاظ على البيئة والمحيط تسعى الدولة مؤخرا إلى التشجيع على الرفع من استهلاك غاز البترول المميع في الحظيرة الوطنية للمركبات.

الشكل البياني رقم 28: توزيع الحظيرة الوطنية للمركبات حسب نوع الطاقة المستعملة للسنوات 2005، 2010 و2013

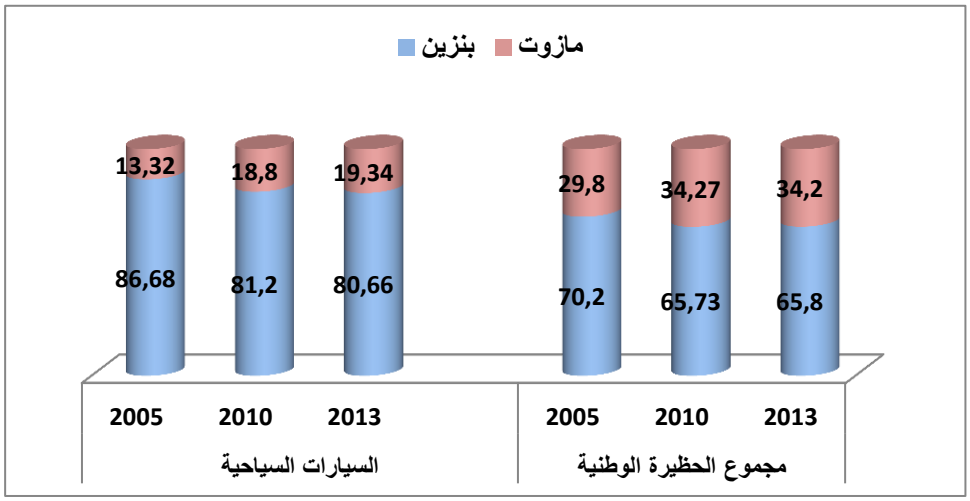

المصدر: www.ons.dz (statistiques parc national automobile)

لقد ارتفعت نسبة استعمال المازوت بالنسبة للسيارات السياحية بين سنتي 2005 و2013 من 13.32% إلى 19.34%، وعن مجموع المركبات فإن توزيعها حسب الطاقة المستعملة فقد استقر منذ سنة 2010 عند حوالي الثلث والثلثين بالنسبة للمازوت والبنزين على التوالي.

وتجدر الاشارة إلى أن الطلب على الوقود كان في حدود 12 مليون طن سنة 2011 منها 9 ملايين طن من المازوت و3 ملايين طن من البنزين، منذ 2002 أخذ يرتفع الطلب على المازوت بنسبة تفوق 10% سنويا.

إن هذين النوعين من الوقود (البنزين الذي يحتوي على الرصاص والمازوت) يساهمان بصفة أساسية في ارتفاع نسبة تلوث الجو الخاص بحركة المرور.

تعتبر السيارات من بين مسببات تلوث الهواء الرئيسية بالرغم من كونها ضرورة من ضروريات الحياة العصرية، فهي تنفث كميات كبيرة من الغازات التي تلوث الجو كغاز أول أكسيد الكربون السام وثاني أكسيد الكبريت والأزون. وترتبط كمية الملوثات المنبعثة بصنف المركبة ونوعيتها وعمر المحرك، ونوعية الوقود المستعمل وسرعة وطريقة السياقة، والوزن المنقول وإقلاع المركبة دون التسخين اللازم للمحرك، وكذا إعادة الإقلاع السريع بعد التوقف اللحظي عند الاشارات مثلا، كلها تضاعف من حجم كمية الملوثات المنبعثة خاصة في التجمعات الحضرية أين تشهد حركة المرور اكتظاظا كبيرا.

2-4-ملوثات الهواء الناجمة عن النقل البري

ويمكن عرض ملوثات الهواء الناجمة عن النقل البري كما يلي:

-أكاسيد الأزوت (NO_x): هي مجموع أكاسيد الآزوت (NO_3) وثاني أكسيد الآزوت (NO_2)، تعتبر من أبرز ملوثات الهواء وأخطرها على الصحة العامة، فهي تنبعث أثناء عملية احتراق الأزوت مع الأكسجين من محركات مركبات النقل وخاصة محركات الديزل التي لايحتوي وعاؤها المحفز (le pot catalytique) على تصفية أكسيد الأزوت من العادم.

–ثاني أكسيد الكربون (CO_2): في سنة 2005 أصبحت المركبات لوحدها مسؤولة عن ⅓ الانبعاثات العالمية لغاز ثاني أكسيد الكربون الموجودة في الجو، الذي يعد السبب الرئيسي في ارتفاع درجة حرارة الأرض، في حين الثلث الثاني من الانبعاثات تطرحه المصانع المنتجة المعادن بمختلف أنواعها والكمية الباقية ترجع إلى صناعات المواد الغذائية.

– أول أكسيد الكربون (CO): ينتج أكسيد الكربون عن طريق احتراق الوقود، كما أن أنظمة الأوعية المتحكمة في انبعاث الغازات من منافس المركبات تساهم بشكل كبير في تخفيض انبعاث هذه الملوثات.

–الجسيمات الدقيقة العالقة (PM): تطرح المحركات جسيمات غير محترقة تساهم في تشكيل الأزون.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى حركة المرور التي تعد مصدرا لانبعاث الجسيمات الدقيقة في الهواء، نجد أيضا جزءا كبيرا من هذه الجسيمات العالقة مصدرة التدفئة عن طريق مادة الخشب.[1]

–البنزين: يرفع رصاص البنزين من خطر الاصابة بالسرطان خاصة بالنسبة لعمال الصناعات البترولية وعمال الضخ بمحطات التزويد بالوقود وكذا الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من هذه المحطات.

–ثاني أكسيد الكبريت (SO_2): نجده خاصة في الدخّان المنبعث من منافس السيّارات، تعد أكاسيد الكبريت المسؤول الأساسي للأمطار الحمضية.

–الرصاص ($Plomb$): مادة الرصاص نجدها في البنزين والوقود الذي تستهلكه المعامل ووسائل النقل.

–الهيدروكربونات :تنبعث هذه الغازات خاصة من منافس وسائل النقل ومعامل تكرير النفط ومحطات البنزين.

2–5–الآثار البيئية للنقل البري

إن الآثار البيئية للنقل البري أو حركة المرور متعددة ويمكن تقسيمها إلى آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة، ولعل أبرزها التلوث الهوائي الناتج عن انبعاثات الغازات السامة من عوادم المركبات،[2] فزيادة عن تفاقم احتمال الاصابة بالأمراض

[1][PDF] Communiqué de presse - De la combustion à la salubrité de l'air, p. 2, sur le site de l'Association Suisse des Maîtres Ramoneurs (ASMR), consulté le 10 juin 2015.

[2]Atkinson R.W., Anderson H.R., Sunyer J., Ayres J., BacciniM., Vonk J.M., Boumghar A., Forastiere F., Forsberg B., Touloumi G., Schwartz J. and Katsouyanni K. (2001) :« Acute effects of particulate air pollution on respiratory

بسبب معدن الرصاص الموجود في البنزين،[1] والذي يهدد العديد من الأشخاص والعمال –خاصة في البلدان التي لا تلزم استعمال البنزين منزوع الرصاص–، نجد أيضا الانتشار السريع لغاز أكسيد الآزوت الذي يضع إشكالية كبيرة حول الصحة العامة، من خلال تأثيره المباشر على وظائف الجهاز التنفسي في الضعف المبكر لوظيفة الرئتين، وإسهامه أيضا في حدة الاحتباس الحراري للأرض،[2] ناهيك عن الضوضاء أو ما يعرف بالتلوث الضوضائي الناجم عن ازدحام حركة المرور في الأوساط الحضرية.

فبالإضافة إلى أجهزة التدفئة المنزلية أضحت وسائل النقل المصدر المسؤول عن الأدخنة وضباب المنتشرة في الأوساط الحضرية والمدن الكبرى.

وفي المناطق الحضرية بالجزائر، تتسبب أساسا حركة مرور السيارات في تلوث الهواء الذي يتفاقم من جراء قِدم حظائر السيارات وبعدم تكييف مخططات المرور الحضري داخل المدن الكبرى، فبالرغم من أن قطاع النقل والمواصلات يُعد من القاطاعات ذات الأهمية الاقتصادية حيث أنه يعكس مستوى التنمية الاقتصادية للسكان، إلا أنه أصبح يهدد صحة الأفراد بإسهامه في تلوث المحيط والهواء، فقطاع النقل من بين القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة حيث تقدر نسبة استهلاكه للطاقة وللمواد البترولية على التوالي 24% و34% من الاستهلاك الوطني، ويساهم في انبعاث مختلف الغازات الضارة في الجو، خاصة في المناطق الحضرية والمدن،[3] وتلوث الجو بدخان عوادم السيارات هو الأكثر شيوعا حيث يسهم هذا المصدر بنحو 33% أو أكثر من ملوثات الهواء، وأن ثلثي كمية أول أكسيد الكربون، ونصف كمية الهيدروكربونات وأكاسيد النيتروز التى تلوث الهواء يرجع مصدرها إلى السيارات.

admissions: results from APHEA 2 project. Air pollution and health: a European Approach. » Am J Respir Crit Care Med 164: 1860-1866.

[1] الرصاص الموجود في البنزين يعد عاملا مباشرا في الإصابة بداء "التسمم الرصاصي " Saturnisme" ، حيث يتواجد الرصاص مثبتا في بطاريات المركبات وفي الكتل الحديدية التي تستعمل في توازن عجلات المركبة.

[2] Seaton A. and Dennekamp M (2003): « Hypothesis: ill health associated with low concentrations of nitrogen dioxide - an effect of ultrafine particles? » Thorax 58 : 1012-1015.

[3] Kerbachi Rabah (2013) : Comment Maîtriser la Pollution Atmosphérique en Algérie, Portail Algérien des Energies Renouvelables.

2-6-أثر تلوث الهواء على الصحة العمومية

مما لا شك فيه أن استنشاق هواء ملوث طوال الوقت يؤدي حتما إلى أضرار صحية عديدة، يتعلق أبرزها بأمراض الجهاز التنفسي والربو وأمراض القلب والأوعية الدموية، وكذا الأمراض الرئوية وذلك حسب نوع الغازات السامة والغبار الموجود في الهواء والمبينة كما يلي:

-أثر ثاني أكسيد الآزوت (NO_2) والأزون (O_3): لهما تأثيرات على المدى القريب والبعيد على حد سواء، فهي تؤدي إلى زيادة العدوى الحادة البكتيرية والفيروسية وتساهم أيضا في التهاب القصبات الهوائية واضطراب وظيفتها. وأما على المدى الطويل فتؤدي هذه الغازات إلى إتلاف أنسجة الرئة.

-أثر أول أكسيد الكربون: يعتبر غازا ساما، عند استنشاقه يُشكل مع الهيموغلوبين مركب يسمى "كربوكسي هيموغلوبين" الذي يسبب انخفاض في ضغط الدم، ويذكر أن للهيموغلوبين دورا حيويا في نقل الأكسجين إلى أنسجة الرئة.

-أثر الرصاص على الصحة: تتسبب زيادة نسبة الرصاص في الدم " La Plombémie" في عدة أمراض من بينها الاضطرابات العصبية التي تؤثر في المقام الأول على الأطفال الصغار. (التهاب الدماغ، التهاب الأعصاب)، إلى جانب اضطرابات في الكلى مما تؤدي إلى الفشل الكلوي وكذا اضطرابات القلب والأوعية الدموية.

كما يتسبب الرصاص أيضا في الإصابة بمرض التسمم الرصاصي "Saturnisme" خاصة لدى الأطفال.

-أثر الجسيمات الدقيقة العالقة (PM): التي تعد مصدرا لأمراض الجهاز التنفسي والحساسية باعتبارها هيدروكربونات مذيبة تستطيع نقل ملوثات أخرى عبر الدم إلى الرئتين، وهي مسببة كذلك للسرطانات حسب ما أكدته الدراسات الوبائية الحديثة.[1]

[1]Le Centre International de Recherche sur le Cancer (CIRC) classe les particules fines diesel carcinogènes certains pour l'homme, sur e-cancer.fr le 10 septembre 2013, consulté le 22 février 2014.

وعن أثر تلوث الهواء على الوفيات العامة ووفيات الأطفال فإن ما يقارب نصف عدد الوفيات الناجمة عن التلوث الجوي يعود مصدرها إلى حركة المرور، حيث تتسبب الغازات السامة المنبعثة من عوادم المركبات في التهاب القصبات الهوائية والربو خاصة عند الأطفال حسب ما أكدته الدراسات التي أجريت في كل من فرنسا، سويسرا والنمسا.[1]

كما أن نسبة كبيرة من الاصابة بأحد الأمراض المذكورة آنفا تؤدي حتما إلى الوفاة إذا ما تم احتواؤها وتلقت العلاج المناسب، وحسب المعهد الوطني للصحة العمومية فإن حوالي 20% من الوفيات العامة سببها أمراض القلب والأوعية الدموية و5.5% أمراض الجهاز التنفسي لسنة 2008،[2] و40% من وفيات الأطفال سببها الأمراض التنفسية الحادة.[3]

إن الاعتماد على بدائل وقود نظيفة للمركبات يعد الحل الأمثل للتصدي لظاهرة تلوث الهواء الناجم عن حركة المرور التي تعرف نموا سريعا نتيجة للزيادة السكانية المرتفعة في الأوساط الحضرية خاصة، فالتشجيع على استعمال غاز البترول المميع والبنزين منزوع الرصاص يعد رهان ذو أهمية كبيرة للبيئة. إضافة إلى الاهتمام أكثر بالنقل الحضري الجماعي والتحفيز على استعماله بمختلف أشكاله كالميترو، الترامواي والتيليفيريك، وإنشاء هياكل وخطوط جديدة عبر كافة المدن في إطار السياسات التنموية المستدامة والحفاظ على البيئة.

[1] MSPRH, INSP (février 2007) : Bilan des données de pollution par les poussières (PM10) au niveau d'Alger de 2001-2006, Unité Santé-Environnement, p 09.
[2] MSPRH, INSP (2008): op.cit. p 03.
[3] Rapport National sur l'Etat et l'Avenir de l'Environnement (RNE 2000).

خلاصة الفصل الثاني

لقد شهدت الساكنة الجزائرية التحول الديمغرافي بمختلف مراحله إلى أن بلغت معدلات خصوبة ووفيات منخفضة، حيث قارب معدل الخصوبة في الجزائر مستوى الاحلال، وذلك بفضل مختلف البرامج والمجهودات المبذولة منذ الاستقلال من أجل احتواء النمو السكاني وتوفير له مختلف الاحتياجات اللازمة من رعاية صحية وتعليم وغيرها.

لقد تم فتح النافذة الديمغرافية في الجزائر مما يستدعيها في اغتنام هذه الفرصة الذهبية التي لا تدوم طويلا، لذلك ينبغي لها بذل المزيد من الجهود خاصة في مجالي الصحة والتعليم، ولا سيما تمكين المرأة وإقحامها في سوق العمل، وإشراكها في الخطط التنموية.

الفصل الثالث:

استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: استراتيجية التنمية المستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

المبحث الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في المجال البيئي في الجزائر

تمهيد

إن التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة، بل ينبغي من أجل تحقيقها التسطير لها مسبقا بوضع آليات وبرامج واستراتيجيات على المدى القصير والمتوسط وحتى البعيد.

وباعتبار الجزائر كغيرها من الدول على مستوى العالم التي تسعى بالنهوض بجميع قطاعاتها لضمان التنمية المرجوّة، بادرت بإطلاق استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تبنيها لعدة خطط وبرامج تنموية اجتماعية واقتصادية وبيئية، التي سيتم عرضها من خلال هذا الفصل.

استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

1-تعريف الاستراتيجية

تُعرف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على أنها مجموعة من المراحل المتسلسلة التي تسمح بإحراز تقدم مستمر عن طريق تقوية القدرات، التخطيط والاستغلال الأمثل للموارد من أجل التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للمجتمع.[1]

كما تعني استراتيجية التنمية المستدامة في معناها الشامل نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية، وفي السياق المحدد لأزمات التنمية والبيئة لأعوام الثمانينات والتي لم تتغلب عليها المؤسسات الحالية السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية، فإن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب: [2]

-نظاما سياسيا يؤمّن الشراكة الفعالة للمواطنين في صنع القرار؛

-نظاما اقتصاديا قادرا على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة؛

-نظاما اجتماعيا يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة؛

-نظاما إنتاجيا يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية؛

-نظاما تكنولوجيا يبحث باستمرار عن حلول جديدة؛

-نظاما دوليا يرعى الأنماط المستديمة للتجارة والتمويل؛

-نظاما إداريا مرنا يملك القدرة على التصحيح الذاتي.

هذه المتطلبات هي أقرب ماتكون إلى طبيعة الأهداف التي ينبغي أن تكون أساس العمل المحلي والدولي للتنمية، المهم هو الإخلاص في ملاحقة هذه الأهداف والقدرة على تصحيح الخروج منها.

[1] OCDE (2006) : Stratégies Nationale de Développement Durable, bonnes pratiques dans les pays de l'OCDE, p11.

[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1989): مستقبلنا المشترك، تأليف: محمد كامل عارف، مراجعة: د. علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، ص ص 91-92.

إن تحديد الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلد هو مسألة هامة، لأنها تُحدّد مسار التنمية عبر الزمن، وما تتطلبه العملية التنموية في كل مراحلها غير المحدودة وغير الجامدة، والتي يجب أن تُبنى على كل القوانين الموضوعية التي تحكم نمو الاقتصاد الوطني، وزيادة الحاجات الشخصية وبالتالي الاستهلاك الكلي، وما يتطلب ذلك من تغيير في هيكل الاقتصاد ليواكب التغير في الاستهلاك، وما ينتج عن هذا من تأثير على معدلات النمو المستقبلية.

وفي إطار الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة أنشأت الجزائر "المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة" بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94-465 المؤرخ في 25 دسيمبر 1994،[1] الذي يترأسه رئيس الحكومة ويضم ممثلين عن اثني عشر وزارة وست شخصيات فاعلة في الميدان من اختيار رئيس الجمهورية.

حيث تمحورت استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر حول :

- دعم النمو الاقتصادي المستدام؛
- تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق التنمية البشرية؛
- تحديث الخدمة العمومية وتقريبها من المواطن؛
- تطوير المنشآت القاعدية؛
- حماية البيئة.

وأُنشأت أيضا من أجل احتواء المتغير السكاني "اللجنة الوطنية للسكان" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-312 المؤرخ في 02 أكتوبر 2002 الذي يحدد تنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية للسكان وإدارة لجنة السكان، التي يترأسها الوزير المكلف بالسكان، حيث أوكلت إليها المهام التالية:[2]

[1] المرسوم الرئاسي رقم 94-465 المؤرخ في 25-12-1994، يتضمن إحداث مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 01، 1995، ص4.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2002/10/06): العدد 66.

-اقتراح وتطوير البحوث التي تسهم في تعريف السياسة الوطنية للسكان وتعديل أهدافها؛

-اقتراح التدابير لضمان تنفيذ السياسة الوطنية للسكان بكفاءة وفعالية؛

-المساهمة في تطوير برنامج عمل وطني من أجل السيطرة على النمو الديمغرافي وتطوير تنظيم الأسرة؛

-تقييم البرامج القطاعية المتعلقة بالسكان؛

-اقتراح أي تدابير من شأنها أن تساعد في تحقيق التوازن بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

-جمع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالسكان وبالنمو اليمغرافي، والمساهمة في توطيد قاعدة البيانات بالمجالات المعنية؛

-رصد وتنسيق أنشطة إدارة لجان السكان الولائية وتوجيهها.

لقد ارتكزت استراتيجية الجزائر في مجال التنمية المستدامة على دعامتين أساسيتين، تمثلتا في **تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية بأبعادها المختلفة**، من خلال تحسين نوعية حياة السكان بهدف ضمان العيش الكريم، والقضاء على الفقر وتطوير البنى التحتية للسكان، وتوفير فرص العمل والتعليم النوعي والجيد، إلى جانب تعزيز الحوار الاجتماعي (الحكومة والشركاء الاجتماعيين)، وكذا التضامن الوطني.

2-السياسة الوطنية للسكان

بادرت الجزائر من خلال اللجنة الوطنية للسكان بإطلاق "السياسة الوطنية للسكان" عام 2002، وسطرت أهدافها إلى غاية عام 2010، حيث صوّبت اهتمامها في تسطير هذه السياسة على المتغير السكاني وجعلته محور برنامجها، من خلال تفعيل نهج متكامل لقضايا السكان والتنمية والتعاون الفعال مع المجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار كلا من التدابير المتخذة خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1999، والأهداف الإنمائية المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية سنة 2000.

حيث تمثلت الأهداف الديمغرافية للسياسة الوطنية للسكان فيما يلي:

- الوصول ديموغرافيا إلى مستوى الإحلال للأجيال، أي بلوغ المؤشر التركيبي الخصوبة القيمة 2.1 طفل /امرأة؛

- تحقيق معدل انتشار وسائل منع الحمل في حدود 65% عن طريق زيادة استخدام وسائل منع الحمل الحديثة؛

-تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى النصف البالغ 100000/117 ولادة حية عام 1999، وتخفيض معدل وفيات الأطفال إلى 30‰ البالغ 34.5‰ سنة 2002؛

-تحقيق معدل الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين في الرعاية الصحية بـ 95% بزيادة قدرها 10 نقاط للولايات التي تبلغ النسب فيها أقل من 85%؛

-تقليل إلى الربع أثر سرطان الجهاز التناسلي عند النساء في سن الإنجاب المقدر في عام 2002 بـ 0.2%؛

-لا يقل عدد السنوات المتوقعة عند الولادة عن 75 سنة للرجال والنساء في عام 2010.

ولبلوغ هذه الأهداف الديموغرافية سُطرت الاهتمامات النوعية التالية:

-تعميم الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بما في ذلك المعلومات والخدمات الاستشارية للرجال والنساء في هذا المجال؛

-تعزيز البرامج التي تستهدف الأم والمولود الجديد طيلة الفترة المتعلقة بالولادة؛

-القضاء على الفوارق بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس وتشجيع الالتحاق بالمدارس على نطاق واسع للذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم بين 6-15 عاما في المناطق الريفية؛

-تعزيز النهوض بالمرأة ومساهمتها في التنمية من خلال التعليم والحصول على فرص العمل واتخاذ القرارات؛

-توسيع تغطية الفحص المبكر لسرطان عنق الرحم وفحص الكشف عن سرطان الثدي؛

-إدماج أثر المتغير السكاني وبُعد شيخوخة السكان في السياسات الاجتماعية والصحية والاقتصادية؛

- القضاء على التفاوت بين المناطق مع التركيز بصفة خاصة على المناطق الريفية والمبعثرة.

المبحث الأول: استراتيجية التنمية المستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

خلال العقد الماضي، شهد الاقتصاد الكلي في الجزائر تغيرات عميقة، ذات الصلة بتنفيذ إصلاحات هيكلية متعددة الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، وكذا تنفيذ برامج مالية واقتصادية منذ سنة 1994.[1]

ففي أعقاب الأزمة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط في عام 1986، دخلت الجزائر في إصلاحات هيكلية استهدفت التخلي عن نظام الإدارة الاقتصادية والاجتماعية الموجهة إلى نظام التوجه الليبرالي.

1-مراحل التطور الاقتصادي

لقد تمايزت مراحل مستويات الاقتصاد في الجزائر حسب علاقتها المباشرة بسيرورة الأهداف الإنمائية للألفية ب:[2]

1-1-المرحلة الأولى: 1986-1994

تم في هذه المرحلة تنفيذ ثلاثة برامج مع صندوق النقد الدولي (FMI) ، كان أولها عام 1989 وثانيها عام 1991، أما البرنامج الثالث فكان عام 1994 مما أدى إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، وقد شهدت أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة تطورا سلبيا، حيث عرف نمو الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا من حيث القيمة الحقيقية. فيما انخفض دخل الأسر بنسبة 20% عن قيمته الحقيقية، ولا سيما لدى الموظفين والأجراء، مما أدى إلى ارتفاع النفقات الاجتماعية للدولة وتدهور القدرة الشرائية بشكل ملحوظ.

كما أنه لا يجب إغفال الوضع الأمني للبلاد الذي كان من بين أهم العوامل التي ساعدت على ذلك. وقد أدى هذا الركود الاقتصادي إلى تدهور الأوضاع المعيشية للأسر، فيما شهدت العديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية العامة تراجعا واضحا.

[1] CNES (2005) : Rapport femme et marché du travail, p 112.
[2] Le Gouvernement Algérien [2005]: Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, Algérie, pp 10-11.

1-2-المرحلة الثانية: 1995-2000

تميزت هذه المرحلة بتطور ملحوظ لأهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة للإصلاحات المنتهجة في المرحلة السابقة. حيث عرفت هذه الفترة استقرارا في الاقتصاد الكلي، مع استعادة التوازن على المستويين الداخلي والخارجي، إذ تعدى مستوى النمو الاقتصادي السنوي النمو السكاني. فتضاعفت احتياطات الصرف بنحو ثماني مرات خلال الفترة ما بين 1993 و1998. وتم التحكم في النمو الاقتصادي بمتوسط سنوي قدر بـ +6.3% بين عامي 1995 و2000، في حين لم يتعد نفس المتوسط القيمة +2.6% بين ستني 1998 و2000.

أما دخل الأسر فقد عرف تطورا بحوالي 20% في كامل الفترة، وتحسن بذلك مستوى الانفاق على الاستهلاك للفرد الواحد. وارتفعت الميزانية المخصصة للقطاع الاجتماعي إلى +105% من حيث القيمة الحقيقية.

وبشكل عام تحسن مستوى الصحة العامة للسكان، حيث أظهرت جل المؤشرات ذات الصلة التطور الايجابي بين عامي 1995 و2000، إذ ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 71.7 سنة في عام 1998 إلى 72.5 سنة عام 2000.[1] وواصل معدل وفيات الأطفال انخفاضه من 37.4‰ عام 1998 إلى 36.9‰ عام 2000، بفارق بين المناطق الحضرية والريفية.

وانتهجت أهم مؤشرات القطاع الاجتماعي الآخر أي قطاع التربية نفس منحى مؤشرات القطاع الصحي، حيث ارتفعت معدلات التمدرس من 87.6% إلى ما يقارب 90% خلال نفس الفترة، مع الإبقاء ببعض الفوارق الجهوية. وأما عن الضمان الاجتماعي والذي يعد الركيزة الأساسية للحماية الاجتماعية فقد عرف توازنا ماليا، ناهيك عن النفقات التي بذلتها الدولة في إطار التضامن الوطني.

[1] ONS (2002) : Données Statistiques N° 375, Démographie Algérienne.

وتزامنا مع مطلع الألفية الثالثة والأهداف الإنمائية للألفية وفي ظل الرخاء المالي الذي كانت تتمتع به الجزائر تدعمت جهود التنمية المستدامة بإطلاق عدة مخططات أنعشت بها التنمية الاقتصادية، فعلى غرار برنامج الانعاش الاقتصادي2001-2004، كان للبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 بالغ الأثر في النهوض تنمويا لعدة قطاعات اجتماعية واقتصادية، ناهيك عن البرامج الخاصة لتنمية الهضاب العليا والجنوب 2010-2014.

1-3-المرحلة الثالثة: 2000-2004

كان **لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001-2004** الذي رصد ما يفوق سبع مليارات دولار في الاستثمارات العامة موزعة على الفترة 2001-2004، مساهمة كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي للبلاد. من خلال الإجراءات الرامية إلى تعزيز أنشطة الإنتاج الزراعي عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وتعزيز الخدمات العامة في مجالات الري والنقل والبنى التحتية، وتحسين حياة السكان، والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 6.8% (6.1% باستثناء المحروقات) في عام 2003 و5.2% (6% باستثناء المحروقات) في عام 2004، بمتوسط سنوي قدره 4.9% خلال كامل الفترة.

وبقي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات مرتفعا بمتوسط 5.7% سنويا. كما شهد قطاع الفلاحة على غرار قطاعي البناء والخدمات تطورات ملموسة خلال هذه الفترة، الأمر الذي خلق الجزء الأكبر من فرص العمل الجديدة، مع نمو في المتوسط السنوي قدر بـ 8.4%، 6.1% و5.8% على التوالي.

وبالرغم من أنه لا يزال المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني (95% من العائدات الخارجية، و60% من إيرادات الميزانية و36% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي 2000-2004)، سجل قطاع المحروقات نموا في القيمة المضافة (3.5%) أقل من التغير في الناتج المحلي الإجمالي (4.9%).

وفي المجال الصناعي فبالرغم من تخصيص موارد وبرامج ملموسة من قبل الحكومة لرفع مستوى القطاع الصناعي، لا تزال هذه الصناعة لاسيما في القطاع العام تتميز بعدم كفاية الأداء بتغير نسبي بلغ 2.2% فقط.

فيما تطور استهلاك الأسر كنتيجة لتحسن دخل الأسر (+31% خلال الفترة) حيث ارتفع بمعدل سنوي يزيد على 4%، بأسرع وتيرة منذ منتصف الثمانينات.

كما تجدر الاشارة إلى الدور الفعال لسياسة الوئام المدني التي أقرها استفتاء عام 1999، حيث تعد عاملا حاسما في هذا التطور الإيجابي من خلال استعادة الأمن والاستقرار الاجتماعي.

1-4-المرحلة الرابعة: 2009/2005

لقد وضع **البرنامج التكميلي لدعم النمو** المسطر للفترة 2005-2009 كل هذه التحديات التي تواجه الجزائر محل التطبيق. حيث تم تخصيص 4200 مليار دينار (ما يعادل 55 مليار دولار) من نفقات الدولة العمومية من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان المتمثلة في تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء مليون وحدة سكنية؛

- تطوير مؤسسات التعليم في جميع أطواره؛

- تعزيز هياكل القطاع الصحي؛

- تمديد شبكات الكهرباء لـ400000 وحدة سكنية جديدة، والغاز لما يقرب مليون مستفيد جديد بالإضافة إلى الإمدادات بمياه الشرب؛

- تعزيز التضامن الوطني ولا سيما إنجاز 150000 محل تجاري عبر كافة بلديات الوطن لصالح البطالين وتفعيل برامج التنمية المحلية للبلديات خاصة تلك الموجهة لمناطق الهضاب العليا والجنوب؛

-بالإضافة إلى إنشاء البنى التحتية لكل من قطاع النقل بالخصوص السكك الحديدية وقطاعي الأشغال العمومية والري وذلك بتخصيص حوالي 1700 مليار دينار.

-دعم التنمية الاقتصادية لا سيما من خلال الموارد المخصصة للتنمية الريفية والفلاحة، وتحديث الخدمات العمومية (قطاعي العدالة والجماعات المحلية)، وتطوير القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في إطار الاستثمار العام.

1-5-المرحلة الخامسة: 2010-2014

تميزت هذه الفترة بتنمية الهضاب العليا والجنوب لتتدعم استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر **ببرنامج الإستثمارات العمومية للفترة 2010-2014** الذي خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار (21214 مليار دينار). حيث رُصد للتنمية البشرية وحدها 49.5% من هذا الغلاف، إلى جانب مكافحة البطالة وتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات العمومية بالإضافة إلى البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للإتصال.

إن دعم الاحتياجات الاجتماعية يتطلب نموا اقتصاديا أكثر استدامة لتعزيز وتسريع عملية الإصلاح الهيكلي، سواء تلك المتعلقة بالبيئة أو في المجال الاقتصادي (توفير مناخ الاستثمار والخدمات للمستثمرين)، وتحديث نظام القطاع المصرفي والمالي والإطار القانوني والتنظيمي للأعمال التجارية.

كما أن انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة (OMC)، وتنفيذ تبادلات تجارية حرة مع الاتحاد الأوربي يعد من بين التحديات الكبرى التي تساعد في تحديث الاقتصاد وتزويده بالمستويات والتقنيات العالمية المطلوبة، بالاضافة إلى تعميق الشفافية والبحث عن توافق المجتمع من خلال احترام قواعد القانون والحكم الراشد.

وفي إطار تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، سطرت الجزائر استراتيجية تنموية تهدف إلى النهوض بالرفاهية البشرية وضمان العيش الكريم للسكان، ومكافحة الفقر الذي يعتبر المحور الرئيسي للأهداف الإنمائية الذي تلتف حوله باقي الأهداف.

حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز وإدماج المتغير السكاني في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق تعزيز نهج إشراك مختلف القطاعات،[1] من خلال الأخذ بالحسبان التركيب العمري للسكان وتحديد آثاره المترتبة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق تحسين مستويات التعليم ومحاربة الأمية وتعزيز إجراءات تمكين المرأة وحماية الأسرة، بالإضافة إلى دمج القضايا البيئية وتعزيز النظر في الهجرة الداخلية والدولية.

2- تغيّر الهيكل العمري والسياسة السكانية: الشباب والشيخوخة

تصاحب التغيرات الكبيرة التي تميز التركيبة العمرية الجزائرية انخفاضا في أعداد الفئات العمرية الشابة، مما ينتج عنه زيادة في فئات سن العمل وكبار السن، لذلك استوجب على السياسات والبرامج النظر في التخطيط لتطوير هذه التغيرات الديموغرافية الرئيسية، والنظر في آثارها من حيث النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد تم مراعاة في تبني السياسة الوطنية للسكان ما يلي:

-احتياجات الشباب بما في ذلك العمل والصحة وخاصة الصحة الإنجابية؛

-الانخفاض التدريجي لحصة من تقل أعمارهم عن 15 سنة، يؤدي إلى تخفيض حجم النفقات، مما يستلزم تحسين نوعية الرعاية الصحية والتعليم في مرحلة الطفولة؛

-اغتنام فرصة الزيادة في فئات سن العمل لتحقيق النمو الاقتصادي. بدخول الجزائر فعلا لـ "فترة الهبة الديموغرافية"، التي تؤدي على الأرجح لإنعاش الاقتصاد؛

-الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن ظاهرة الشيخوخة، أي الزيادة في نسبة السكان البالغة أكثر من 60 سنة وكذا البالغين أكثر من 80 سنة، بسبب تحسن مؤشر أمل الحياة المتوقع عند الولادة، وذلك باحتواء المسنين من خلال توفير الخدمات المخصصة لهم خاصة في المجال الصحي.

[1] MSPRH (2003) : op.cit. p 68.

3-استراتيجية محاربة الفقر

على غرار الدول النامية، تعمل الجزائر ومنذ الاستقلال ومن خلال أجهزة نظامها المختلفة على وضع وتنفيذ خطط وبرامج تنموية تصب في إطار تأمين حياة كريمة للسكان، ومنذ عام 2000 وتزامنا مع إعلان الألفية، تمخضت سياسات الجزائر في إطار مكافحة الفقر بتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي القوي، من خلال تحقيق الأمن الغذائي وسياسة التنمية الفلاحية، وخلق فرص العمل للسكان في سن العمل وبالتالي الخفض من معدلات البطالة.

حيث شكل القضاء على الفقر أبرز التحديات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية على إثر البرامج والخطط التنموية المسطرة والمنفذه منذ مطلع الألفية الثالثة، وتمثلت استراتيجية محاربة آفة الفقر بشقيه الغذائي والنقدي فيما يلي:

3-1-تحقيق الأمن الغذائي

اهتمت الجزائر في ظل استراتيجيتها المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنمية البشرية بالقطاع الفلاحي بمختلف أبعادة، بغية تحسين المنتوج الزراعي كمًّا ونوعا، وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء، عن طريق عدة إصلاحات وبرامج من أجل النهوض بالقطاع، ناهيك عن الاهتمام بتحديث قطاع الفلاحة بالتكنولوجيا وتزويده بالآليات الحديثة.

3-1-1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

يهدف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم اعتماده عام 2000 إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان من خلال تحسين الإنتاج الزراعي واقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، إضافة إلى تنمية قدرات الانتاج وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى الأهداف المذكورة فإن "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة (مساحة تقدر بـ 8 ملايين هكتار)، يهدف إلى توسيع هذه المساحة عبر إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق

الإمتياز، الأمر الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها، وتطوير الإستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب.

وفي نفس السياق فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يرتكز بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية والمعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة وكذلك نظام تعاملي متجدد.

3-1-2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)

تم إنشاء "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية" عام 2008،[1] يهدف إلى تحديد استراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية، حيث يضم هذا المخطط برامج تتضمن على وجه الخصوص المجالات التالية:

-تكييف أنظمة الانتاج؛

-تكثيف الانتاج الفلاحي؛

-تحسين الانتاج والانتاجية الفلاحين؛

-تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي؛

-المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها؛

-استصلاح الأراضي؛

-مكافحة التصحر؛

-تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية؛

-تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها؛

-تثمين الانتاج الفلاحي؛

-التشجير وإعادة التشجير.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2008): العدد 46، ص7.

3-1-3-سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تهدف سياسة "التجديد الفلاحي والريفي" في الجزائر إلى تحقيق الأمن الغذائي بشراكة القطاعين العام والخاص من خلال:

-تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في القطاع الفلاحي؛

-الزيادة في الإنتاج الوطني من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع من أجل تغطية الاحتياجات الوطنية؛

-تطوير وتنظيم قنوات جمع وتسويق المنتوجات الفلاحية الوطنية؛

-تطوير القدرات الوطنية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

-تطوير الأراضي الفلاحية واستدامتها؛

-تعميم استخدام السقي الزراعي.

حيث ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة برامج أساسية متمثلة في:

أ)برنامج التجديد الريفي: يُعنى بتعميم المشاريع الريفية المدمجة مع إعطاء أولوية خاصة للمناطق الأكثر فقرا لتنويع نشاطاتها الاقتصادية، وتتجلى غاياته إلى جانب عصرنة القرى والقصور الصحراوية، في تنويع الأنشطة الاقتصادية خاصة في المناطق النائية، والمحافظة على الموارد الطبيعية.

ب)برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي: هدفه الرئيس هو تحقيق الأمن الغذائي من خلال خلق بيئة مواتية للاستثمار الزراعي، وتشجيع الأنشطة الداعمة للزراعة مثل الصناعات الغذائية. وكذا تعزيز الإدارات العمومية ذات الصلة بالقطاع الفلاحي والريفي على غرار المصالح البيطرية وإدارة الغابات.

ج)تطوير القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين: ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على تطوير قدرات العمالة الفلاحية، والعمل على توفير كل المتطلبات والامكانيات التي تحتاجها الزراعة من خلال:

-الاستثمار في مجال البحث والتكوين وتطوير قدرات الفلاحين من أجل التحكم في التكنولوجيات الحديثة المستعملة في المجال الفلاحي.

-العمل على توفير الخدمات البيطرية المرتبطة بالصحة النباتية؛

-دعم وتطوير القدرات المادية والبشرية للمعاهد والمؤسسات ذات الصلة بدعم وتطوير قطاع الفلاحة؛

-تحديث طرق التسيير في القطاع الفلاحي.

3-2-سياسات التشغيل

من أهم مساعي الجزائر في مجال التشغيل ومحاربة الفقر تقوية جهاز تشغيل الشباب مع مراعاة الفوارق بين الجنسين، ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل مع الأخذ بعين الاعتبار الولوج المتزايد للنساء في سوق العمل، وتعزيز عمالة الإناث في إطار تحقيق مبدأ المساواة الذي يُعد فرص متاحة للانفتاح نحو اقتصاد السوق، وتعزيز التشغيل النسوي في مختلف القطاعات على غرار التجارة والسياحة والاتصالات، وأيضا دعم مشاركة المرأة في القطاع الزراعي، من خلال التدريب وإنشاء التعاونيات والمؤسسات الصغيرة وتوفير الحماية والضمان الاجتماعيين. [1]

وتحقيقا لهذه المساعي ارتكزت جهود محاربة الفقر النقدي في الجزائر بين العمل على توفير مناصب شغل من خلال إفراز مجموعة من الآليات الموجهة إلى الفئة البطالة، وبين توفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة.

لقد أدى التعديل الهيكلي الاقتصادي في القطاع العام وكذا انخفاض النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل حاد في الفترة 1986-1994، حيث ارتفع معدل البطالة من 17% إلى ما يقارب 25% في نفس الفترة، وصولا إلى 28% سنة 1995. ثم استقر معدل البطالة بالرغم من تسريح العديد من العمال في الفترة 1995-2000، ويرجع ذلك إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية للقطاع العام، كما عرف معدل البطالة تراجعا في نهاية هذه الفترة

[1] MSPRH (2003) : op.cit. p 69.

بسبب خلق فرص العمل من ميزانية التجهيزات للدولة التي ارتفعت إلى 10% كمتوسط سنوي بين عام 1995 وعام 2000.[1]

ومع إطلاق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 انخفض معدل البطالة إلى 17.7% سنة 2004، بعدما كان يقدر بـ 29% عام 2000.

وتصديا لظاهرة البطالة وخلق فرص للتشغيل، اعتمدت سياسة جديدة ترتكز على سبعة محاور أساسية نصت عليها استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وتم الترويج لتنفيذها المكثف خلال الفترة 2009-2011 تمثلت في: [2]

-ترقية التكوين الفعال لتسهيل الاندماج في عالم الشغل؛

-اعتماد سياسة تحفيزية فيما يخص المؤسسات؛

-تحسين وتحديث إدارة سوق العمل؛

-ترقية تشغيل الشباب من خلال دعم وتطوير المقاولات ودعم ترقية العمل المأجور؛

-إصلاح وتحديث تسيير مصلحة التشغيل العمومية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل؛

-خلق وتأسيس هيئة تنسيقية ما بين القطاعات؛

-متابعة ومراقبة وتقييم ميكانيزمات تسيير سوق العمل؛

وقد شرع مند شهر جوان عام 2008 في تنفيذ المحور المتعلق بتشغيل الشباب، بإطلاق الإجراءات الجديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، سواء المؤهلين منهم أو غير المؤهلين، حسب الصيغ التالية للتشغيل:

[1] Le Gouvernement Algérien [2005]: op.cit. p 10.

[2] الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الإرتكاز الوطنية (2012): التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 222.

3-2-1-برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL)

وهو برنامج موجه للبطالين الهدف منه دمج الشباب البطال في مناصب شغل دائمة، من خلال اكتساب خبرة مهنية في وحدات إنتاجية أو إدارية تتراوح مدتها بين ثلاثة إلى اثني عشر شهرا، فيما يتم توظيفهم فيما بعد من طرف السلطات المحلية.

3-2-2-برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (TUP HIMO)

برنامج موجه لتشجيع تشغيل اليد العاملة غير المؤهلة، من خلال إطلاق برامج ذات منفعة عامة في المناطق الأكثر معاناة من ظاهرة البطالة، حيث يشارك في إنجازه العديد من القطاعات لإنشاء مناصب شغل.

3-2-3-برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب البالغة أعمارهم بين 19 و35 سنة والحاملين لشهادات التعليم العالي والتقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية لأول مرة، بحيث تم تخصيص موارد هامة في إطار البرنامج العادي والبرنامجين الخاصين بتطوير مناطق الهضاب العليا والجنوب، ابتداء من سنة 1998، حيث يلتزم الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بدفع أجور المستفيدين.

3-2-4-جهاز المساعدة على الادماج المهني

بداية من سنة 2008 تبنت الجزائر مخطط عمل جديد من أجل محاربة البطالة وتوفير فرص العمل، وهو جهاز مسير بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 2008/04/19،[1] حيث يتم تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل والمديريات الولائية، ويقوم هذا الجهاز على سبعة محاور أساسية:

-تشجيع ودعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب شغل دائمة؛

-ترقية التكوين المؤهل خاصة في موقع العمل وفي الوسط المهني قصد تسهيل الادماج في سوق الشغل؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2008/04/30): العدد 22، ص 19.

-تطوير سياسة تحفيزية تجاه المؤسسات قصد تشجيع خلق مناصب شغل؛

-ترقية تشغيل الشباب من خلال الإدماج المهني ودعم المبادرة المقاولاتية؛

-إصلاح وعصرنة تسيير المرفق العمومي للتشغيل وتوسيع مجال تنصيب العمال للهيئات الخاصة المعتمدة؛

-وضع آليات متابعة ومراقبة وتقييم هياكل تسيير سوق العمل؛

-إنشاء وتنصيب أجهزة التنسيق القطاعي المشترك على المستويين المركزي والولائي.

3-2-5-تشجيع روح المقاولاتية

صادقت الحكومة على إجراءات جديدة في سنة 2008، تهدف إلى تسهيل عمليات تمويل المشاريع الموجهة للشباب في إطار النشاط المصغر المتمثلة في:

أ)الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

أُنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 يوليو 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 03-300 المؤرخ في 11 سبتمبر 2003،[1] حيث تمنح الوكالة قروض دون فوائد في حدود 25% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها مليوني دينار جزائري، و20% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها عشرة ملايين دينار جزائري.

ب)الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أُنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 يناير 2004المتعلق بآلية القرض المصغر،[2] والمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،[3]حيث تتولى هذه الوكالة بتقديم قروض دون فوائد بنسبة 25% من المبلغ الاجمالي للاستثمار.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2003/09/14): العدد 55، ص 4.
[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004/01/25): العدد 6، ص 3.
[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004/01/25): نفس المرجع السابق، ص 8.

ج)الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

ينظمه المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم إنشاء النشاطات من قبل البطالين البالغين من العمر بين 35 و50 سنة،[1] والمرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 يناير 2004 الذي يحدد شروط ومستويات الإعانات المنوحة للبطالين،[2] حيث يستفيد البطالون من قروض دون فوائد تبلغ قيمتها من 20% إلى 25%، وتخفيض في نسب فوائد القروض التي تمنحها البنوك يتراوح بين 60% و80% حسب قيمة الاستثمار.

كما تجدر الإشارة إلى أن مختلف هذه الآليات تضع ضمن أولوياتها الفئات الهشة كالنساء الماكثات في البيت وسكان المناطق الريفية والنائية.

وللإشارة فإنه تم تمويل ما يقارب 94000 شخص مشاريع خاصة بالمؤسسات الصغيرة، مما أدى إلى خلق نحو 260000 منصب عمل مباشر.[3]

3-3-إعانة الفئات المعوزة في المجتمع

احتواءا لهذه الظاهرة، عززت الجزائر سياسات أنشطة التنمية من خلال استراتيجية الحماية الاجتماعية إلى جانب نظام الضمان الاجتماعي الذي يلعب دورا مهما في تلبية احتياجات السكان، ولا سيما الفئات المحرومة، وتعزيز العمالة وتشجيع الأنشطة المهنية وتحقيق التماسك الاجتماعي وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

فحماية الفئات المعوزة والمحرومة بمختلف أشكالها تعد من بين المهام الأساسية الموكلة للدولة، من خلال الضمان الاجتماعي الذي يستهدف بالدرجة الأولى كبار السن والمعاقين، والأطفال المسعفين، الفئات الهشة والمساكين وغيرهم. الذين تتكفل بهم الدولة بتوفير جميع احتياجاتهم في مراكز أُنشأت خصيصا لهم.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2003/12/31): العدد 84، ص 7.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004/01/11): العدد 3، ص 5.
[3] الآلية الافريقية للنظر من قبل الخبراء (2008): مرجع سابق، ص 333.

تمحورت مختلف أشكال الرعاية والدعم للفئات المعوزة والمحرومة في إطار التضامن الاجتماعي وسياسة مكافحة الفقر في:

-المنحة الجزافية للتضامن (AFS) والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة(IAIG) في إطار آلية الشبكة الاجتماعية، مما سمحت للكثير من الأشخاص الانخراط في الضمان الاجتماعي وكذا الادماج الاجتماعي للكثير من الفقراء، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في القواعد الاقتصادية والصناعية من جهة، ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية للسكان بفضل مشاريع التنمية المحلية.

-تقديم إعانات مالية للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة أو الأشخاص العاجزين عن العمل متمثلة في منحة تدفع شهريا أو كل ثلاثة أشهر، مع التكفل بمستحقات اشتراكهم في الضمان الاجتماعي، ففي سنة 2008 استفاد 471.086 شخص من ذوي الاعاقة من المنح المخصصة لهم، منها 179324 شخص معاق 100% و291744 للذين لهم نسب إعاقة أقل من 100%.[1]

-إضافة إلى المساعدات المالية، يتم توفير التعليم والتكوين والبرامج الترفيهية لهذه الفئات بغية دمجها اجتماعيا ومهنيا، وذلك على مستوى 169 مؤسسة لرعاية هذه الفئة من ذوي الاعاقة بمختلف أنواعها (حركية، ذهنية، سمعية، بصرية والأمراض المزمنة)، حيث بلغ عدد الأشخاص الأقل من 18 سنة والحاصلين على هذا النوع من المساعدة 14521 شخص.

-دعم الأطفال المحرومين من الأسر والطفولة المسعفة بكل ما تحتاجه، إلى جانب توفير التعليم وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المحددة.

[1] Le Gouvernement Algerien (2010) : op.cit p23.

–التكفل بالفئات المعوزة (كبار السن بدون دخل، الأشخاص المعاقين، الأطفال المسعفين، الأشخاص دون مأوى...) داخل مؤسسات خاصة والبالغ عددها 289 بطاقة استيعابية قدرت بـ 30000 مكان، مضافا إليها 129 مركز تديره الجمعيات الخيرية بدعم من الدولة والتي تسع لقرابة 20000 شخص.[1]

–دعم أطفال الأسر الفقيرة المتمدرسين أو المقيمين بالمناطق المحرومة بمنحهم مساعدات مالية بـ 3000 دج لكل طفل محروم في بداية السنة الدراسية، إضافة إلى محفظة مدرسية والاستفادة من النقل المدرسي والمطاعم المدرسية.

–تشجيع الجمعيات الفاعلة من خلال تعزيز قدراتها في مجال التسيير؛

–استفادة الأطفال المعوزين من المخيمات الصيفية؛

–المساعدات الانسانية لضحايا الكوارث الطبيعية؛

–تزويد المواطنين المحتاجين والأسر طيلة شهر رمضان المبارك بمواد غذائية ووجبات ساخنة؛

وتدعيما للجهود المبذولة لحماية الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع، تم تسطير برنامج عمل يتمحور حول النقاط التالية:

–ترقية وتكييف آليات المساعدة والتضامن الوطني حسب احتياجات الفئات المعنية؛

–نوفير إعانات مالية للعيش في البيت للأشخاص المسنين؛

–تكثيف العمل الجواري خاصة على مستوى المناطق المعزولة؛

–تنشيط مكاتب النشاط الاجتماعي على مستوى البلديات وتفعيل دورها في مجال التضامن الوطني.

4–توفير الرعاية الصحية والاهتمام بالصحة الانجابية

تبنت الجزائر برنامجا إصلاحيا شمل القطاع الصحي الذي بات من الضروري تصحيح مساره الذي حاد عن أهدافه الأساسية، المتمثلة في توفير الخدمات والرعاية الصحية الجيدة التي يتطلع إليها كل مواطن خاصة في ظل التنمية

[1] Le Gouvernement Algerien (2010) : ibid.

المستدامة والحوكمة الرشيدة، مما جعل من هذه الوضعية سببا في إنشاء "ميثاق الصحة" المنبثق من سلسلة جلسات وطنية حول الصحة تمت في أواخر شهر ماي من عام 1998، والذي يسعى إلى ضرورة تكييف المنظومة الصحية مع التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد، كما يهدف هذا الميثاق أيضا إلى تحديد المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن تميز الاستراتيجية الوطنية للصحة، بما في ذلك البعدين التنظيمي والتمويلي لعملية الاصلاح.

وقد أكد ميثاق الصحة في مبادئه الأساسية على الإستفادة من مجانية العلاج والعدالة الإجتماعية والإنصاف والتضامن الوطني الإجتماعي، وكذا حماية الصحة وترقيتها والحد من اللامساواة، إضافة إلى إعطاء الأولوية للصحة في البرامج الحكومية. وحددت مهام وأولويات القطاع الصحي في الجزائر من خلال هذا الميثاق فيما يلي:[1]

-الالتزام بالوقاية فيما يخص صحة الأمهات والأطفال، صحة الشباب، الصحة العقلية والأمراض المزمنة؛

-تحسين المؤشرات الصحية؛

-خفض التكاليف والتبعية عم طريق تعزيز الصناعات الدوائية الوطنية.

ومن أجل بلوغ الأهداف الرئيسية، حدد الميثاق المبادئ الرئيسية للمنظومة الصحية في الجزائر والتي تتمثل في:

-المحافظة على القطاع الصحي العام وتطوير مهامه وكفاءته؛

-تكييف الآليات التنظيمية في قطاع الصحة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛

-تطوير نظام المعلوماتية؛

-إنشاء مجلس وطني للصحة؛

-ضمان توفير الأدوية الأساسية؛

-تشجيع القطاع الخاص ودعم التعاون معه.

[1] La Charte de la Santé est issue des Conclusions et Recommandations établies lors des Assises Nationales de la Santé le 26, 27 et 28 Mai 1998 au Palais des Nations.

وتزامنا مع مطلع الألفية الثالثة ومن أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي يصب العديد منها في المجال الصحي على غرار الهدف الرابع، الخامس والسادس الرامية غاياتهم إلى تخفيض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمومة ومكافحة داء السيدا والملاريا وأمراض أخرى على التوالي، أولت الجزائر اهتماما كبيرا لقطاع الصحة حيث تم وضع خريطة صحية وطنية تهدف إلى تقليص الفوارق بين المناطق، ومعالجة الاختلال في التنظيم والتنسيق، وتهيئة الموارد البشرية من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر، إلى جانب الرفع من أداء المؤسسات الطبية وتحديثها، وتشجيع القطاع الخاص وتعزيز الهياكل الصحية بجميع أنواعها.

فيما تعززت الاعتمادات الموجهة إلى القطاع الصحي لتحقيق أهداف الألفية، حيث بلغت النسبة 76.70% في مشروع قانون المالية لسنة 2008 مقابل 58% خلال سنة 1999.

4-1-تحسين الصحة بما في ذلك الصحة الإنجابية [1]

تُعد السياسة السكانية المبنية على أساس زيادة فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية التي تشمل تنظيم الأسرة ضمن الإطار العام للسياسة الصحية، التي تعطي أولوية كبيرة للوقاية والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية كما يلي:

- الحد من التفاوت وعدم المساواة؛

- تحسين التغطية الصحية في مجال الصحة العامة والإنجابية على وجه الخصوص؛

-تحسين صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة في محتوى الإطار العام لرعاية فترة ما حول الولادة، الذي يستهدف كلا من التحسن العام في شروط التسليم، وإدارة الحمل والحظر من مضاعفات الولادة وتطبيع رعاية الأطفال حديثي الولادة في غرف الولادة؛

[1] MSRH (2003) : op.cit. p 64.

– تحسين استخدام وسائل منع الحمل من خلال توسيع نطاق استخدام وسائل منع الحمل، وتعزيز طريقة اللولب كوسيلة من وسائل مستدامة من حيث التكلفة والفعالية؛ بالإضافة إلى التشجيع على استخدام طريقة الحقن، ودعم المنتجات الجديدة في هذا المجال التي تجمع بين هرموني الاستروجين والبروجستين لتعزيز القبول والامتثال لهذه الطريقة،

–تقوية الروابط بين القطاعين العام والخاص (الأطباء المختصين والممارسين العامين والقابلات) من خلال إشراكهم في تنفيذ برنامج وطني والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

– مواصلة العملية التي بدأت لتعزيز العلاقة بين الأمومة وتنظيم الأسرة من خلال تنظيم وسائل منع الحمل في فترة ما بعد الولادة. ودمج تنظيم الأسرة في الأمومة وتعزيز العلاقة بين وحدات الأمومة والصحة العامة الأخرى.

من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الأمهات وتجسيدا للغايات التي سطرت في إطار برامج إصلاح القطاع الصحي، أطلقت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة العديد من البرامج التي تستهدف تحسين صحة الأمهات والحد من وفيات الأطفال والأمهات وتوفير الرعاية الصحية للجميع من خلال:

–البرنامج الموسع للتلقيح الذي يهدف في مسعاه الأول إلى القضاء على شلل الأطفال عام 2000، وثانيا إلى القضاء على كزاز الأطفال وداء الحصبة والدفتيريا عام 2005، أما ثالثا يخص التمهيد للتلقيح ضد داء الكبد "B".

–برامج لمكافحة إسهال الأطفال وكذا الأمراض التنفسية للأطفال ووفيات الأمهات وداء المفاصل الحاد.

4–2–محاربة داء السيدا والأمراض المتنقلة جنسيا

لقد دُق ناقوس الخطر حول داء السيدا في الجزائر منذ اكتشاف أول حالة في شهر ديسمبر 1985، والتي توالت بعدها عدد الحالات المصابة بهذا الداء حيث بلغت عام 2001 حوالي 527 حالة حاملة للفيروس، و1183 حالة حاملة للمصل الإيجابي،[1] إلى أن وصل العدد التراكمي للحالات المؤكدة في 31 ديسمبر 2012 حسب المخبر

[1] M Santé & de la Population, Direction de la Prévention (2002) : Processus de Planification Stratégique de la Réponse Nationale aux IST/VIH/SIDA pour la période 2002-2006, p.6

الوطني المرجعي لداء السيدا (NRL) إلى 6144 حاملة للمصل الإيجابي و1365 حالة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.[1]

ولهذا فقد عمدت الجزائر إلى مكافحة هذا الداء الذي يفتك بحياة العديد من السكان، ناهيك عن الخلفية الثقافية والاجتماعية وحتى السياسية والاقتصادية التي تؤثر في المجتمعات بصفة عامة.

وتمثل مسار استراتيجية التصدي للأمراض المتنقلة عن طريق الجنس وداء السيدا فيما يلي:

-عام 1686: وعلى إثر اكتشاف أول حالة إصابة بداء السيدا بادرت الجزائر بإنشاء المجلس الوطني لمحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية حيث تمثلت مهامه في:

-تعبئة الموارد المالية الوطنية والأجنبية لتمويل البرامج الوطنية لمحاربة داء السيدا؛

-تنسيق السياسات الوطنية في مجال مكافحة داء السيدا والأمراض المتنقلة جنسيا؛

-تشجيع كل المبادرات التي تدعم السياسة الوطنية لمحاربة الأمراض المتنقلة عبر الجنس وداء السيدا.

-عام 1986: تطوير أول برنامج على المدى القصير بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بما في ذلك تدابير الطوارئ المختلفة في مجال التدريب، وسلامة الدم والمراقبة الوبائية.

-عام 1989: إنشاء المخبر الوطني المرجعي (LNR)، وإنشاء لجنة لمكافحة الأمراض المتنقلة جنسيا.

-عام 1990: وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تم وضع خطة متوسطة المدى لمكافحة الأمراض المتنقلة جنسيا وداء السيدا.

-عام 1996: بدء تنفيذ لتسعة مراكز مرجعية فاعلة في مجال الأمراض المتنقلة عن طريق الجنس وداء السيدا.

-عام 2000: من أجل تحسين مراقبة التخطيط في المستقبل والاستفادة من الدروس التي أجريت في مختلف الفعاليات، قررت السلطات الوطنية جنبا إلى جنب مع مجموعة برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأمراض

[1] MSPRH (2013) : Plan National Stratégique de Lutte Contre les IST/VIH/SIDA pour la période 2013-2015, Direction de la Prévention, p13.

المتنقلة عبر الجنس وداء السيدا (ONUSIDA) إجراء التقييم النهائي لبرناج الوقاية من الأمراض المتنقلة عبر الجنس وداء السيدا.

وتدعمت بعد ذلك استراتيجية الجزائر في المكافحة ضد داء السيدا والأمراض المتنقلة جنسيا بعدة مخططات وبرامج منذ مطلع الألفية الثالث،ة وتزامنا مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما الهدف السادس منه القاضي بمكافحة داء السيدا والملاريا وأمراض أخرى، إذ تمحورت أهم الخطط فيما يلي:

-المخطط الوطني الاستراتيجي لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق الجنس وداء السيدا (PNS 2006-2002) الذي يهدف إلى:[1]

- صياغة وثيقة السياسة الوطنية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا / فيروس نقص المناعة البشرية،
- التأكد من وضوح في تنسيق المسؤوليات، وتنفيذ ورصد الأنشطة وتطوير الجمعيات؛
- تدعيم المراقبة الوبائية لفيروس نقص المناعة البشرية و الأمراض المنقولة جنسيا؛
- -السيطرة على الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي؛
- دعم للأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية؛
- الحفاظ على سلامة الدم والرعاية الصحية.

-المخطط الوطني الاستراتيجي لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق الجنس وداء السيدا (PNS 2008-2012) الذي يهدف إلى: [2]

- تعزيز التنسيق الوطني، والدعوة، والشراكة وبناء القدرات وتعبئة الموارد؛

1 Ministère de la Santé & de la Population (2002) : Programme National de Lutte contre les IST/VIH/SIDA PNLS, op.cit. p 7.

2 MSPRH, Comité National de Lutte contre les IST/VIH/sida (2009) : Manuel opérationnel de suivi et évaluation du plan national stratégique de lutte contre les IST/VIH/SIDA 2008-2012, Direction de la Prévention, pp 11-12.

-تشجيع الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية وتعزيز المشورة والفحص الطوعي وتعميمه.

-عام 2012: تم إنشاء **اللجنة الوطنية للوقاية من الأمراض المتنقلة جنسيا ومتلازمة العوز المناعي المكتسب (السيدا) ومكافحتها** من خلال المرسوم التنفيذي رقم 12-116 المؤرخ في 11-03-2012،[1] والتي يترأسها الوزير المكلف بالصحة حيث وكلت لها متابعة وتقييم مجموع نشاطات الوقاية من الأمراض المتنقلة جنسيا كما يلي:

- إعداد آليات تنفيذ تدابير الوقاية والمكافحة وضمان متابعتها على المستوى الوطني؛

-المشاركة في إعداد البرنامج الوطني للأمراض المتنقلة جنسيا ومتلازمة العوز المناعي المكتسب (السيدا) ومكافحتها وتنسيقه والسهر على إعداد وانسجام مخططات النشاطات القطاعية بالتشاور مع كل القطاعات المعنية؛

-تقييم احتياجات المخطط الوطني الاستراتيجي للوقاية من للأمراض المتنقلة جنسيا ومتلازمة العوز المناعي المكتسب (السيدا) ومكافحتها واقتراح الاجراءات الرامية إلى انسجام تنفيذ النشاطات المختلفة؛

-السهر على إدماج مفهوم احترام حقوق الانسان في مخططات التنفيذ وفقا للاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان التي صادقت عليها الجزائر؛

-تحفيز كل نشاط ذي صلة بمهامها؛

-المبادرة بنشاطات الاعلام والتحسيس والاتصال الاجتماعي؛

-تطوير المرافعة من أجل تعبئة الموارد الموجهة للوقاية من الأمراض المذكورة أعلاه ومكافحتها؛

-جمع التقارير عن النشاطات الخاصة بمختلف القطاعات المعنية وكذا التقارير عن نشاطات اللجان الولائية ودراستها وتقييمها واعتمادها؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2012): العدد 16، ص 14.

-اقتراح كل التدابير ذات الطابع الطبي والتقني والقانوني او الإداري المتعلقة بالوقاية من الأمراض المذكورة أعلاه ومكافحتها.

ولتسهيل مهام اللجنة الوطنية للوقاية من الأمراض المتنقلة جنسيا، تم تزويدها بلجان ولائية للوقاية من الأمراض المتنقلة جنسيا كلفت بتنسيق وتقييم مجمل أنشطة الوقاية من هذه الأمراض.

-المخطط الوطني الاستراتيجي لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق الجنس وداء السيدا (PNS 2013-2015)[1] الذي يعتبر كترجمة لإلتزام الجزائر بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة داء السيدا في جوان 2011، وهو امتداد للمخطط السابق (PNS 2008-2012) الذي أثبت سيرورة أهدافه، وتكيفه مع طبيعة هذا الوباء من خلال تركيزه على السكان الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. حيث تهدف هذه الخطة إلى:

- خفض الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل؛
- خفض معدل الوفيات المتعلقة بمرض السيدا، ومرض السل؛
- تخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية على الأسر والفئات المعنية.

-الاسترتتيجية الوطنية للحد من انتقال فيروس نقص المناعة المكتسبة من الأم للطفل 2013-2015 [2]

تهدف إلى:

- تخفيض حالات الإصابات الجديدة بداء السيدا لدى النساء في سن الانجاب ابتداءا من الوقاية الأولية؛

-تخفيض بنسبة 90% انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛

1 MSPRH (2013) : plan national stratégique de lutte contre les IST/VIH/SIDA pour la période 2013-2015, Direction de la Prévention, p.8

[2] MSPRH (2013) : Stratégie nationale d'élimination de VIH de la mère à l'enfant 2013-2014, Direction de la Prévention, p 9.

-الحفاظ حياة ثلاثة أرباع النساء الحوامل والأطفال الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية.

5-تطوير التعليم والقضاء على الأمية

من أجل محاربة التسرب المدرسي وخاصة في المرحلة الأساسية، يتمحور برنامج العمل للقطاع التربية الوطنية للعقد الحالي حول المجالات التالية من التدخل:[1]

- تحسين تأهيل المدرسين والدعم التعليمي؛

-إعادة تصميم البرنامج وإعادة تطوير وتحسين أساليب وأدوات التدريس؛

-تنشيط البحوث التربوية؛

-تحسين نظام التقييم والإحالة؛

-تحسين تنظيم وإدارة الشؤون الإدارية والمالية؛

- إدارة أفضل لظروف الحياة والعمل للطلاب والمعلمين (النقل والمدرسة المقاصف، والصعود ...).

وفيما يتعلق بالحد من الأمية، بذل المزيد من الجهود وبشكل خاص اتجاه الإناث اللائي يحزن على نسب مرتفعة مقارنة بالذكور، فيما يعزز التعاون بين العمل الحكومي والجمعوي في هذا إطار، خاصة وأن الحد من الأمية لدى جيل الشباب يشكل مسعى أساسي ضمن تحقيق مبدأ المساواة في الحصول على التعليم لكلا الجنسين.

ومع بداية الألفية الثالثة وسعيا لتطوير التعليم والمنظومة التربوية ومسايرة للتطورات الحديثة، التزمت الجزائر بتحسين نوعية التعليم ومردودية المنظومة التربوية الذي عمل المجلس الوزاري على تقرير خطوطه العريضة، وانتهاج برامج الإصلاح التي تمثلت في:[2]

-تعميم تدريجي للتعليم التحضيري لكل الأطفال البالغين سن الخامسة.

[1] MSPRH (2003) : op.cit. pp 69-70.

[2] الآلية الافريقية للنظر من قبل الخبراء (2008): مرجع سابق، ص 284.

-العمل على إلحاق كل الأطفال الذين هم في سن التمدرس بمقاعد الدراسة.

-ضمان بقاء نسبة 90% من الأطفال الذين بلغوا سن نهاية التعليم الاجباري في مقاعد الدراسة بعد إعادة السنة ولو لمرتين.

-تمكين التحاق 75% من التلاميذ الذين أنهوا التعليم الاجباري بالتعليم بعد الاجباري، يوجه 70% منهم إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي و30% المتبقية إلى التعليم التقني والمهني.

-تحديد نسبة النجاح بـ 75% كهدف في امتحانات شهادة الباكالوريا.

-إعداد خطة لمحو الأمية خاصة عند الفئة العمرية 15-49 سنة.

-إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال:[1]

-تنمية القطاع وإصلاحه؛

-تعميم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ،شبكة الأنترنت على مستوى المعاهد والكليات.

-انفتاح التعليم العالي على العالم؛

-إنشاء مدارس الدكتوراه.

-ضمان الجودة في التعليم العالي.

-تبني نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه وتعميمه على مستوى جميع المؤسسات الجامعية.

-تكييف الجامعة مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية.

6-توفير السكن اللائق

يشكل إنجاز السكنات اللائقة وكذا القضاء على المساكن الهشة أكبر التحديات التي أنجزتها الجزائر في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي يعد توفير الحياة الكريمة وتحسين مستوى المعيشة أحد أبرز محاورها، فمع مطلع الألفية

[1] الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): نفس المرجع سابق، ص ص 306-308.

استفاد قطاع السكن من غلاف مالي قدر بـ 35.6 مليار دج في إطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من أجل إنجاز 20000 وحدة سكنية بصيغة البيع بالايجار، وخلال الفترة 1999-2004 تدعمت الحظيرة السكنية في الجزائر بإنجاز 810417 وحدة سكنية بمختلف الصيغ من اجتماعي، ترقوي، تساهمي وريفي.

وأما البرنامج الخماسي 2005-2009 فقد انتعش قطاع السكن من خلاله بتسطير إنجاز 1034500 وحدة سكنية مضافا إليها 216500 وحدة سكنية في إطار برامج تنمية الهضاب العليا والجنوب موزعة كما يلي:[1]

-62000 وحدة سكنية بالنسبة لولايات الجنوب.

-97800 وحدة سكنية بالنسبة لولايات الهضاب العليا.

-29500 وحدة سكنية في إطار برنامج الفضاء على السكنات الهشة.

-27200 وحدة سكنية في إطار البرامج الخاصة.

وفيما يتعلق بالقضاء على المساكن الهشة، فأولت لها السلطات اهتماما كبيرا، حيث خصص لها حصص سنوية بلغت 70000 وحدة سكنية من صيغة السكن العمومي الإيجاري للقضاء عليها تدريجيا.

وفي إطار سياسة الدولة بالتجديد الريفي والتنمية الزراعية التي ترتكز على هدف تثبيت الساكنة الريفية، جندت الدولة ميزانيات للمساعدات المباشرة قدرت بـ 630 مليار دينار جزائري، (أكثر من 8 مليارات دولار أمريكي)، من أجل تشجيع التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

وقدرت الميزانية المخصصة لتمويل عمليات تهيئة المواقع العقارية والتحسين الحضري تلبية لاحتياجات النمو الحضري بـ حوالي 10 مليارات دولار أمريكي.[2]

[1] الآلية الافريقية للنتقيم من قبل النظراء (2012): مرجع سابق، ص ص 253-.
[2] الآلية الافريقية للنتقيم من قبل النظراء (2012): مرجع سابق، ص 277.

7-تمكين المرأة

يعد النهوض بالمرأة من خلال تحسين حالتها ومواقفها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بعدا أساسيا وهدفا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تم اعتماد استراتيجية وطنية لإدماج المرأة والنهوض بها في الفترة 2008-2014 من خلال:[1]

-تعزيز البرامج والإجراءات الرامية إلى تحسين الظروف الصحية للمرأة بما في ذلك صحة الطفل والصحة الإنجابية؛

- الشروع بالتعاون مع مختلف القطاعات المعنية، بإدراج النوع الاجتماعي في برامج التنمية، حيث يسعى هذا النهج إلى إلزام صانعي السياسات والمخططين الأخد بعين الاعتبار بالبعد الأنثوي، وتقييم تأثير الفرق بين الجنسين في أعمال التنمية؛

- تشجيع ولوج المرأة إلى سوق العمل وتعزيز وصول النساء إلى مواقع صنع القرار؛

-تسهيل العمل المدفوع الأجر بالنسبة للنساء عن طريق تشجيع العمل في المنزل من خلال:

- دعم التسويق المحلي من المنتجات.
- تسهيل الحصول على بطاقات الحرفيين للمرأة في النشاط الإنتاجي في المنزل.

-تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تقديم المساعدات والتسهيلات فيما يخص شروط الحصول على الائتمان والقروض الصغيرة.
- إثراء القوانين واللوائح وتقنين الواجبات والأعمال المنزلية.

-وضع تدابير لدعم المرأة العاملة بشكل خاص لمساعدة النساء على تحقيق التوازن بين مسؤوليات الأسرة والحياة العملية من خلال توسيع شبكة المدارس، ورياض الأطفال، وتطوير من الوقت في العمل...

[1] MSPRH (2003) : op.cit. pp 70-71.

-إنشاء قواعد بيانات عن وضع المرأة وضمان نشر المعلومات حول هذه القضايا، وخاصة فيما يتعلق بالتجارب والمبادرات النسائية في مجال العمالة المنتجة.

- تعزيز التعليم والوعي والدعوة إلى المساواة والإنصاف بين الجنسين في مجال مكافحة المواقف والسلوك تجاه المرأة التمييزية وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في إطار الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

8-تطوير المنشآت القاعدية[1]

في إطار تنفيذ السياسة العامة للحكومة وبرنامج العمل الذي سطرته، جدد قطاع الأشغال العمومية مشاريعه الاستراتيجية كما يلي:

8-1-تطوير البنية التحتية للطرقات

تمثلت أهم المشاريع في مجال الطرقات التي تلعب دورا هاما ليس فقط في تنقل الأفراد، وإنما في تطور الاقتصاد، حيث تهدف مبادئ القطاع الرئيسية لمخطط الطرقات إلى:

-تزويد وتعميم كافة التراب الوطني بخدمات النقل تدريجيا.

-تأهيل مستوى الشبكة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

-تحديث الهياكل القاعدية وتأهيلها من خلال تعزيز الخطوط الدولية وفق منظور تنوع أنماط النقل.

-الطريق السيار شرق-غرب والطرق السريعة.

-الطريق العابر للصحراء الذي يمثل حلقة وصل بين الجزائر وجيرانها جنوب الصحراء، والذي تم في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرامج الخاصة بمنطقة الهضاب العليا والجنوب، حيث استفاد من غلاف مالي معتبر قيمته 64 مليار دينار جزائري.

[1] الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص ص 225-233.

هذا وقد أدت هذه الأشغال إلى تثمين الموارد البشرية وتكوين العمال.

8-2-الهياكل القاعدية البحرية والموانئ

باعتبار انفتاح الجزائر على العالم، واستحواذها على واجهة بحرية طولها 1280 كلم، فهي تشكل بذلك واجهة اقتصادية وحلقة وصل بين القارتين الإفريقية والأوربية، فقد اهتم القائمون على الاقتصاد الجزائري بالسواحل الجزائرية من خلال البرنامج الاستثماري الموجه للقطاع البحري. في تنفيذ مايلي:

-المخطط العام للقطاع البحري أفق عام 2025:

-المحافظة على الممتلكات المتواجدة وصيانتها.

-إنشاء هياكل قاعدية جديدة للصيد وللنزهة، إضافة إلى تأمين الشواطئ.

-تجديد وتحديث تجهيزات افشارات البحرية.

فيما تم اتخاذ الاجراءات التالية من طرف وزارة الصيد البحري والموارد المائية:

-تخصيص غلاف مالي بـ 239 مليون دينار لإنشاء هياكل قاعدية إدارية.

-ضمان تكوين أكثر من 13000 إطار في مختلف فروع الصيد والزراعة المائية. وتكوين 280 إطار عن طريق تربصات تحسين المستوى وغعادة التأهيل.

8-3-الهياكل القاعدية للمطارات

نظرا لأهمية وضرورة المطارات للتكامل الاجتماعي والاقتصادي، والتي تعد من أهم وسائل الربط الاقتصادية، تجلت استراتيجية قطاع الأشغال العمومية في مجال الإنجازات المتعلقة بالمطارات حول برامج أشغال التكييف والتنمية وإنشاء أرضيات المطارات. بالاضافة إلى إنشاء وتوسيع مواقف للطائرات على غرار مطار كل من بجاية، بسكرة، غرداية وعنابة، والصيانة الدائمة للمطارات. ناهيك عن تطوير الطيران المدني ليطابق المعايير والمقاييس الدولية.

المبحث الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في المجال البيئي في الجزائر

إن تزايد اهتمام العالم بقضايا البيئة يعود إلى التدهور المستمر للبيئة العالمية، حيث أصبح الاستغلال الجائر لموارد البيئة، وتلوث الغلاف الجوي والمياه العذبة وقضايا التصحر، وتلوث التربة بالمواد الكيماوية السامة يهدد حياة الانسان، ويسبب له الفقر والمرض.

والجزائر ليست بمنآى عن هذه المشاكل، فهي تواجه أزمة إيكولوجية حادة، تتجلى من خلال تزايد التلوث (الهواء، التربة، المياه القارية والبحرية)، وتكاثر النفايات الحضرية والصناعية وفساد الإطار المعيشي، إضافة إلى التصحر وإتلاف الغابات وإضعاف التنوع البيولوجي وتدهور الموارد المائية، ولهدا فقد اختارت الجزائر رفع التحدي فأعدت استراتيجية وطنية للبيئة، ووضعت مخططا وطنيا للعمل البيئي، تسعى من خلال هذه الاستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ترمي إلى:

-إدماج الاستمرارية البيئية في البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

-العمل على النمو المستدام من ظاهرة الفقر.

-حماية الصحة العمومية للسكان.

فالجزائر وعلى غرار بلدان العالم تقوم بكثير من المجهودات للتخلص من العقبات في هذا الميدان، وقد طرحت الجزائر عدة مخططات واستراتيجيات بيئية على مدى العقد الماضي، إلا أنها عرفت في كثير من الأحيان تأخرا في تنفيذ البرامج، وتحقيق السياسات المعمول عليها.

وسعيا منها لتدارك الوضع البيئي التزمت، الجزائر بتنفيذ استراتيجية وطنية لحماية البيئة خلال الفترة العشرية 2001-2011 من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة تمثلت أهم محاورها فيما يلي:[1]

[1]Rapport National Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable, Johannesburg (2002) : p. 9

-تقوية الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة؛

-حماية الموارد البيئية (الأراضي، الغابات، المياه، السواحل، الأنظمة البيئية الهشة، التنوع البيولوجي،...) والإلتزام بضرورة ترشيد تسييرها؛

-نشر مبادئ الثقافة البيئية لدى السكان والمؤسسات؛

-وضع سياسة بيئية حضرية تهدف إلى الحد من التلوث بمختلف أنواعه، وكذا التسيير الرشيد للنفايات وتهيئة المساحات الخضراء.

حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضرورة العودة إلى التنمية والحفاظ على توازن الأنظمة البيئية المختلفة، وخفض الفقر وعدد الفقراء الذين يعدون من أكثر السكان تعرضا لآثار التدهور البيئي ومشاكل الصحة العمومية في المدن والمناطق الحضرية خاصة.

1-التشريعات البيئية في إطار حماية البيئة في الجزائر

إن الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر ممثل بالقانون رقم 83-03 المؤرخ في 05-02-1983 الذي يحدد سياسة وطنية لحماية البيئة ترمي إلى تثمين الموارد البيئية، ومكافحة كل أشكال التلوث، مع العمل على تحسين إطار ونوعية الحياة، ناهيك عن النصوص التشريعية المتعلقة بحماية البيئة التي توالت بعد صدور القانون السابق ذكره على غرار قانون الغابات، قانون المياه، وقانوني الصحة النباتية والحيوانية وغيرها.

وتنفيذا للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أصدرت الجزائر جملة من القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة متبنية سبيل التخطيط البيئي الشامل الذي يدرج ضمن المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، استجابة منها للتحولات الكبيرة في المجال البيئي التي عرفتها السياسة البيئية في الجزائر، والتي من بينها سن القوانين التالية:

-القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليموالتنمية المستدامة.[1]

-القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.[2]

-القانون رقم 02-02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية وتثمين الساحل.[3]

-القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.[4]

-القانون رقم 04-09 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.[5]

-القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالمخاطر وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.[6]

-القانون رقم 04-03 المؤرخ في 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.[7]

-القانون رقم 11-02 المؤرخ في 2011/02/17 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.[8]

-القانون رقم 05-12 المؤرخ في 2005/08/04 المتعلق بالمياه.[9]

2-سياسة التخطيط البيئي في الجزائر منذ مطلع الألفية

التزمت السلطات العمومية الجزائرية باعتماد تخطيط بيئي يتسم بالمركزية والشمولية بداية من سنة 1996، من خلال "المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة PNAE" الذي يرتكز على أربعة محاور أساسية تصب في مجال تحسين نوعية حياة السكان، والقضاء على مختلف أشكال التلوث البيئي، ثم "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم" الذي يعد محفزا كبيرا في التصدي للقضايا البيئة في الجزائر.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2001/12/15): العدد 77.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2001/12/15): نفس المرجع السابق.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2002/02/12): العدد 10.
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2003/07/20): العدد 43، ص 6.
[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004/08/18): العدد 52، ص 9.
[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004/06/23): العدد 84، ص 13.
[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004/06/27): العدد 41، ص 11.
[8] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2011/02/28): العدد 13، ص 9.
[9] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2005/09/04): العدد 60، ص 3.

2-1-المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD)[1]

لقد جاء هذا المخطط نتيجة الحالة التي آل إليها الوضع البيئي في الجزائر والتي تنعكس على صحة السكان ونوعية حياتهم، إلى جانب الحفاظ على إنتاجية واستدامة رأس المال الطبيعي، وكذا الفعالية في استغلال الموارد والتنافسية الإقتصادية والبيئة الشاملة، ومن جهة أخرى رصد التكاليف التعويضية للتخفيف من آثار التدهور البيئي، التي تم تقييمها من طرف القائمين على شؤون البيئة بنسبة ما بين 2.5 و3%، فيما تراوح تقدير التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لتدهور البيئة بين 5% و7% من الناتج الداخلي الخام.

وحُددت الأهداف القصيرة والمتوسطة الأجل في المحاور الأربعة الأساسية التي شملت المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة فيما يلي:

أ)تحسين صحة ونوعية حياة السكان

لتحسين صحة المواطن تم إعتماد مجموعة من القوانين التي تنظم مختلف أوجه المشكلات البيئية من خلال تعزيز الإطار المؤسساتي في مجال البيئة، وخفض إنتاج النفايات بجميع أنواعها والعمل على ضمان التسيير السليم لها، كما يرتبط هدف تحسين صحة ونوعية الحياة للسكان بالعمل على ضمان فرص حصول السكان على المياه الصالحة للشرب من خلال ضمان التسيير العقلاني لمحطات تصفية المياه وترقية الخدمات العمومية للتهيئة في المدن والأرياف على حد سواء. هذا وقدرت تكلفة الاستثمارات الخاصة بهدف تحسين صحة ونوعية حياة السكان بـ 560.5 مليون دولار[2].

[1]Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (2002) : Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD).
[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (2002) :op.cit. pp xix-xxiii

ب)المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته

يرتكز هذا الهدف حول العمل على ضمان التسيير العقلاني للمياه والأراضي والمراعي ومحاربة التصحر، وحماية الأنظمة البيئية الهشة إلى جانب تنمية ريفية مستدامة وترقية إستراتيجية وطنية لحماية الساحل. حيث بلغت تكلفة الاستثمارات المخططة لبلوغ هدف المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته بـ 197.5 مليون دولار.

ج)تقليص الخسائر الإقتصادية وتقوية التنافسية

يتمثل المبدأ الأساسي لهذا الهدف في الموازنة بين المنفعة التي تضمنها الأنشطة الاقتصادية والتكاليف الناتجة عن تدهور البيئة المترتبة عن هذه الأنشطة، وذلك من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج وإدماج الإعتبارات البيئية ضمن مراحل العملية الإنتاجية للمؤسسات، وتشجيع إعادة تدوير النفايات واسترجاع المواد الأولية، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حق المؤسسات الاقتصادية الأكثر تلويثا. وتم منح تكلفة استثمار قدرت بـ 51 مليون دولار من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية ورفع تنافسية المؤسسات الوطنية.

د)حماية البيئة الشاملة

تمثلت فحوى استراتيجية هذا الهدف في تحدي المشاكل البيئية وحماية التراث البيولوجي الوطني الذي يكتسي جزء كبير منه أهمية إقليمية، وذلك بخفض انبعاثات الغازات المتعلقة بالإحتباس الحراري واستبعاد المواد المؤذية لطبقة الأزون. حيث تم تسطير النتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط والبعيد كالآتي:

-رفع الغطاء النباتي وكثافته وتنزعه البيولوجي.

-خفض انبعاثات الغازات ذات الاحتباس الحراري.

-استبعاد المواد المؤذية بطبقة الأزون.

-مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة.

إشراك السكان في العمليات البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

فيما قدرت التكلفة الإجمالية لتحقيق الاستثمارات المتعلقة بهدف حماية البيئة الشاملة بحوالي 110 مليون دولار.

2-2-المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

من أجل ضمان تنمية مستدامة لكامل الإقليم الوطني، يتم تنفيذ المخطط الوطني SNAT على مدى 20 سنة، والذي يعد من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة حيث تتمحور أهدافه الأساسية حول:

-الاستغلال العقلاني للفضاء خاصة فيما يتعلق بتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية؛

-ضمان التوزيع المناسب للمدن والمنشآت البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكانية؛

-ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي؛

-تثمين وترشيد استغلال الموارد الطبيعية؛

-حماية وتنمية الإرث الأيكولوجي الوطني؛

- حماية وترميم وتثمين الإرث التاريخي الوطني؛

-دعم النشاطات الاقتصادية؛

-إحداث ترابط بين الخيارات الوطنية وبرامج التكامل الجهوية؛

-دمج البعد المغاربي والمتوسطي.

2-3-التخطيط البيئي المحلي -الأجندة 21 المحلية (2001-2004)

تهدف "الأجندة 21 المحلية" إلى تعزيز التدخل المحلي في مجال حماية البيئة، من خلال ترقية التسيير البيئي على مستوى الجماعات المحلية، بتبني أساليب التخطيط البيئي المتجانس وبرامج مشتركة مع مختلف الفاعلين وممثلي المجتمع المحلي لمكافحة التلوث والمحافظة على الموارد البيبئية.

حيث تضمنت الأجندة 21 المحلية أربعة محاور أساسية متمثلة في:

-العمل على ضمان التسيير المستدام للموارد البيئية؛

-تهيئة الإقليم المحلي؛

-التسيير السليم للنفايات ومكافحة التلوث بجميع أشكاله؛

-المحافظة على الأراضي الفلاحية.

وتندرج هذه الأهداف ضمن الإطار العام لمسعى تحقيق التنمية المستدامة الذي باشرته الجزائر مع بداية الألفية الثالثة.

2-4-المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية

استحدث من طرف القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها والذي يتمثل في:[1]

-جرد كمية النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها وحصائصها؛

-جرد وتحديد مواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية؛

-تحديد الاحتياجات فيما يخص قدرات معالجة النفايات وتحديد الأولويات لإنجاز المنشت جديدة؛

-اختيار أنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية المتوفرة.

وتماشيا مع المخططات والبرامج البيئية الشاملة المذكورة آنفا، أطلقت الجزائر العديد من البرامج لمكافحة التلوث والتصحر وتسيير النفايات ومراقبة نوعية وجودة الهواء.

أ -البرنامج الوطني لتسيير النفايات الصلبة (PROGDEM)

أطلق هذا البرنامج عام 2008 من أجل التكفل الجاد بإدارة النفايات، ويقوم مركز المسح الوطني للنفايات المتاحة، ويسمح بتحرير النفايات المخزنة أو المعالجة، ومن ثم تشخيص المصادر المنتجة للنفايات.حيث يعنى هذا البرنامج بالمجالات الرئيسية التالية:[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2001/12/15): العدد 77.

-وضع الخطط لإدارة النفايات المنزلية؛

-إنشاء مراكز الردم للنفايات (CET)، وتوفير الوسائل المادية لذلك؛

-إغلاق وإعادة تأهيل المفارغ العشوائية؛

-استخدام أموال الرسم على جميع النفايات المنزلية (TEOM)، لتمويل وتغطية تكاليف تسيير تلك النفايات.

وقد وضعت الجماعات المحلية 1000 مخطط لإدارة النفايات المنزلية، وبرمجة حوالي 300 مركز ردم تقني للنفايات، إلى جانب إعادة تأهيل مساحات عشوائية لتفريغ النفايات.

ب -البرنامج الوطني لتسيير النفايات الخاصة (PROGDES)

ويعتمد عدة خيارات تتمثل في:

-بناء محطة لحرق النفايات؛

-تصدير النفايات، قصد إتلافها في منشآت معتمدة؛

-إعادة تكييف النفايات، وجمعها وتخزينها في الجزائر؛

-استعمال وحدات متحركة لمكافحة التلوث.

ج-شبكة مراقبة نوعية الهواء "سما صافية"

اعتمدت وزارة تهيئة الاقليم والبيئة منذ عام 2002 زرع أربع شبكات لرصد ومراقبة جودة الهواء من خلال "**المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة**"[2] برنامج سما صافية" عن طريق محطات لتحليل مؤشرات التلوث في المناطق الحضرية، من أجل تتبع ومراقبة جودة ونوعية الهواء على مستوى أربع ولايات وهي الجزائر، عنابة، وهران وسكيكدة، حيث تقوم هذه الشبكات برصد ملوثات الهواء المتمثلة في مختلف الغازات السامة.

[1]الآلية الافريقية للتقييم من قبل الخبراء (2008): مرجع سابق، ص 255.
[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2002/04/03): العدد22.

هذا وتسعى وزارة تهيئة الاقليم والبيئة إلى تعميم هذه الشبكات عبر المدن التي تفوق كثافتها السكانية 200000 نسمة. كما صدرت عدة قوانين ومراسيم في هذا الصدد خاصة بتحديد القيم القصوى والمسموحة لكميات الغازات والغبار الموجودة في الهواء. [1]

3-مكافحة التصحر

تمثلت إستراتيجية مكافحة التصحر في برنامج خاص ضمن السياسة الوطنية للتنمية المستدامة وحماية البيئة، يركز على صيانة وحفظ الموارد الطبيعية، وتكمن أهم الأعمال المقترحة في هذا البرنامج في:

-تدعيم المعارف القاعدية، وتطوير أنظمة الإعلام المراقبة في المناطق الخاصة بالجفاف والتصحر، بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنظمة البيئية؛

-محاربة تدهور التربة، خاصة تكثيف أنشطة حماية التربة والتشجير وإعادة التشجير؛

-تدعيم وتطوير برامج تنمية متكاملة للقضاء على الفقر، وترقية أنظمة حرارة متنوعة في المناطق الخاضعة للتصحر؛

-إعداد برامج متكاملة لمكافحة التصحر، وإدماجها في المخططات الوطنية للتنمية، والتخطيط الوطني البيئي؛

-تشجيع وترقية المشاركة الشعبية في التربية البيئية، والتركيز على التصحر، وتسيير آثار الجفاف.

هذا ونص أيضا البرنامج الخماسي لدعم النمو 2005-2009 على ضرورة مضاعفة الجهود وتوفير الآليات لمحاربة هذه الظاهرة، من خلال برنامج السياسة السهبية والغابية والمواد الباطنية الذي يركز على دراسة أهم المعوقات في هذا الجانب أهمها:

-السياسة الفلاحية غير الملائمة لهذه المناطق.

-تسوية مسألة العقار مع الاستثمارات الرامية إلى الحفاظ إلى الموارد الطبيعية.

[1] Ministère de L'aménagement de Territoire et de L'environnement : Les sentinelles de l'air, direction de la politique environnementale urbaine, p 03.

4-التزام الجزائر بالتعاون الدولي في مجال حماية البيئة

شاركت الجزائر في عدة تظاهرات وصادقت على العديد من الاتفاقيات والتزمت بعدة مواثيق ومعاهدات دولية متعلقة بحماية البيئة سواء على المستوى العالمي، الإفريقي والجهوي، تمثل أهمها في:

-المصادقة على بروتوكول مونتريال في 20-10-1992 حول طبقة الأزون، والذي التزمت بمقتضاه بالقضاء تدريجيا على المواد المسببة لتهديد هذه الطبقة.

-المصادقة عام 1993 على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ التي تهدف إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدهور هذا الغلاف.

-بتاريخ 06-07-1995 صادقت الجزائر على اتفاقية التنوع البيولوجي.

-المصادقة على بروتوكول كيوتو الذي يلتزم بالحد من انبعاث غازات الدفيئة بتاريخ 28-04-2004.

-المصادقة على المعاهدة الدولية حول حقوق البحار بتاريخ 22-01-1996 والبروتوكول المتعلق بتلوث البحر الأبيض المتوسط الناتج عن نقل النفايات الخطيرة.

من جهة أخرى وقعت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي هذا الإطار تندرج العديد من البرامج التي أطلقتها الجزائر بالتعاون مع دول أخرى منها:

-برنامج تثبيت وتشجير الكثبان الرملية ويضم بالإضافة إلى الجزائر كل من تونس والمغرب واليمن والسودان.

-برنامج الغابات والأمن الغذائي بالشراكة بين الجزائر، تونس، المغرب، لبنان، مصر، اليمن والأردن.

-برنامج الحزام الأخضر لشمال افريقيا ويضم كل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر.

خلاصة الفصل الثالث

لقد اعتمدت الجزائر سياسات وانتهجت استراتيجيات وطنية في إطار التنمية المستدامة التي مست مختلف أبعادها، خاصة مع مطلع الألفية الثالثة، فعلى مستوى البعد الاقتصادي تجلت استراتيجية الجزائر في تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات، والاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال إعداد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، وكذا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ومن الناحية الاجتماعية اهتمت الجزائر بتنفيذ استراتيجية للنهوض بالتنمية البشرية كان محورها الأساسي مكافحة الفقر بكل أبعاده، من خلال استحداثها لآليات تشغيل جديدة، والاهتمام بالصحة والتعليم ومحو الأمية وتمكين المرأة.

وأما الجانب البيئي فقد شهد هو الآخر تطورا ملحوظا عبر تنفيذ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD، والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، كما عرف التشريع البيئي انتعاشا بعدة قوانين ومراسيم تكيّفا مع القضايا البيئية.

الفصل الرابع:

تقييم الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر

تمهيد

تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية المحددة الآجال، غاية عالمية وضعت لتحقيق الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة منذ إعلان الألفية سنة 2000.

وبعد أن تناولنا في الفصل السابق استراتيجية الجزائر في إطار تفعيل التنمية المستدامة تزامنا مع مطلع الألفية الثالثة لبلوغ تلك الأهداف، سنحاول من خلال هذا الفصل رصد حصيلة هذه الاستراتيجية من خلال تتبع التطور الكمي والنمو الرقمي لمختلف الأهداف الإنمائية ومستوى إنجازها في الجزائر.

الفصل الرابع: تقييم الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر

1-الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

لقد تمحورت الأهداف الثمانية للألفية حول هدف الإقلال من الفقر، حيث تمت صياغة الهدف الرئيسي الأول في إطار المنهجية الكمية لقياس الفقر، بينما تمت صياغة الأهداف الأخرى في إطار منهجية الاستطاعة لتحليل الفقر.[1]

وحسب مساعي الأهداف الانمائية للألفية، إن المؤشرات التي يمكن من خلالها القضاء على الفقر والجوع تتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وتوفير فرص العمل اللائق لكلا الجنسين على حد سواء، ومن ثم تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.

1-1-تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015

إن مكافحة الفقر في الجزائر أصبح يشكل بعدا هاما وتحديا أساسيا موازاة مع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في أواخر الثمانينات، ومع الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشها المجتمع الجزائري في سنوات التسعينات، مما نتج عنها الزيادة في معدلات البطالة وعدم السيطرة على القدرة الشرائية. حيث تضاعفت معدلات الفقر العامة خاصة في الفترة ما بين سنتي 1988 و1995 من 8.1% إلى 14.1%. ثم تراجعت بعد تلك الفترة إلى أن بلغت 5.7% سنة 2005 مرورا بـ12.1%عام 2000.[2]

[1] علي عبد القادر علي (2003): أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سلسلة الحلقات النقاشية الدورية السنوية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص2.

[2] Ministère de L'emploi et de la Solidarité Nationale (2006) : Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, op.cit. p 29.

1-1-1- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)

إن هذا المؤشر يمثل خط (عتبة) الفقر المطلق بِغَض النظر عن توزيع مؤشر الرفاهية، فهو يعني الحد الأدنى من السلع والخدمات التي تضمن بقاء الأشخاص.

جدول رقم 17: نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية) في الجزائر

السنوات	1988	1990	2000	2005	2008	2009
السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم (%)	1.9	1.7	0.8	0.6	0.5	0.5

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit. p24.

انخفضت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم في الجزائر بحوالي الثلثين في الفترة من 1988 إلى2005 من 1.9% إلى 0.6%.

لقد تحقق الهدف الإنمائي الأول بالفعل حسب الاحصائيات المبينة، وأما فيما يخص الفقر المدقع كما حددته الأهداف الإنمائية للألفية و بـ 1.90 دولار يظل هامشيا من السهولة القضاء عليه.

2-1-1 مؤشر انحراف الفقر

يُعبر عمق أو فجوة الفقر على مدى انحراف متوسط دخل الأسر الفقيرة عن مستوى خط الفقر(عتبة الفقر)، حيث أنه يقيس عمق الفقر في المجتمع ويحسب من خلال العلاقة (انتشار الفقر* عمقه).

الشكل البياني رقم 29: تطور مؤشر انحراف الفقر بالنسبة لعتبة الفقر الغذائي في الجزائر

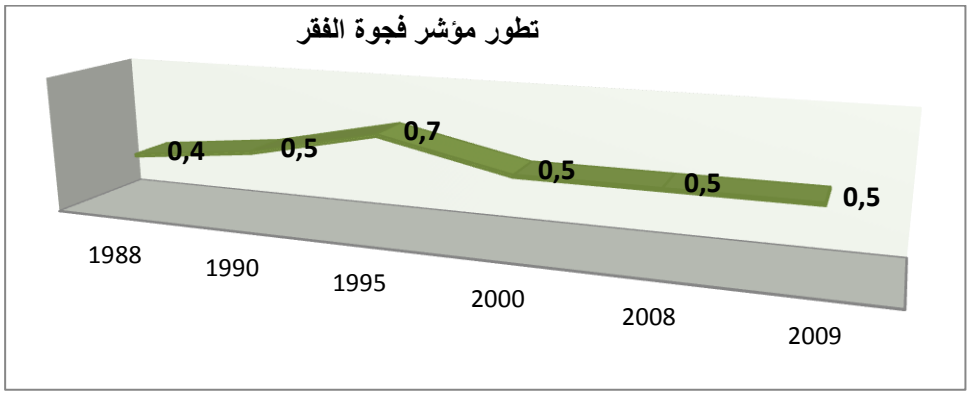

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit. p25.
L'année 1995 : Le Gouvernement Algérien (2005) : op.cit. p17.

يبدو الفرق واضحا بين منحى السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد وبين مدى انحراف متوسط دخل العائلات عن عتبة الفقر، فبينما تمكنت الجزائر من خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا نجد أن مؤشر انحراف الفقر عن العتبة يبقى مستقرا عند القيمة 0.5 منذ سنة 2000، مما يبرز عدم اعتبار دولار واحد في اليوم كمؤشر يعكس مستوى الفقر الحقيقي أو نسبة السكان الأشد فقرا.

3-1-1 حصة أفقر 20% من السكان من الاستهلاك الوطني

يعكس هذا المؤشر عدالة توزيع نفقات الاستهلاك بين فئات المجتمع المقسمة إلى خمس فئات، حيث تمثل كل فئة منها بـ 20% من مجموع السكان، فكلما ارتفع نصيب أفقر 20% من السكان من الاستهلاك الوطني دل ذلك على عدالة التوزيع وتخفيض عدد الفقراء في المجتمع.

وحسب توزيع نصيب الاستهلاك الوطني للكميات الخمس، يلاحظ انخاض في حصة الاستهلاك للخُميس الأغنى من السكان في المجال الزماني 2000/1988، بفارق قارب 4%، مما أدى إلى ارتفاع نسبي في حصص نسب الاستهلاك الوطني لدى الخميسيات الأربع الأولى، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم 30: التوزيع النسبي للاستهلاك الوطني حسب الكميات الخماسية والسنوات (%) في الجزائر من 1988 إلى 2011

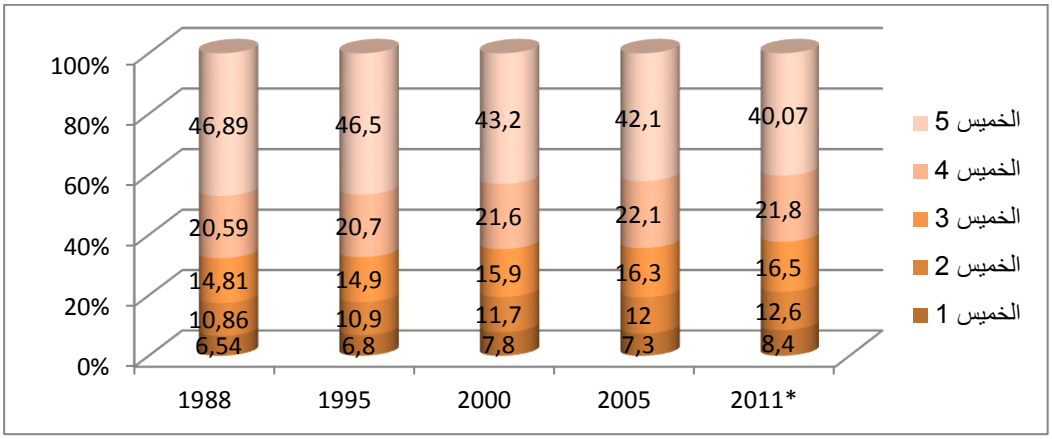

المصدر: Ministère de L'emploi et de la Solidarité Nationale, CENEAP (2006) : Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, Synthèse, p37.

* : ONS (2011) : Collections Statistiques N° 183 Série S : Statistiques Sociales, Enquête sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages 2011, p25.

وبالرغم من انخفاض حصة أغنى 20% من السكان، فإن حصة استهلاكهم فاقت ستة أضعاف استهلاك أفقر 20% من السكان سنة 2000 و2005، مما يدل على أن توزيع الدخل رغم تحسنه الطفيف إلا أنه لا يزال مستواه غير عادل بين مختلف الكميات.

عرف نصيب الخميس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني تطورا ملحوظا بين عامي 1988 و2000، من 6.5% إلى 7.8%، لينخفض نسبيا بعد ذلك أين بلغ سنة 2005 القيمة 7.3%، ليستأنف من جديد انتعاشه، حيث بلغ 7.5% سنة 2009 وصولا إلى القيمة 8.4% سنة 2011. مثلما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل البياني رقم 31: تطور نصيب أفقر 20% من السكان الجزائريين كنسبة من الاستهلاك الوطني من 1988 إلى 2011

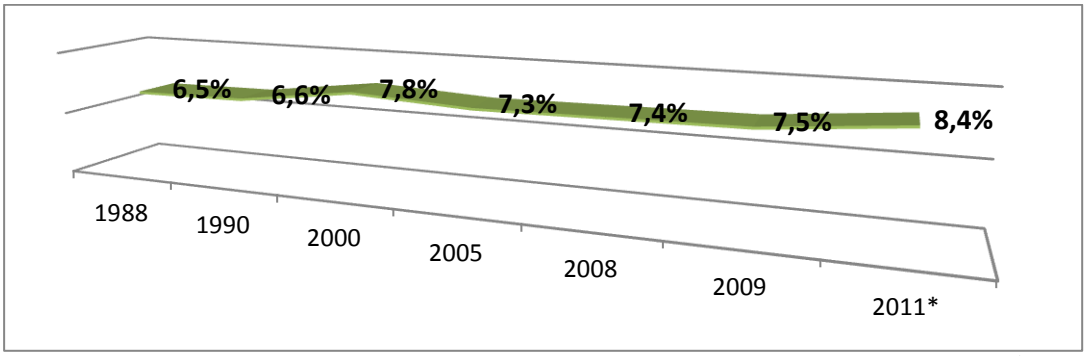

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit.p26.
* : ONS (2011) : Collections Statistiques N° 183, op.cit. p25.

1-2- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

لقد نفّذت الجزائر عدة برامج في إطار مكافحة الفقر والتهميش، من خلال استحداث مناصب شغل وخلق فرص عمل عن طريق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، الذي تم من خلاله توفير 1.290.500 شغل، مما أدى إلى انخفاض في نسب البطالة في الفترة نفسها بفارق خمسة نقاط مئوية من 15.3% إلى 10.2%، رغم عدد طلبات العمل المتزايدة باستمرار والتي تجاوزت 166%، حيث سجلت الوكالة الوطنية للتشغيل حوالي 170858 طلب سنة 2009 بعدما كان لا يتعدى نفس العدد 64092 طلب عام 2005. ويعود هذا الارتفاع في عدد البطالين بالدرجة الأولى إلى توافد خريجي الجامعات سنويا إلى سوق العمل.

جدول رقم 18: تطور أهم مؤشرات التشغيل والبطالة في الجزائر من 2005 إلى 2014

المؤشر	2005*	2009**	2014***
الفئة الشغيلة	8044220	9472000	10239000
منهم نساء	1173873	1447000	1722000
عدد البطالين	1448288	1072000	1214000
الفئة النشطة	9492508	10544000	11453000
منهم نساء	1447045	/	2078000
معدل العمالة	%34.7	%37.2	%40.7
معدل الشغل	%24.7	%26.9	%26
معدل البطالة	%15.3	%10.2	%10.6

المصدر: * : ONS (2005) : Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2005, p 1.
** : ONS (2009) : Emploi & Chômage Au 4ème Trimestre 2009, p 1.
*** : ONS (2014) : Activité, Emploi & Chômage en Septembre 2014, N° 683, pp 1-2.

لقد ارتفعت مشاركة النساء في سوق العمل بمعدل 21% في المجال الزماني 2009/2005 بحوالي 253500 منصب جديد، حيث بلغت نسبة العاملات 15.3% من مجموع المشتغلين سنة 2009، بعدما كانت تبلغ 14.5% سنة 2005.

وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن مؤشرات توفير مناصب الشغل تقاس من خلال:

1-2-1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد العامل (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011)

يقيس مؤشر معدل نمو الناتج الإجمالي لكل فرد عامل في اقتصاد ما التقدم المحرز على صعيد توفير مناصب الشغل المنتجة، ومثلما يوضحه الجدول الموالي، فإن نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي شهد تذبذبا في قيمته المطلقة للفترة الفاصلة بين عامي 2000 و2015، حيث تراوح بين أقصى قيمة سنة 2003 بـ 49.360 و43.920 عام 2009، ليبلغ القيمة 46.584 سنة 2015، وفي المقابل نرى الارتفاع المستمر في عدد العمالة طيلة نفس الفترة. مما يبين ضعف العلاقة ما بين نمو الناتج المحلي الخام وتوفير فرص العمل، وهذا يدل على تفاقم خلق مناصب

الشغل غير المنتجة في الجزائر، الأمر الذي تحاول الجزائر تداركه من خلال إطلاق سياسات وبرامج للتشغيل موجهة بالدرجة الأولى إلى البطالين.

جدول رقم 19: تطور عدد السكان العاملين ومعدل نمو الناتج المحلي الخام لكل فرد عامل في الجزائر (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011)

السنة	عدد العاملين	نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام*	معدل النمو (%)	السنة	عدد العاملين	نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام*	معدل النمو (%)
1999	/	46332	/	2007	8594000	46114	**2,80**
2000	5725921	48964	**5,68**	2008	9146000	44709	**-3,05**
2001	6228772	48175	**-1,61**	2009	9472000	43920	**-1,76**
2002		48637	**0,96**	2010	9735000	44194	**0,62**
2003	6700000	49360	**1,49**	2011	9599000	44352	**0,36**
2004	7800000	47957	**-2,84**	2012	10170000	45288	**2,11**
2005	8100000	46762	**-2,49**	2013	10788000	44970	**-0,70**
2006	8868800	44857	**-4,07**	2014	10239000	45664	**1,54**

المصدر: *** :** Organisation Internationale du Travail, indicateurs-clés de la base de données sur le marché du travailhttp://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD?locations=DZ

الشكل البياني رقم 32: تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام (%) للفرد العامل في الجزائر (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام (2011) للفترة 2000-2015

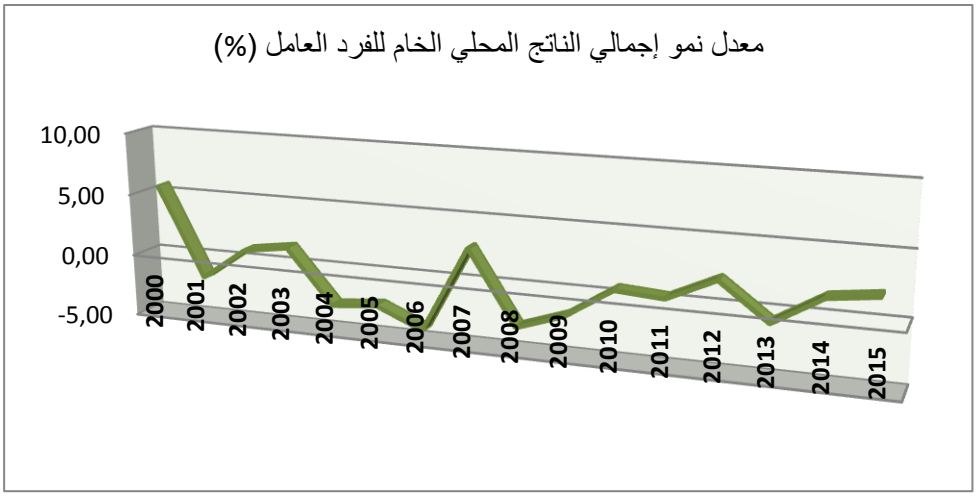

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي (معطيات الجدول رقم 17) http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD?locations=DZ

1-2-2- نسبة السكان العاملين إلى إجمالي عدد السكان

يعرف هذا المؤشر بمعدل التشغيل (Taux d'Occupation) ويقاس من خلال نسبة السكان المشتغلين إلى إجمالي السكان.

عرفت معدلات التشغيل في الجزائر ارتفاعا قارب ثمانية نقاط مئوية منذ سنة 2000 إلى غاية 2013، نتيجة للسياسات المنتهجة في إطار مكافحة البطالة وتوفير فرص الشغل بمختلف الصيغ، حيث قُدرت نسبة السكان المشتغلين إلى العدد الاجمالي للسكان بـ28% سنة 2013، بعدما كانت تبلغ 20.5% عام 2000،[1] ومن جهتها شهدت معدلات التشغيل النسوية زيادة بلغت 3% بين سنتي 2008 و2015 من 15.6%[2] إلى 18.3%.[3]

الشكل البياني رقم 33: تطور نسب السكان العاملين إلى إجمالي عدد السكان في الجزائر للفترة 1990-2015

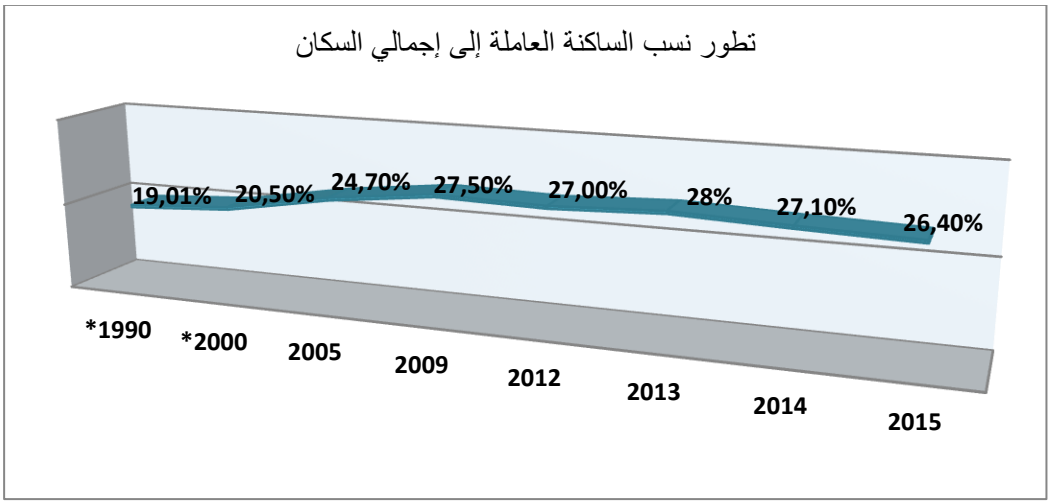

المصدر: ONS, Statistiques Sociales, Emploi et Chômage (déférentes années), www.ons.dz/IMG/emploietchomage.
* : Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit. p29.

كما تجدر الإشارة إلى كل من المستخدمين والخواص ساهما في ارتفاع عدد السكان المشتغلين، حيث قدرت الزيادة الصافية المطلقة بين سنتي 2012 و2013 حوالي 235000 بقيمة نسبية بلغت 8.2%، إلى جانب عدد

[1] Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit. p29.
[2] ONS (2008) : Statistiques Sociales, Emploi et Chômage (au Quatrième Trimestre 2008), p 1.
[3] ONS (2015) : Statistiques Sociales N° 726, Activité, Emploi & Chômage en Septembre 2015, p 1.

مناصب الشغل التي تم استحداثها خلال الفترة 2008/2004 والمقدرة بـ 4269170 منصب شغل بين دائم ومؤقت.

وعلى الرغم من أن نسب السكان العاملين إلى العدد الكلي للسكان تنمو نموا مستمرا إلا أن مستواها يبقى متدنيا، ما يعكس بقاء مشكل البطالة قائما والذي يعد تحديا أساسيا لمواصلة مسيرة التنمية وهذا بالرغم من خفض نسب البطالة إلى 9.8% سنة 2014، بعدما كانت مرتفعة ارتفاعا معتبرا في مطلع الألفية الثالثة حين قدرت بـ 29.77% في سنة 2000/1999.[1]

1-2-3 نسبة السكان العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين

سجلت نسبة المشتغلين المستقلين أكثر من ثلث مجموع العاملين سنة 2009 ببلوغها القيمة 34.2%، وإن تراجعت بنحو ما يقارب ستة نقاط مئوية مقارنة بسنة 2006 إلا أنها تبقى معتبرة.

جدول رقم 20: تطور نسبة السكان العاملين لحسابهم الخاص إلى العدد الإجمالي للسكان العاملين في الجزائر

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة (%)	34.4	39.9	34.9	34.2	34.2

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit. p30.

إن هذه النسبة من العاملين لحسابهم الخاص راجعة إلى الجهود المبذولة من طرف الجزائر تجاه تشجيع الشباب البطال خاصة في ترقية روح المقاولاتية وتحفيز الروح الاستثمارية، والمتمثلة أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم خلقها ودعمها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكذا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ناهيك عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[1] ONS (2000) : Statistiques Sociales, emploi et Chômage entre 1997 et 2000. p 1.

1-3- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015

إن أكثر من نصف وفيات أطفال العالم سببها راجع إلى سوء التغذية، فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يكونون أكثر عرضة للأمراض. ولهذا فإن حدوث انخفاض في معدل انتشار سوء التغذية يسهم في تحقيق هدف خفض وفيات الأطفال. حيث تتمثل الغاية الثالثة من الهدف الإنمائي الأول في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى مستوى 50% بين عامي 1990 و2015، ويتجلى ذلك من خلال تقليص نسبة الأطفال ناقصي الوزن، وكذا نسبة السكان الذين ليس بإمكانهم الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية المقدر بـ 2100 حريرة.

هذا وقد صُنفت الجزائر فيما يخص المؤشرات الثلاث المتعلقة بسوء التغذية ضمن البلدان ذات المعدلات الضعيفة وفقا للمعايير الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية.[1]

1-3-1- عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات

عرف تطور نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن بالنسبة لأعمارهم انخفاضا بحوالي ¾ في العشرية 2008/1998 من 13% إلى 3.7%،[2] لتبلغ 3% سنة 2013، أين عرفت أقصى قيمة لها لدى الأطفال البالغين أقل من خمسة أشهر بـ 7.1% متبوعة بالذين تتراوح أعمارهم بين 48-59 شهرا بنسبة 3%، فيما قدرت أدنى نسبة بـ 1.7% لدى الأطفال البالغين بين 12 و23 شهرا. كما عرفت نفس النسبة ارتفاعا لدى الأسر الأشد فقرا بنسبة 3.9% مقابل 2.3% عند العائلات الغنية. بالإضافة إلى بقاء الفوارق الجهوية على ماهي عليه حيث سجلت نسبة الأطفال ناقصي الوزن 3.4% في المناطق الحضرية بينما لا تتعدى نقس النسبة 2.8% في الأرياف.[3]

[1] CNES (2016) :op.cit.p84.
[2] CNES (2009) : Rapport National sur le Développement Humain 2008, Algérie, p48.
[3] MSPRH (2015): MICS 2012-2013, op.cit.p63.

الشكل البياني رقم 34: تطور نسب الأطفال الأقل من 5 سنوات ناقصي الوزن من 1995 إلى 2013 في الجزائر

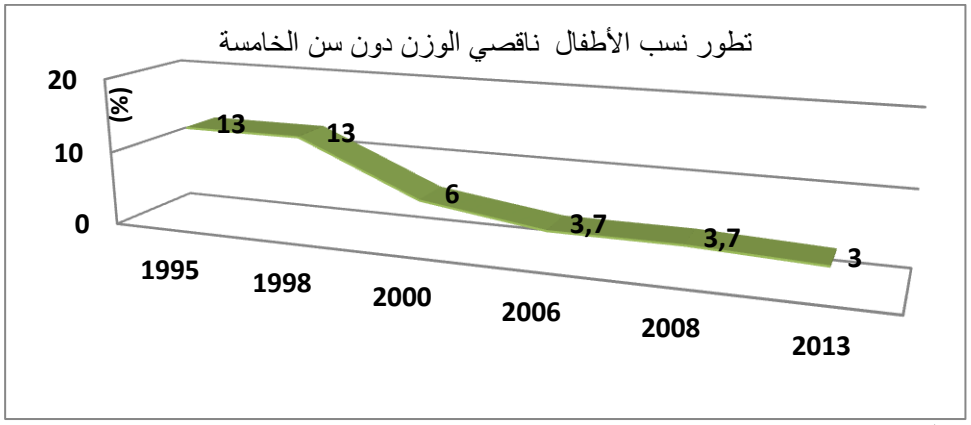

المصدر: 1995/2006 : CNES (2008) : RNDH 2007, p42.
1998/2008 : CNES (2009) : RNDH 2008, p48.
2000 : CNES (2016) : RNDH 2013-2015, p84.
2013 : MSPR(2015) : MICS 2012/2013, p63.

يعكس هذا الانخفاض تغيرا كبيرا في النظام الغذائي بالجزائر مما قد ينتج عنه تحديا بالنسبة للصحة العامة. ويؤكد الالتزام التام بالوقاية خاصة فيما يتعلق بصحة الأطفال وترقية الرعاية الصحية.

وبهذا تكون الجزائر قد حققت هذه الغاية قبل آجالها المحددة. حيث تم تخفيض نسبة الأطفال الأقل من 5 سنوات ناقصي الوزن من 13% في 1995 إلى 3.7% عام 2006 حسب ما تنص عليه إنمائيا إلى النصف من 1990 إلى 2015.

1-3-2-نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية

إن الحد الأدنى من السعرات الحرارية والمحدد بـ 2100 سعرة حرارية للشخص الواحد يوميا يمثل العتبة المعتمدة في الجزائر لقياس الفقر الغذائي، وعليه فإن نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الغذائية (نسبة الفقر الغذائي) قد انخفضت إلى أقل من النصف بين عامي1995 و2004 من 5.7 % إلى 1.6%،[1] وبالتالي تكون الجزائر قد حققت بلوغ هذه الغاية سنة 2004 أي قبل أوانها المحدد إلى غاية 2015.

[1] Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit. p41.

و يعود الفضل في ذلك لبرنامج التنمية البشرية الذي أصبح من أولويات التنمية في الجزائر وما يحمل في طياته من القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد بما فيه من فقر الغذاء وسوء التغذية، فإلى جانب البرنامج التكميلي لدعم النمو لـ 2005-2009 الذي خصص لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية مبلغ 300 مليار دج، نجد برنامج الاستثمارات العمومية لـ 2010-2014 الذي وجهت 40% من ميزانيته للتنمية البشرية التي مست قطاعي التربية والتكوين على غرار قطاعات الفلاحة والصحة والسكن، كما خصص 360 مليار دج من أجل توفير مناصب الشغل في إطار القضاء على البطالة من خلال توظيف حاملي الشهادات ودعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة، مما أدى إلى تحسن مؤشرات القضاء على البطالة التي انخفضت من 29% سنة 2000 إلى قرابة 10% في 2014.

بالإضافة إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي من خلال تسطير البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ناهيك عن برنامجي التجديد الفلاحي وتجديد الاقتصاد الفلاحي الآنف ذكرهم في الفصل السابق.

2-الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

يعد التعليم محركا قويا للتنمية وأحد أقوى الأدوات لتحسين الصحة ومحو الفوارق بين الجنسين وتحقيق السلام ونشر الاستقرار. فالاستثمار في رأس المال البشري من خلال تعميم التعليم وإجباريته لكلا الجنسين والقضاء على الأمية يعد القاعدة الأساسية للنهوض بالأمم والمجتمعات، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة المرجوة.

ومن منظور الأهداف الإنمائية للألفية يتحقق هدف تعميم التعليم ويقاس من خلال نسبة كل من المتمدرسين في التعليم الابتدائي، والذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي، إلى جانب إلمام الفئة الشابة البالغة 15-24 سنة للقراءة والكتابة عند كلا الجنسين.

2-1- كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015

أولت الجزائر منذ حيازتها على الاستقلال قطاع التعليم اهتماما أساسيا من خلال تطبيق سياسات وبرامج تنموية متعددة، تعلقت ليس فقط باستدراك التأخير المسجل طيلة الفترة الاستعمارية وتأمين مجانية التعليم لكل الأطفال في سن التمدرس، وإنما أيضا تدعيم قطاع التربية بالمعدات المادية والبشرية اللازمة على غرار إنشاء الهياكل القاعدية والاجتماعية وتوفير التأطير المناسب.

2-1 صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

بلغت نسبة التمدرس في الجزائر للأطفال البالغين ست سنوات 98.5% في السنة الدراسية 2014/2013 بعدما كانت لا تتعدى 43% في 1966،[1] هذه النسبة جعلت الجزائر تضاهي في مستواها بعض الدول المتقدمة في بلوغها لأقصى نسب التمدرس. وحازت بذلك الإناث البالغات 6 سنوات على نسبة قدرت بـ98.9%.

هذا وكرست الجزائر مجهوداتها في إطار تعميم التعليم التحضيري الذي يشمل الأطفال البالغين سن 5 سنوات، حيث تم استفادة ما نسبته 75% من الأطفال في العمر الخامس للسنة الدراسية 2010/2009. وحسب المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2013/2012 فإن 50% من الأطفال المسجلين في السنة الأولى ابتدائية كانوا مسجلين في التعليم التحضيري طيلة السنة السابقة، كما سجلت بعض النقائص فيما يخص نقص التأطير المتخصص، حيث أن أقل من 10% من مربيي هذا الطور حاصلين على شهادات التعليم العالي المتمثلة في الليسانس، وأن غالبية مربيي التعليم التحضيري في المدارس العمومية (74.6%) منحدرين من المدارس الابتدائية الكلاسيكية مما يحول دون بلوغ المغزى الحقيقي من التعليم التحضيري.[2]

[1] CNES (2016): RNDH 2013-2015, op.cit. p 51.
[2] CNES (2016): RNDH 2013-2015, ibid. pp. 51 26.

2-2 نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الابتدائي الأول ويصلون إلى الصف الخامس

إن الهدف من هذا المؤشر هو معرفة مدى مزاولة الدراسة إلى غاية الوصول إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي والمواظبة على ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبتي الرسوب والتسرب المدرسيين التي عرفت تراجعا في السنوات الماضية إلى نصف مستواها خلال الفترة 2008/2000، حيث بلغت كل من نسبة الرسوب والتسرب 9% و1.8% على التوالي عام 2008، مما أدى إلى تحسن نسب النجاح العامة في امتحانات اجتياز المرحلة الابتدائية بـ 7 نقاط بين 2006 و2008 ببلوغها 91% سنة 2008.[1]

كما حذت نسب التلاميذ المتمدرسين في السنة الأولى إلى غاية وصولهم للسنة الخامسة من التعليم الابتدائي حذو تطور نسب تمدرس التلاميذ البالغين 6 سنوات، حيث بلغت نسبهم 97.6% سنة 2013 بالتساوي بين الجنسين، بعدما كانت تقدر بـ95% سنة 2000/1999، وبفارق قارب 3 نقاط مئوية بين التشتتين الحضري والريفي بـ98.6% و95.6% على التوالي.[2]

2-3 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور البالغين 15-24 سنة

يعني هذا المعدل نسبة الفئة العمرية الشابة البالغة 15-24 سنة التي تحسن القراءة والكتابة أي المتعلمة.

ارتفعت حصة المنتمين إلى الفئة العمرية 15-24 سنة منذ 1966 إلى أكثر من الثلث (+37%) من 15.8% إلى 21.8% في 2008. فيما شكلت أقل من خمس السكان في 2014 ببلوغها 17.5% وحسب التقديرات فإن حصة هذه الفئة ستواصل في الانخفاض إلى غاية 2025 نتيجة الانخفاض الذي عرفه معدل المواليد في سنوات التسعينات.

إن أزمة الأمية في الجزائر تعود جذورها إلى الحقبة الاستعمارية، أين بلغت غداة الاستقلال 85%. وبفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار تعميم التعليم والقضاء على الأمية، على غرار التعليم الاجباري والمجاني

[1] CNES (2016): RNDH 2013-2015, ibid. p28.
[2] MSPRH (2015) : MICS 2012-2013, op.cit.p179.

سمحت بتقليص نسب الأمية بمقدار الثلثين من 75% منها 85% للإناث سنة 1966 إلى 21.39% في سنة 2005.[1]

وللقضاء على أمية البالغين 15-24 سنة وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية وُضعت استراتيجية وطنية لتعميم الالمام بالقراءة والكتابة في يناير2007 خُصص لها 48.6 مليار دج، تهدف إلى تخفيض نسب الأمية إلى 50% سنة 2012 وصولا إلى القضاء التام عليها في سنة 2016. حيث تولى فيها الأولوية للسكان المنتمين للفئة العمرية 15-49 سنة.

بالرغم من الفارق البارز بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عند الذكور البالغين 15-24 سنة مقارنة بها لدى الإناث في نفس الفئة، إلا أنها في تطور مستمر، حيث انتقلت من 74.2% سنة 1997 إلى 90.1% سنة 2002 لدى العدد الإجمالي، بفارق معتبر لصالح الذكور قدر بـ 24% في 1997 و8% في 2002،[2] وحسب المسح العنقودي المتعدد المؤشرات فقد تحسنت نسبة النساء المتعلمات البالغات 15-24 سنة حيث بلغت 92.8% عام 2013.

3-الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أصبح مفهوم المساواة بين الجنسين من خلال تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة، وخاصة في مجال التنمية إذ بات هدفا رئيسيا لبلوغ التنمية الشاملة والمستدامة، حيث يتمحور مبدأ تمكين المرأة حول تشجيع المرأة على المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية في جميع الأصعدة، وذلك من خلال تطبيق مبدأ المساواة بينها وبين الرجل، كممارستها لكل صلاحياتها وقدراتها في مختلف القطاعات.

[1] Ministère de L'emploi et de la Solidarité Nationale, CENEAP (2006) : op.cit. p38.
[2] Le Gouvernement Algérien (2005): op.cit. p30.

وحسب مساعي الأهداف الإنمائية للألفية يتأتى تمكين المرأة اجتماعيا من خلال التعليم عن طريق إزالة الفوارق بين الجنسين في كل الأطوار التعليمية، وأما اقتصاديا من خلال نسب العمالة النسوية خارج القطاع الفلاحي وسياسيا من خلال حيازة المرأة على المناصب السامية في الدولة على غرار البرلمان.

وفي سياق التمكين السياسي للمرأة طالب مؤتمر "بكين 1995" بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة ودعا إلى ضرورة رفع التمثيل النسوي إلى نسبة لا تقل عن 30% ببلوغ العام 2005، واتخذت عدد من الدول العربية قرارت متقدمة في هذا الصدد على غرار الجزائر.

ويقاس هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من منظور الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إزالة جميع الفوارق بين الجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم خلال أجل لا يتعدى عام 2015، اعتمادا على مؤشر نسبة البنات إلى البنين (نسبة الأنوثة) في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، إلى جانب دعم المرأة وتمكينها من حقوقها في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتقاس من خلال نسبة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي وكذا نسبة المقاعد التي تشغلها في البرلمان.

3-1 نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

نتيجة لتراجع معدلات المواليد طيلة سنوات التسعينات، انخفض عدد التلاميذ بمعدل 1.2% بين عامي 2006 و2008 منتقلا من 7558000 إلى 7379000 تلميذ موزعين إلى 44.1% في التعليم الابتدائي، 42.8% في المتوسط و13.1% في التعليم الثانوي.[1]

الجدول رقم 21: تطور نسبة الأنوثة (%) في مختلف الأطوار التعليمية في الجزائر من 1991 إلى 2010

السنة	1991*	2001/2000	2006/2005	2010/2009
ابتدائي (%)	81	88	89	90
متوسط (%)	71	93	96	95
ثانوي (%)	87	128	140	140

المصدر: * : Ministère de L'emploi et de la Solidarité Nationale, CENEAP (2006) : op.cit. p38.

[1] CNES (2016): RNDH 2013-2015, ibid, p27.

تطورت نسبة الأنوثة لدى المتمدرسين عند كل الأطوار التعليمية عبر السنوات الدراسية، كما يلاحظ أيضا تفوق عدد الجنس الأنثوي على نظيره في مرحلة التعليم الثانوي. وهذا راجع إلى تخلي الذكور مبكرا عن الدراسة متوجهون إلى الحياة العملية، حيث اجتازت نسبة الإناث إلى الذكور 100% منذ بداية الألفية الثالثة بالغة 128% سنة 2000، مواصلة في التصاعد التدريجي أين بلغت 140% منذ عام 2005 والتي تعد من أعلى النسب العالمية، وهذا يدل على أن الجزائر أحرزت هذا الهدف منذ بداية انطلاقه.

وأما فيما يخص التعليم العالي فقد عرف نموا مطردا في نسبة الإناث إلى الذكور حيث انتقلت من 108.17% سنة 2004 إلى 149% في 2008، فيما بلغت نفس النسبة في قطاع التكوين المهني القيمة 97%.[1]

ومن خلال رصد الأرقام السابقة يتبين أن الجزائر حققت المساواة بين الجنسين في مختلف الأطوار التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية وذلك قبل الآجال المحددة من طرف الأهداف الإنمائية للألفية، بل وأن نسبة الإناث تتعدى نسبة الذكور في مختلف المراحل التعليمية.

3-2 حصة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي

ارتفعت نسبة معدلات النشاط النسوية بما يقارب 14 نقطة مئوية بين 1977 و2013 من 5.2% إلى 19% بقيمة عددية بلغت 2275000 سنة 2013.[2] وبالرغم من هذا التزايد إلا أنها تبقى ضعيفة موازاة مع نسب نشاط الرجال.

[1] CNES (2016): RNDH 2013-2015, ibid.
[2] ONS (2013) : Collections Statistiques N°185, op.cit.p10.

وعن معدلات التشغيل يلاحظ أنها ارتفعت هي الأخرى مما يعكس ولوج المرأة عالم الشغل عكس ما كانت عليه في السنوات الماضية، حيث قدرت نسبة النساء المشتغلات سنة 2013 بـ17.6% من إجمالي المشتغلين بالغة العدد 1904000 بتفاوت بلغ 5نقاط مئوية بين القطاعين الحضري والريفي بـ15.5%و10.2% على الترتيب.[1]

وأما إذا وزعت نسب المشتغلات حسب قطاعات النشاط الاقتصادية فإن ما يعادل ثلثهن يشتغلن في قطاع الخدمات بنسبة 63% الذي يضم كل من الادارة العمومية، الدفاع، التربية، الصحة والخدمات الاجتماعية والشخصية، ويليه قطاع الصناعة بنسبة 19%، في حين بلغت حصة النساء المشتغلات في القطاع الزراعي 4.4% فقط سنة 2013. مثلما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم 35: التوزيع النسبي للمشتغلات حسب قطاع النشاط الاقتصادي لسنة 2013 في الجزائر

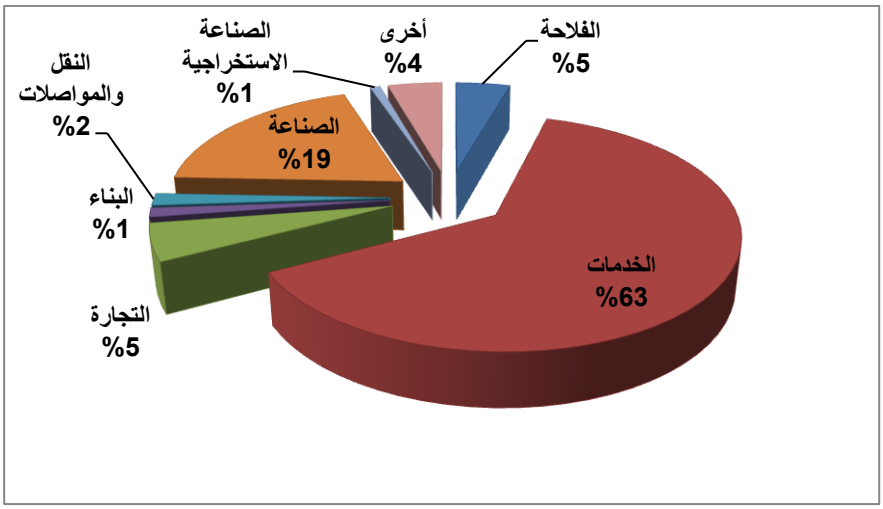

المصدر: ONS (2013) : Collections Statistiques N°185, op.cit.p16.

[1] ONS (2013) : Collections Statistiques N°185, ibid.p14.

بالرغم من ارتفاع المستوى التعليمي الذي حققته المرأة الجزائرية وولوجها عالم الشغل بمختلف مجالاته، إلا أن نسب النساء اللائي يشتغلن خارج القطاع الزراعي تبقى متدنية رغم تحسنها، حيث انتقلت من 13% عام 2001 إلى 18%سنة 2013 بفارق 5 نقاط مئوية.

الجدول رقم 22: تطور نسبة النساء العاملات خارج قطاع الزراعة في الجزائر من 2001 إلى 2013

السنة	2001	2003	2004	2007	2013
نسبة النساء العاملات خارج قطاع الزراعة (%)	13	14	15	17	18

المصدر: Les Indicateurs de Développement Durable http://data.albankaldawli.org/indicator

وتجدر الاشارة إلى أن الكثير من الأعمال المأجورة التي تشتغلها النسوة في المنازل لمساعدة عائلاتها غير مصرح بها في البيانات والاحصائيات الرسمية، مما يؤثر في تطور النسب الحقيقية لمساهمة العمل النسوي في الأنشطة الاقتصادية.

3-3 نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء

من بين مساعي الأهداف الإنمائية للألفية تعزيز تمكين المرأة من خلال مبدأ المساواة بين الجنسين ولا سيما تمثيلها في المجالس البرلمانية وأرقى المناصب في الدولة.

تتمتع المرأة الجزائرية في ظل جمهورية الجزائر الديمقراطية من ممارسة حقوقها السياسية منذ الاستقلال ندًّا بالند إلى أخيها الرجل، سواء كناخبة أو كمرشحة، إذ أنها مارست حقها في الانتخاب منذ سنة 1962.

3-4-تطور مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والتشريعية

تضاعف ثلاث مرات عدد المترشحات في المجالس الشعبية البلدية لسنة 2002 مقارنة بسنة 1997، وكذا بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية التي عرفت فارقا معتبرا في عدد المترشحات بين الانتخابات المحلية لعامي 1997 و2002 الذي قارب ثلاثة أضعاف من 905 مترشحة عام 1997 إلى 2684 مترشحة سنة 2002.

وأما فيما تمثيل النساء في المجالس الشعبية البلدية والولائية فعرف هو الآخر قفزة نوعية بين الانتخابات المحلية لسنتي 1997 و2002 نتيجة للزيادة المعتبرة في عدد المترشحات مثلما يوضحه الشكلين البيانيين التاليين.

الشكل البياني رقم 36: تطور عدد النساء المترشحات في الانتخابات المحلية والتشريعية لسنتي 1997 و2002 في الجزائر

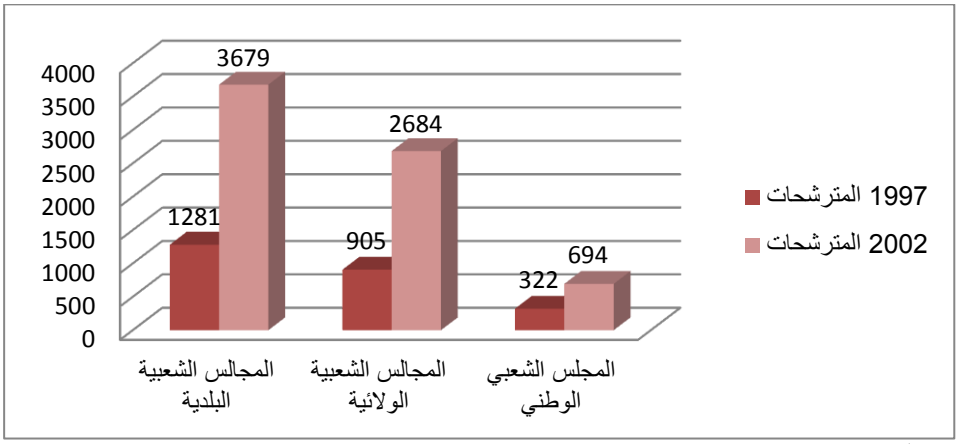

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2005): op.cit. p44.

الشكل البياني رقم 37: تطور التمثيل النسوي في الانتخابات المحلية والتشريعية لسنتي 1997 و2002 في الجزائر

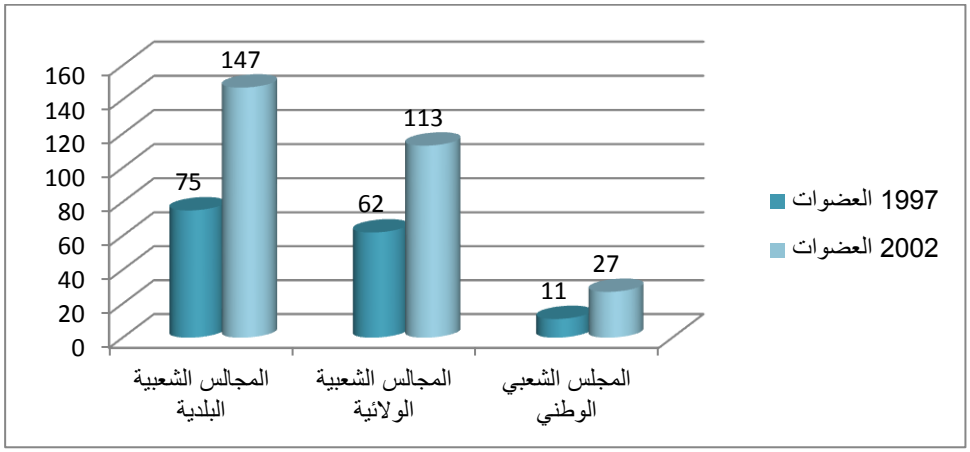

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2005): ibid. p44.

وبالرغم من نسبها المتدنية إلا أن المرأة الجزائرية أحرزت تقدما معتبرا في خوض غمار الحياة السياسية حيث بلغ عدد النساء الجزائريات في البرلمان بغرفتيه 30 نائبة في المجلس الشعبي الوطني بنسبة 7.71% و7 نائبات في مجلس الأمة بنسبة 5.14% من المناصب المشغولة.[1]

ومثلما يبينه الجدول الموالي فلقد فاقت نسبة التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري 30% سنة 2012 بعدما كانت لا تتعدى نفس النسبة سوى 8% سنة 2007 و2% عام 1990.

جدول رقم 23: تطور نسب التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري من 1990 إلى 2012

السنة	1990	1997	2002	2007	2012
نسبة النساء في البرلمان (%)	2	3	6	8	32

المصدر: http://data.albankaldawli.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?locations=DZ

وببلوغ نسبة المقاعد المشغولة من طرف النسوة احتلت الجزائر مرتبة متقدمة في التصنيف العالمي لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية، ممثلة في المرتبة 22 وفق التصنيف العالمي الخاص بمشاركة المرأة في البرلمان سنة 2012، بعدما كانت تحتل المرتبة 122 عام 2007.

ويعود الفضل في ذلك إلى تنفيذ القانون العضوي رقم 03/12 المتعلق بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة تماشيا مع التجارب المعمول بها في الدول الديمقراطية، حيث أضحت نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة خاصة البرلمان مؤشرا للحداثة والتنمية تأخذه بعين الاعتبار المؤسسات الدولية والمالية عند تعاملها مع الدول، مما جعل نتائج الانتخابات التي أجريت في شهر ماي 2012 قفزة كبيرة إلى الأمام من ناحية المساواة بين الجنسين، حيث تم انتخاب ما يقارب الثلث 145 امرأة في البرلمان من مجموع نوابه البالغ عددهم 462، بينما لم تتمكن في انتخابات 2007 إلا 31 امرأة من بين 389 نائبا من الوصول إلى مجلس النواب.

[1] Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p70.

كما دفع تطبيق قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الأحزاب السياسية الجزائرية إلى البحث عن مرشحات للانتخابات المقررة، فبعدما كانت المرأة في السابق مطلوبة أكثر كناخبة، أضحت اليوم نشارك بترشحها وعضويتها في الانتخابات المحلية والتشريعية، إذ حوالي 7647 مترشحة من بين 25800 مرشح يتنافسون على 462 مقعد في المجلس الشعبي الوطني، كما أن هناك إرادة سياسية داعمة لوصول النساء إلى البرلمان، ووجود خطاب سياسي إصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي، ويرى أن دعم مشاركة المرأة هو دعم للإصلاح السياسي.

هذا وحسب ما جاء في التقرير الأخير للمجلس الاجتماعي والاقتصادي في محوره الذي يخص تمكين المرأة على أن النساء يشكلن نسبة هامة من النخبة المثقفة في الجزائر حيث أنهن أصبحن يشكلن ما نسبته 61% من الحاصلين على شهادات التعليم العالي، وتمثل النساء أيضا 37% في سلك القضاء و50% في قطاع التربية و53% في القطاع الصحي و32% يتولين مسؤوليات سامية في الدولة، وحسب نفس التقرير أكد استفادة النساء من حماية خاصة من خلال ترسانة القوانين التي تحميهن من ظاهرة العنف بمختلف أشكاله.

4-الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

يعتبر الاهتمام بالصحة عامة وبصحة الأطفال خاصة من أبرز التحديات التي يواجهها القائمين على التنمية على الصعيد العالمي، خاصة في البلدان النامية والأقل نموا، مما جعل صحة الأطفال محور رابع هدف من الأهداف الثمانية الإنمائية، حيث يرتبط تحقيقه بتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين ما بين سنتي 1990 و2015، إلى جانب نسبة الأطفال البالغين أقل من سنة الملقحين ضد داء الحصبة.

4-1- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015

يتصدر الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة السياسات والبرامج المسطرة لتحقيق التنمية في الجزائر على غرار القانون 85-05 المؤرخ في 1985/12/16 المعدل والمتمم في سنة 1990 المتعلق بحماية الصحة،[1] من خلال مقاييس

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2008/08/03): العدد 44، ص 3.

حماية الأم والطفل، والحماية الصحية في الأوساط التربوية وكذا التخطيط العائلي الموجه لضمان التوازن العائلي والمحافظة على صحة الأم والطفل.[1]

4-1-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأطفال الرضع

انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع بـ 25.5 نقطة بالألف في المجال الزماني الواقع بين سنتي 1990 و2015 من 46.8‰ إلى 22.3‰، وكذلك بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات فقد انخفض في نفس الفترة من 55.7‰ سنة 1990 إلى 25.7 ‰عام 2015.

ورغم هذا الانخفاض الواضح لم تستطع الجزائر تحقيق بلوغ هدف خفض معدل وفيات الأطفال في آجاله المحددة، والمزمع تخفيضه إلى أن يصل إلى القيمة 15.6‰. لذلك ينبغي بذل المزيد من الجهود فيما يخص الاعتناء أكثر بالأمومة والطفولة.

الشكل البياني رقم 38: تطور كل من معدل وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة (‰) في الجزائر

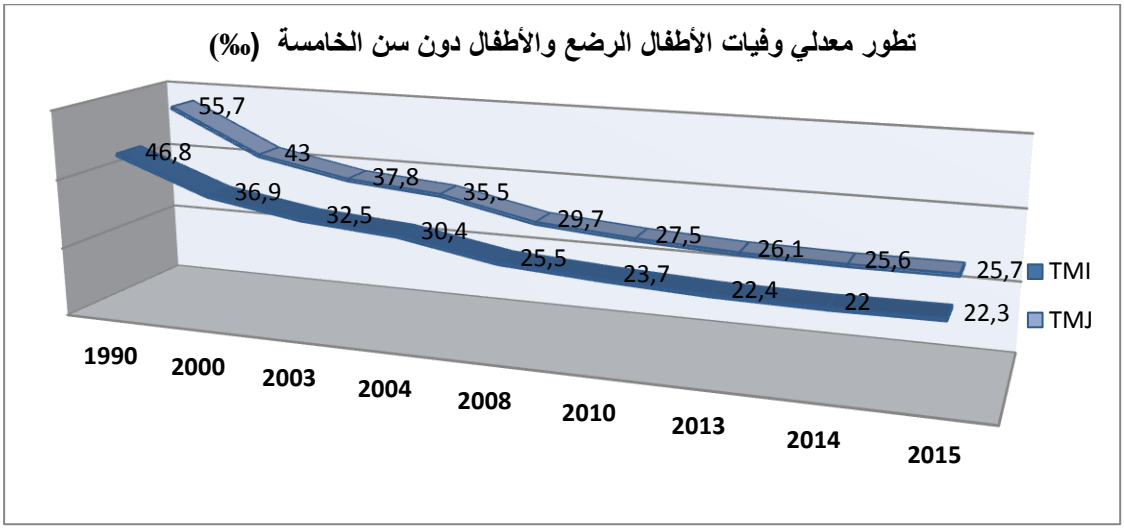

المصدر: ONS (2016) : Collection Statistique N°740, Démographie Algérienne 2015, p 05.

[1] Le Gouvernement Algérien (2010): ibid. p73.

4-3 نسبة الأطفال البالغين أقل من سنة الملقحين ضد داء الحصبة

يلعب التطعيم دورا أساسيا في تحقيق الغاية الثانية من الهدف الانمائي الرابع الذي يتمحور حول تخفيض وفيات الأطفال إلى الثلثين بين عامي 1990 و2015، حيث تم إنقاذ حياة الملايين من الأطفال في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية منذ إطلاق البرنامج الموسع للتلقيح عام 1974، فقد بلغت نسبة الأطفال البالغين أقل من سنة الملقحين ضد داء الحصبة 90.3% سنة 2013.[1] بعدما كانت يبلغ 92% سنة 2008.

الجدول رقم 24: تطور نسبة الأطفال البالغين أقل من سنة الملقحين ضد داء الحصبة في الجزائر

السنة	EASME 1992	MDG 1995	EDG 2000	EASF 2002	MICS3 2006	2008	*MICS4 2013
نسبة التلقيح ضد داء الحصبة (%)	86	77	83	90.6	90.5	92	90.3

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p76.
*: MSPRH (2015): MICS 2012 – 2013, op.cit. p83.

5-الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية

اهتمت الأهداف الإنمائية للألفية بالمرأة وجعلتها صوب غاياتها المرجوة من خلال تمكينها اقتصاديا وسياسيا وتفعيل دورها في المجتمع، ولكي يتحقق ذالك لابد من الاهتمام بصحة المرأة عموما والأم خصوصا من منطلق أن صحة المرأة لا تقتصر عليها فقط وإنما تؤثر أيضا على أفراد أسرتها، فتحسين صحة الأمهات من منظور الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف عند تخفيض معدلات وفياتهن إلى الثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و2015، وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.

5-1- تخفيض معدل وفيات الأمومة بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و2015

تسعى الجزائر ومنذ الاستقلال إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان الذي عرف نموا معتبرا خاصة في المناطق الشمالية للوطن. فمنذ عام 1984 وتزامنا مع إطلاق برنامج المكافحة ضد وفيات الأطفال إضافة إلى تحسين

[1] MSPRH (2015) : MICS 2012 – 2013, op.cit.p83.

الهياكل القاعدية الصحية والعلاج المجاني لكل شرائح المجتمع، وكذا برنامج تباعد الولادات تحسنت المنظومة الصحية بشكل واضح، وزاد الاهتمام بالصحة الانجابية والنفاسية.

تعمل الجزائر وفي إطار الأهداف الانمائية للألفية على مكافحة وفيات الأمهات التي كانت تعادل 117 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية سنة 1999، حيث مُثلت وفيات الأمهات بـ 9% من مجموع الوفيات العامة.[1]

وأما إذا قورنت هذه النسب بالمجال الجغرافي فإن المناطق الجنوبية تحوز على أكبر المعدلات بقيمة 210.58 وفاة /10^5 ولادة حية، في حين لم يبلغ نفس المعدل سوى 10/84.19[5] ولادة حية في المناطق الوسطى للبلاد. وقد انتقل معدل وفيات الأمهات إلى 60.3 لكل 100000 ولادة حية سنة 2014[2] بعدما كان يبلغ 10/113.8[5] ولادة حية في 2001 و10/86.2[5] ولادة حية سنة 2008[3]

الشكل البياني رقم 39: تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر من 1999 إلى 2014 (لكل 100.000 ولادة حية).

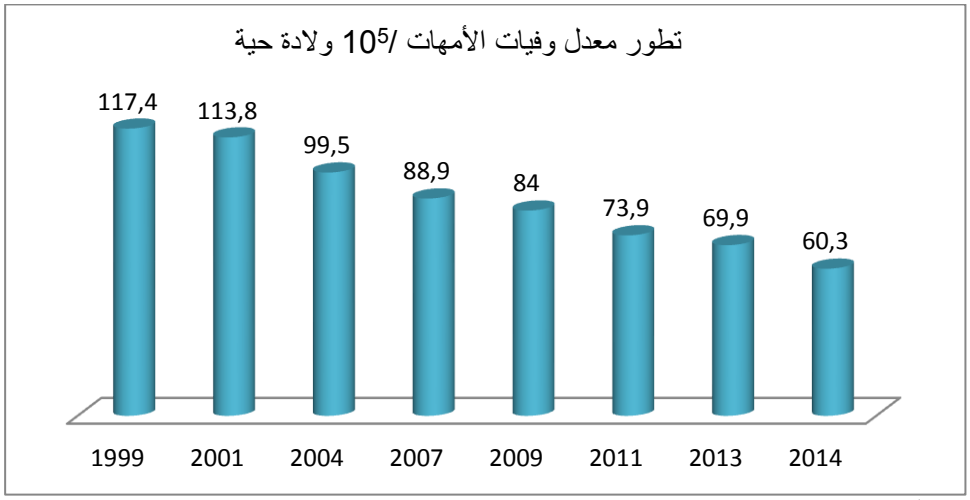

المصدر: 1999: MSPRH, INSP (2001) : op.cit. p 40.
2001 à 2014 : Estimations de la Mortalité Maternelle du MSPRH

[1] MSPRH, INSP (2001) : Enquête National sur la Mortalité Maternelle, Rapport de Synthèse, p 40.
[2] MSPRH (2015) : Plan National de Réduction de la Mortalité Maternelle 2015-2019, p 12.
[3] Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit. p81.

وقد عزى التحقيق الوطني حول وفيات الأمهات الأسباب الخمسة الأولى الرئيسية لوفيات الأمهات في الجزائر إلى مضاعفات ارتفاع ضغط الدم التي تتصدر قائمة وفيات الأمهات بنسبة 18.4%، يليها النزيف الحاد للرحم بنسبة 16.6% والحمى النفاسية بـ 14.1%، ثم أمراض القلب بـ 13% وعسر الولادة بـ 12.2%.[1]

5-1-1-نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين في الرعاية الصحية

تُولى الرعاية الصحية ما قبل الولادة أهمية خاصة للوقاية من وفيات الأمهات حيث تجرى حوالي 89.4% من حالات الحمل تحت إشراف أخصائيين منها 76.4% أطباء.[2]

فيما انتقلت نسبة عمليات الولادة التي يحضرها متخصصون في الرعاية الصحية الذين يشرفون على النساء الحوامل خلال وأثناء وبعد فترة حملهن من 67% سنة 1992 إلى ما يقارب 97% سنة 2013،[3] في حين ارتفعت نسبة النساء الحوامل اللواتي يتلقين رعاية صحية على الأقل مرة واحدة أثناء فترة حملهن من طرف أخصائيين إلى 92.7% عام 2013.

التمثيل البياني رقم 40: تطور نسب عمليات الولادة التي يحضرها متخصصون في الرعاية الصحية (%) في الجزائر

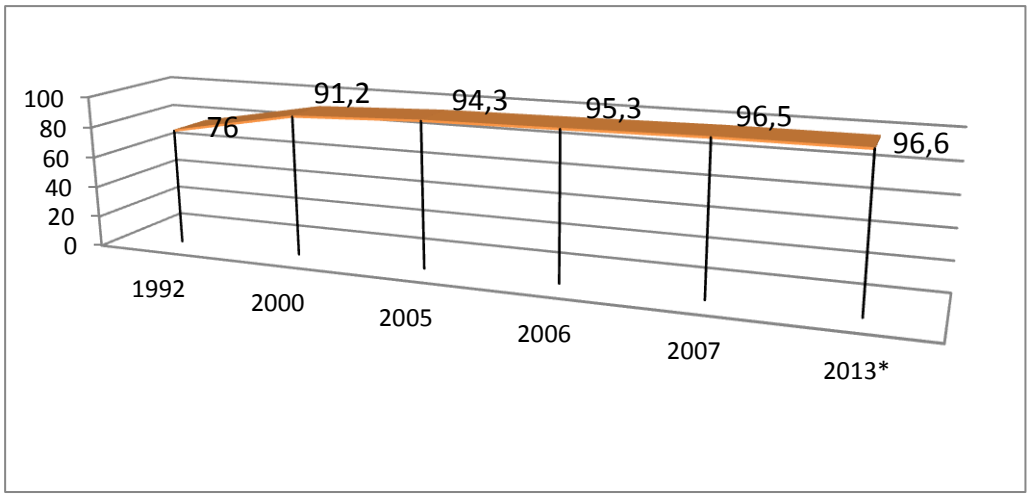

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p82.
* : MSPRH (2015) : MICS 2012 – 2013, op.cit.

[1] MSPRH, Programme National Périnatalité 2006-2009, p 14.
[2] CNES (2009) : Rapport National sur le Développement Humain 2008, Algérie, p 21.
3 MSPRH (2015) : MICS 2012 – 2013, op.cit.

5-2- تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015

5-2-1- معدل استخدام وسائل منع الحمل

بلغ معدل استخدام وسائل منع الحمل 61.4% منها 52% وسائل حديثة عام 2006 حسب MICS3 وانتقلت إلى 62.5% سنة 2007.[1]

5-2-1- الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأكثر)

في ظل التحسيس غير المتناهي والاهتمام بالصحة الانجابية وصحة الأمومة وتوفير مراكز حماية الأمومة والطفولة زاد عدد النساء الحوامل اللواتي تهتمين بتفقد ورعاية صحتهن واللواتي يَقُمن على الأقل بزيارة واحدة عند الأطباء والأخصائيين ويتحصلن على رعاية صحية، حيث ارتفعت نسبتهن إلى قرابة 93% عام 2013 بعد كانت لا تتعدى نفس النسبة 58% سنة 1992 و81%عام 2006.

جدول رقم 25: تطور نسبة الحصول على الرعاية الصحية (%) قبل الولادة من 1992 إلى 2013 في الجزائر

السنة	1992	2002	2006	2013*
نسبة الحصول على الرعاية الصحية (%)	58	81	90.4	92.7

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p85.
*: MSPRH (2015) : MICS 2012 – 2013, op.cit.

6-الهدف السادس: مكافحة داء السيدا والملاريا وأمراض أخرى

يتمحور سادس الأهداف الانمائية للألفية حول محاربة الأمراض التي تفتك بأرواح الملايين من البشر سنويا عبر العالم والتي يتقدمها كل من داء السيدا والملاريا بالخصوص.

[1] CNES (2009) : Rapport National sur le Développement Humain 2008, Algérie, p 21.

ومن منطلق الأهداف الإنمائية للألفية تكمن مكافحة داء السيدا والملاريا وأمراض أخرى من خلال وقف انتشار داء السيدا وعكس اتجاهاته في عام 2015، وكذا العمل على توفير العلاج لكل من هم بحاجة إليه، إلى جانب وقف انتشار داء الملاريا وأمراض أخرى وعكس اتجاهاتها بحلول عام 2015.

6-1- وقف انتشار فيروس السيدا وبدء انحساره بحلول عام 2015

على إثر اكتشاف أول حالة حاملة لفيروس نقص المناعة البشرية في الجزائر في شهر ديسمبر 1985 باشرت الجزائر في إعداد عدة برامج للمكافحة ضد داء السيدا الذي أخذ في الانتشار الواسع بعد ذلك التاريخ، ليرتفع عدد الحالات وبشكل مطرد حيث وصل إلى 527 مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية حالة و1183 حالة مصابة بالمصل الإيجابي للفيروس في 2001/12/31.[1]

وبتاريخ 31 ديسمبر 2012 بلغ العدد الحالات المتراكمة المؤكدة من قبل المخبر الوطني المرجعي لداء السيدا (NRL) 6144 حالة مصابة بالمصل الإيجابي للفيروس و1365 حالات مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.[2]

6-1-1- معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة

حسب تقارير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وفيما يتعلق بأسباب الإصابة تشير الاحصائيات إلى أن العلاقات الجنسية كانت في مقدمة عوامل نقل العدوى في انتقال مرض نقص المناعة البشرية لكلا الجنسين بنسبة 75%. فيما عرفت الفئة 25-49 سنة الأكثر إصابة بهذا الداء، وشكلت الإناث ثلث الحالات المصابة في السنوات الأخيرة، فيما بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشر 3% من مجموع الحالات المصابة بداء السيدا.[3]

[1] Ministère de la Santé & de la Population (2002) : Programme National de lutte contre les IST/VIH/SIDA, op.cit. p 6.
[2] MSPRH (2013) : Plan National Stratégique de lutte contre les IST/VIH/SIDA pour la période 2013-2015, op.cit. p13.
[3] MSPRH (2013) : op.cit. p14

في ظرف تسع سنوات ارتفعت عدد حالات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الجزائر بأكثر من ثلاثة أضعاف من 1533 حالة سنة 2000 إلى 5207 حالة عام 2009، منها 99 حالة إصابة لدى البالغين 15-24 سنة عام 2000، لينتقل إلى 370 حالة سنة 2009 عند نفس الفئة، مثلما توضحه أرقام الجدول الآتي:

الجدول رقم 26: تطور عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الفترة 2000-2009 بما فيها النساء ومجموع البالغين 15-24 سنة في الجزائر

	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009
عدد الحالات	1533	1861	2363	2608	3747	4392	5207
النساء 49/15 سنة	248	329	683	205	244	/	/
الأطفال 24/15 سنة	99	124	156	173	236	297	370

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p90.

وبعد مرور أكثر من ربع قرن منذ تاريخ تشخيص الحالة الأولى لداء السيدا في الجزائر عام 1985، تصنف الجزائر على غرار بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط من بين البلدان التي تعرف معدلات انتشار منخفضة. وبصفة عامة، قفد بلغ معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الجزائر 0.1% في عموم السكان، فيما تراجع نفس معدل الانتشار بين النساء الحوامل لأكثر من 12 سنة من 0.20% في عام 2000 إلى 0.09% لعام 2007.[1]

6-1-2- استخدام العازل أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر

يعد استعمال الواقي واحدة من بين الوسائل المستعملة لمنع الحمل ومن ثم للتخطيط العائلي سواء لتباعد الولادات أو للحد من النسل.

وبالرغم من تطور النسب التي يحتويها الجدول الموالي إلا أنها تظل منخفضة حيث بلغت سوى 2.3%سنة 2006 بعدما كانت لا تتجاوز 0.5% فقط.

[1] MSPRH (2013) : ibid.

الجدول رقم 27: تطور نسب استخدام العازل أثناء آخر عملية اتصال جنسي في الجزائر

السنة	1986	1992	1995	2000	2002	2006
% استعمال الواق	0.5	0.7	0.8	1.5	1.2	2.3

المصدر:.Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p92

6-1-3- نسبة السكان البالغين 15-24 سنة ويمتلكون معارف دقيقة وشاملة عن فيروس السيدا

حسب تحقيق MICS3 فإن نسبة النساء البالغات 15-24 سنة اللواتي لديهن معرفة شاملة حول مرض السيدا بلغت 15.6%.[1]

6-2- تعميم إتاحة العلاج من فيروس السيدا لجميع من يحتاجونه بحلول عام 2010

يتم التكفل بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الجزائر على مستوى عشرة مراكز مهمتها الأساسية التكفل التام بهؤلاء المصابين، وتوفير لهم الدواء والعقاقير اللازمة المضادة للفيروسات الرجعية.

6-2-1- نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم مرض السيدا مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية

بلغ عدد المرضى المصابين بداء السيدا سنة 2009 والذين يتلقون العلاج في المراكز الصحية المتخصصة 2343، من بينهم 1526 مصاب في مراحل متقدمة بفيروس السيدا، والتي بلغت نسبة استفادتهم من العلاج المجاني المضاد للفيروس 100%. [2]

6-3-وقف انتشار داء الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية وبدء انحسارها بحلول عام 2015

حسب منظمة الصحة العالمية أن داء الملاريا مرض من الممكن الوقاية منه بالكامل، كما أنه قابل للعلاج، ولذلك فإن من أهم استراتيجيات التعامل مع هذا المرض هي الوقاية عبر مكافحة الناقل وهو "بعوض الأنافوليس"، وحماية

[1] Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p92.
[2] Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p93.

الأشخاص في البيئة المعرضة لخطر التعرض للدغات هذا البعوض. حيث أن مرض الملاريا يعتبر من الأمراض الفتاكة بحياة البشر، فقد قدر عدد المصابين بهذا الداء على المستوى العالمي 207 مليون عام 2012، أدت إلى وفاة 623000 شخص، منهم 482000 طفل تبلغ أعمارهم أقل من خمس سنوات.

فعلى غرار وقف انتشار داء السيدا وعكس اتجاهات انتشاره بحلول عام 2015، تتجلى الغاية الثالثة من الهدف السادس من الأهداف الإنمائية في وقف انتشاء داء الملاريا وبدء حسره أفق عام 2015.

6-3-1-معدلات الإصابة المرتبطة بالملاريا

إن أغلب حالات الإصابة بمرض الملاريا المسجلة في الجزائر هي ليست محلية أي حالات تأتي من البلدان المجاورة من الناحية الجنوبية خاصة من دولتي مالي والنيجر مثلما توضحه أرقام الجدول الآتي:

جدول رقم 28: تطور عدد ومعدل الإصابة بمرض الملاريا في الجزائر

السنة	1990	1995	2000	2002	2004	2006	2008	2009
مجموع عدد حالات الملاريا	152	107	541	307	163	117	196	92
عدد الحالات الواردة من الدول المجاورة	109	96	478	255	141	112	192	88
معدل الإصابة	1.19	0.72	3.23	1.75	1.87	0.59	0.93	0.42

المصدر:.Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p94

ويبين نفس الجدول تراجعا في العدد الإجمالي للحالات المحلية للإصابة بداء الملاريا ابتداء من عام 2000 تزامنا مع الأهداف الإنمائية للألفية، باستثناء عام 2008 التي بلغت فيه عدد الإصابات 196 حالة بعدما كانت تبلغ 117 حالة إصابة سنة 2006، إلى أن انخفض نفس عدد الحالات ليسجل في عام 2009 بلوغ 92 حالة فقط.

كما تجدر الإشارة إلى أن أغلب عدد حالات الإصابة بالملاريا في الجزائر يتم احتواؤها وعلاجها مما يحول دون تسجيل وفيات واضحة خاصة بهذا المرض، والتي تبقى نسب الوفيات المتعلقة به شبه منعدمة. ويرجع ذلك إلى

استعمال الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تعرف انتشار هذا المرض لوسائل الوقاية، وتمكنهم من الحصول على الرعاية والعلاج اللازم.[1]

6-3-4- معدلات الإصابة بمرض السل وانتشاره والوفيات المرتبطة به

يعتبر مرض السل من بين الأمراض المعدية القاتلة، حيث عرفت نسبه في الجزائر انتشارا واسعا في سنوات التي تلت الاستقلال وحتى إلى غاية بداية عشرية التسعينيات.

لقد انتقل عدد حالات السل في الجزائر من 11607 حالة عام 1990 إلى 20070 عام 2008، بعدما كان يقارب عدد الحالات 30000 حالة سنة 2005، كما يتجلى من خلال إحصائيات الجدول التالي:

الجدول رقم 29: تطور عدد حالات السل ومعدل انتشارها من 1990 إلى 2008 في الجزائر

السنة	1990	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد حالات السل	11607	18294	19730	19422	29623	20584	21077	20070
معدل الانتشار(10^5)	46	60.7	62.8	63.3	64.4	65.2	63.3	58.6

المصدر:.Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p95

6-3-5- نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر

انتقل عدد حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير المدى الخاضع للإشراف المباشر من 8050 حالة إلى 8621 حالة للفترة الفاصلة بين ستني 2000 و2008، بعدما كان يبلغ نفس عدد الحالات 5603 حالة سنة 1990، وأما فيما يتعلق بالهدف الإنمائي، وحسب معطيات الجدول الموالي فقد بلغت نسبة التكفل بالحالات المكتشفة والتمكن من شفائها في إطار العلاج القصير المدى الخاضع للإشراف المباشر 100%.

[1] Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p94.

جدول رقم 30: تطور عدد ونسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر في الجزائر

السنة	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008
عدد حالات السل الرئوي المكتشفة	5603	5735	8050	8507	8538	8510	8621
% الحالات المعالجة*	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p96.

*: نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم التكفل بها ومعالجتها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغ التنمية الشاملة لن يتحقق دون التعريج على المجال البيئي الذي يعد بعدا أساسيا لضمان العيش الكريم للسكان الحاليين ولأجيال المستقبل. لذلك خُصص سابع الأهداف الإنمائية للألفية للمجال البيئي لإتمام مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها المرجوة.

ولكي يتجسد ذلك على أرض الواقع حسب مساعي الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي تحقيق الغايات المسطرة والمتمثلة في إدراج السياسات والبرامج التنموية وإيقاف استنزاف الموارد البيئية، إلى جانب تحسين الظروف المعيشية للسكان، وخاصة تلك المرتبطة بتوفير السكن اللائق للجميع، وتمكينهم من الحصول على المياه الصالحة للشرب وربطهم بخدمات الصرف الصحي.

7-1- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار استنزاف الموارد البيئية

لقد سعت الجزائر إلى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة منذ مطلع الألفية الثالثة، ودمجها في السياسات والبرامج المتمثلة في تسيير الموارد البيئية ضمن استراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية على غرار المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة (PNAEDD)، والخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

حيث تتمثل الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال تحقيق هذه الغاية في تطوير مساحة الغطاء الغابي والمحميات الطبيعية، إلى جانب تخفيض حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يؤثر على طبقة الأوزون، إضافة إلى الرفع من نسب السكان الموصولين بشبكات المياه الصالحة للشرب والمتمكنين من خدمات الصرف الصحي.

7-1-1- نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات

عرف تطور الغطاء النباتي في الجزائر نموا معتبرا منذ الاستقلال، حيث تجسدت مشاريع توسيع المساحات الغابية من خلال عدة مناسبات، على غرار مشروع السد الأخضر لسنة 1972، والمخطط الوطني لإعادة التشجير عام 1999، والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي يُعد الرفع من نسبة الغطاء النباتي أحد أهم أهدافه.

فقد عرفت كل من مساحة الغابات ونسبة الغطاء الغابي من إجمالي المساحة الكلية انخفاضا ملموسا تدريجيا في الجزائر منذ عام 1990 إلى غاية منتصف العشرية الأولى للألفية الثالثة، وبالتحديد عام 2004 أين أخذت مساحة الغطاء الغابي تتوسع من جديد نتيجة للسياسات المذكورة آنفا، كما تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في المساحة الغابية كان نتيجة للحرائق المتكررة التي كان يشهدها قطاع الغابات.

وعن نسب المساحات الغابية من بين إجمالي المساحة الكلية تبدو ضعيفة جدا بسبب شساعة الأراضي الصحراوية التي تخلو تماما من الغابات بالرغم من ارتفاعها خاصة منذ عام 2006، حيث بلغت 0.68% لتصل عام 2015 إلى القيمة 0.82%. مثلما تعكسه أعداد ونسب الجدول التالي:

جدول رقم 31: تطور نسبة المساحات الغابية في الجزائر من 1990 إلى 2015

السنة	مساحة الأراضي الغابية (كلم^2)	نسبة الأراضي الغابية إلى المساحة الاجمالية (%)
1990	16700	0.70
1995	16200	0.68
2000	15800	0.66
2002	15600	0.66
2004	15400	0.65
2006	16100	0.68
2008	17700	0.74
2010	19200	0.81
2013	19400	0.81
2015	19600	0.82

المصدر: http://data.albankaldawli.org

7-1-2- مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)

ترتفع نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بسبب الأنشطة البشرية، وعلى رأسها توليد الطاقة من الفحم و النفط والغاز الطبيعي، واستخدام منتجات النفط (الوقود الأحفوري) في المواصلات والطيران والنقل البري.

احتلت الجزائر المرتبة 33 عالميا فيما يخص انبعاثات الكربون لسنة 2014 ما يعادل 0.41% من مجموع الانبعاثات العالمية، فيما تتصدر الصين قائمة أكبر البلدان الباعثة لثاني أكسيد الكربون في العالم بـ 9.680 مليون طن (27%)، تليها الولايات المتحدة (15%) والاتحاد الأوروبي (9%) والهند (7%)، وتمثل هذه الدول وحدها 58% من الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون.[1]

أما على المستوى الإفريقي فقد بلغت نسبة الانبعاثات الإجمالية للجزائر 3.6%، محتلة بذلك المرتبة الثالثة في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا (476 مليون طن) ومصر (237 مليون طن).

يوضح المنحنى التالي الارتفاع المتزايد لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون التي بلغت 122000 كيلو طن سنة 2011 بعدما كانت تقدر بـ 78900 كيلو طن، بالرغم من السياسات المنتهجة في هذا المجال، ويمكن تفسير ذلك بالاعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة الأحفورية المتمثلة في الفحم والنفط، حيث أنها تشكل أكثر من 99% من إجمالي مصادر الطاقة المعتمد عليها في الجزائر.

[1] البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article2800 تاريخ الولوج: 2015/02/02.

الشكل البياني رقم 41: تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) من 1990 إلى 2011 في الجزائر

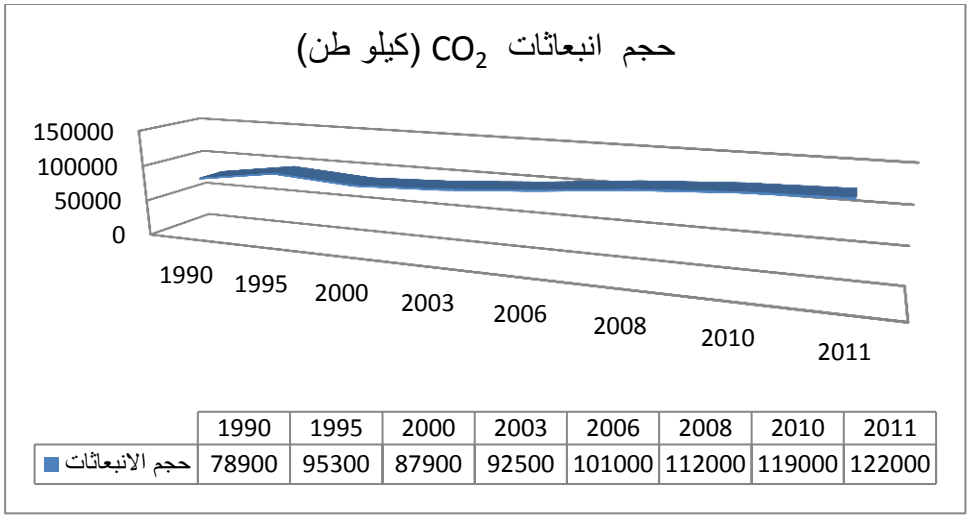

المصدر:http://data.albankaldawli.org

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من هذه الانبعاثات فقد تراوح بين 3.05 و3.32 طن متري في الفترة الفاصلة بين عامي 1990 و2011، حيث يلاحظ انخفاضه الطفيف ابتداء من سنة 2000 ليعاود في الارتفاع من جديد بسبب الأنشطة البيئية التنموية التي عرفتها البلاد مع مطلع الألفية.

جدول رقم 32: تطور متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (الطن المتري) في الجزائر

السنة	1990	1995	2000	2001	2004	2006	2008	2010	2011
متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات (طن متري)	3.05	3.30	2.82	2.67	2.73	2.99	3.21	3.31	3.32

المصدر:http://data.albankaldawli.org

7-3- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015

في إطار محاربة الأمراض المتنقلة عبر المياه، تعمل المصالح المختصة في توفير مصادر المياه الصالحة للشرب، وربطها مباشرة بالسكنات، حيث بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب باستمرار 86.1% سنة 2013 حسب MICS4.

وعن خدمات الصرف الصحي فقد بلغت شبكة الصرف الصحي 40000 كلم خطي سنة 2008، بنسبة ربط السكان في المناطق الحضرية وصلت إلى 86% ما يعادل 22762000 نسمة[1]، فيما قدرت النسبة الإجمالية للسكان الذين تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي 73.2% سنة 2000 بعدما كانت تبلغ 53.9% و96% لسنتي 1988 و1995 على الترتيب،[2] وحسب MICS4 سنة 2013 فإن نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي وصلت إلى 86.6%.

7-4- تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة:

7-4-1- نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة

أنشأت الجزائر حظيرة سكنية مهمة وتجهيزات عمومية من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان، حظيرة السكن في الجزائر كانت تناهز مليونين وحدة سكنية في عام 1962 فاقت 6942000 وحدة سنة 2009 بفارق 5 ملايين وحدة سكنية منها مليون وحدة سكنية تم إنشاؤها في الفترة الخماسية 2005-2009. حيث بلغت نسبة صيغتي المساكن العمومية للإيجار والسكن الريفي معا 65%.

الجدول رقم 33: توزيع المساكن حسب الصيغة طيلة الفترة 2009/2005 في الجزائر

الصيغة	عدد المساكن
المسكن العمومي الإيجاري	251315
المسكن الاجتماعي التساهمي	151213
مساكن البيع بالإيجار	44724
السكن الترقوي	40496
البناء الذاتي	129486
البناء الريفي	428035
المجموع العام	1045269

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p112.

[1] Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p111.
[2] Le Gouvernement Algérien (2005): op.cit. p71.

وفي سبيل القضاء على المساكن الهشة قامت الجزائر بمجهودات معتبرة في هذا المجال من خلال القضاء على 70000 وحدة سكنية هشة في إطار البرنامج الرامي إلى القضاء على نحو 561000 وحدة سكنية هشة.

8-الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

إن أغلب غايات هذا الهدف مرتبطة في مجملها بالبلدان الأقل نموا على غرار الدول الافريقية وجنوب الصحراء، والدول التي تتكون من جزر صغيرة، والبلدان الصغيرة غير الساحلية.

فالقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة من منطلق الأهداف الإنمائية للألفية مسؤولية كل دول العالم لا مسؤولية الدول النامية فقط، فعلى الدول الغنية والمؤسسات المانحة مساعدة الدول الفقيرة، من خلال إقامة نظام اقتصادي تجاري حر، يقوم على مبدأ المساواة والانفتاح، وتسهيل التبادلات التجارية، ولا سيما الجمركية، وبالتالي الانفتاح على السوق العالمية، إضافة إلى توفير المواد الصيدلانية لهذه الدول مع تخفيض أسعارها ما يتناسب وطبيعة أوضاعها الاقتصادية، ناهيك عن معالجة مشكل الديون باتخاذ تدابير تجعل تحمل الديون ممكنا على المدى الطويل، إلى جانب تعزيز إتاحة فوائد تكنولوجيات الاعلام والاتصال للأفراد بالتعاون مع القطاع الخاص.

8-1-التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

تم فتح سوق الاتصالات في الجزائر بموجب القانون رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2000/08/05، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، التي وضعت حدا للاحتكار الممارس في القطاعين العام والخاص، وتم وضع سلطة تنظيمية وهيئتين متمثلتين في مؤسسة اقتصادية عمومية، وشركة مساهمة للاتصالات: اتصالات الجزائر ومؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.[1]

%

[1] الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 194.

وقد ارتفع عدد مناصب الشغل التي خلقها قطاع البريد وتكنولوجيا الاتصال من 45000 منصب سنة 2000، إلى أكثر من 135000 نهاية سنة 2007، أي بمعدل نمو قدر بـ 300% في غضون سبع سنوات.[1]

بلغ عدد المتعاملين في سوق الاتصالات الجزائرية بالنسبة للهاتف الثابت متعاملين اثنين، وهما اتصالات ومجموعة شركات جزائرية للاتصالات اللاسلكية تسمى "LAKOM"، وأما فيما يتعلق بالهاتف النقال، فهناك ثلاثة متعاملين متمثلين في الجزائرية للاتصالات (Mobilis)، أوراسكوم (Djezzy) والوطنية (Ooredoo)، وذلك عبر الأقمار الصناعية VSAT والقمر الصناعي CMPVS، حيث قام كل واحد من هؤلاء المتعاملين بشراء رخصة تسمح له بإقامة شبكة الاتصالات الخاصة به، وتقديم خدمات الاتصالات، وقد وافقت الجزائر للاتصالات على جميع هذه الرخص.[2]

جدول رقم 34: تطور مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر من سنة 2000 إلى 2012

السنوات	2000	2006	2007	2008	2009	2010*	2012*
العدد	1761000	2841297	3068409	3063552	3076369	2922731	3289363
الكثافة (%)	5.80	8.64	9.08	8.87	8.69	/	/

المصدر:.Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p125

* : ONS (2014) : Annuaire statistique de l'Algérie, Volume n° 30, p 292.

بلغت نسبة النمو السنوي في مجال الاتصالات، وتحديدا الاشتراك في الهاتف الثابت والنقال معا 72.5% من سنة 2003 إلى سنة 2007، بكثافة تليفونية إجمالية قدرت بـ 92.6% في مارس عام 2008، مقابل 11.06% سنة 2003. والتي تعتبر من بين النسب الأعلى في منطقة المغرب العربي.

وأما عن نسبة كثافة الاشتراك في الهاتف النقال لوحده، فقد بلغت 99.28% عام 2012 بـ 37.5 مليون مشترك، بعد أنم كانت تقدر بـ 0.28% عام 2000 بـ 86000 مشترك، ويعود سبب هذا النمو السريع إلى التنافس الذي

[1] الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): نفس المرجع السابق، ص 197.
[2] الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 353.

خلقه المتعاملون الثلاثة الذين ينشطون على مستوى السوق الوطنية، وبهذا تسجل الجزائر أحد أحسن النسب لانتشار الهاتف النقال في افريقيا والعالم العربي.

جدول رقم 35: تطور مشتركي الهاتف النقال GSM في الجزائر من سنة 2000 إلى 2012

السنوات	2000	2006	2007	2008	2009	2010*	2012*
العدد	86000	20997954	27562721	27031472	32729824	32780165	37527703
الكثافة (%)	0.28	63.60	81.50	79.04	91.68	90.30	99.28

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p126.

* : ONS (2014) : Annuaire statistique de l'Algérie, Volume n° 30, p 292.

وأما عن مشتركي الأنترنت السريع (ADSL)، فقد بلغ سنة 2007 حوالي 410000 مشترك، ووصلت القدرة الاشتراكية إلى 1060000 اشتراك سنة 1،2008 ونتيجة لخفض أسعار الاشتراك منذ سنة 2008 لوحظ ارتفاعا محسوسا ومستمرا في عدد المشتركين.

[1] الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): نفس المرجع السابق، ص 354.

خلاصة الفصل الرابع

يبين القياس الكمي لمستويات إنجاز مختلف غايات الأهداف الإنمائية للألفية التقدم الواضح الذي مس أغلب هذه الغايات، إلا أن درجة هذا التقدم تتباين من هدف إلى آخر، فالأهداف التي تتعلق في طبيعتها بالجانب الاجتماعي الذي يمس السكان مباشرة تمكنت الجزائر وحسب الاحصائيات من بلوغها، والتي يتصدرها الحد من مستويات الفقر، إلى جانب تعميم التعليم، المساواة بين الجنسين، الرعاية الصحية، تمكين المرأة، القضاء على السكن الهش، في حين تم تسجيل تأخر في إحراز غايات أحرى، كالخفض من معدلات وفيات الأطفال والأمومة، إلى جانب بعض المؤشرات البيئية المرتبطة بالتنمية المستدامة.

الخـــاتمة العامـــة

الخاتمة العامة

لقد واكبت التطورات الكمية لمؤشرات التنمية التي جرت في سياق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر بزوغ وزن متزايد لفئات اجتماعية وديمغرافية جديدة، لاسيما الأشخاص المسنين والشباب والنساء، حيث تم تسجيل هذه الإنجازات في سياق انتقال ديمغرافي متقدم يتسم بتغيرات في أنماط الاستهلاك، وتطلعات العيش الكريم، التي أحدثت متطلبات جديدة في مجال النمو الاقتصادي والتقدمين الاجتماعي والبيئي.

وتَزامنَ أيضا توقيت فتح الساكنة الجزائرية للنافذة الديمغرافية مع العشرية الأولى للألفية الثالثة، أي موازاةً مع الفترة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تُعد محفزا في حد ذاتها للنهوض بالجانب التنموي بكل أبعاده. ومن أجل ذلك سطرت الجزائر استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة التي كان من بين أهم محاورها التصدي لظاهرة الفقر بكل أنماطه. وكان إلزاما عليها رفع تحديات رئيسية لتحقيق أهداف تمثلت أساسا في الحد من الاختلالات في التوازنات الجهوية ومردودية نظام الصحة العمومية، والنظام التربوي والحصول على عمل وعلى السكن اللائق.

ولقد شكل تخصيص الأغلفة المالية الكبيرة وتنفيذ البرامج التنموية المختلفة بما فيها مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج الخماسي لدعم النمو 2004-2009، وبرنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 لتنمية الهضاب العليا والجنوب، التي استُثمِرت في سبيل تحقيق أبعاد كل من التنمية البشرية والتنمية المستدامة على حد سواء. والتي بلغت كلفتها 207 مليار دولار، شكلت دورا أساسيا في تقوية النمو الاقتصادي، ومكنت من القدرة على التكفل بالمطالب الاجتماعية للسكان ولا سيما الفئات المتوسطة ذات الدخل المنخفض.

هذا وقد عرفت أغلب المؤشرات التي اعتُمِدت في تقييم التنمية البشرية تحسنا على المستوى الوطني في الجزائر، إلا أنه يبقى من الضروري العمل على تحسين الظروف بخصوص بعض المؤشرات، ممّا جعل الجزائر تُصنف في خانة الدول المتوسطة من خلال مؤشرات التنمية البشرية.

فيما تمثلت اتجاهات تحقيق مؤشرات أهداف الألفية من أجل التنمية في الجزائر فيما يلي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

خلال السنوات الأخيرة وبفضل إنعاش التطور الاقتصادي، فقد تم القضاء على حالات الفقر الشديدة، وحققت الجزائر أول هدف للألفية من أجل التنمية لإعلان الألفية حتى قبل آجاله المحددة، والمتعلق بالقضاء على الجوع والذي تم حسابه على أساس 1 دولار أمريكي يوميا، حيث انتقل من 1,9%في سنة 1988 إلى % 0,8 في سنة 2000، و0.5% في 2008. غير أن بعض المؤشرات الاجتماعية بقيت محل انشغال. فرغم الانجازات المحققة فإن نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب والمرشحين الجدد للعمل تبقى مرتفعة. انتقلت نسبة تشغيل السكان من 19% سنة 1990 إلى 27.2% سنة 2010، أي بنسبة نمو سنوية قدرها 1.8%، فضلا عن الفوارق بين النواحي الجغرافية والتي تكشف الفوارق في الحصول على عمل ونوعية الخدمات الاجتماعية.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

تمكنت الجزائر من ضمان الدراسة لكل الأطفال في الطور الابتدائي. حيث تم تعميم التعليم تقريبا للجميع (بلغ المعدل الصافي لتمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 و11 سنة 98.5% سنة 2014)، وتقليص التفاوتات بين الجنسين في جميع مستويات التعليم، بفضل السياسات المنتهجة. فكل المؤشرات المتعلقة بهذا الهدف توضح بأن الهدف الثاني تم تحقيقه قبل أوانه، مع فارق طفيف في الزمن بالنسبة للإناث.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

هناك نتائج معتبرة تم الوصول إليها في تطور وضعية المرأة في الجزائر، نتيجة الالتزام السياسي المدعم لصالح حقوق المرأة الذي أدى إلى ارتفاع مستوياتها في التمثيل السياسي، ناهيك عن إزالة الفوارق بين الجنسين ولا سيما ارتفاع نسبها في مجالي التعليم والتشغيل.

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

بالرغم من الانخفاض الواضح والمعتبر لمعدلات وفيات الأطفال لكنّها تبقى غير كافية ودون المستوى المسطر والمقدر بـ 15‰ آفاق عام 2015. فمن سنة 1990 إلى سنة 2015، تقلص معدل وفيات الأطفال (أقل من سنة واحدة) بنحو 25 نقطة بالألف، بحيث انتقل من 46,8‰ إلى 22‰. ناهيك عن تسجيل فوارق بارزة حسب الأوساط الحضرية والريفية.

جهود كبيرة ما زالت منتظرة لتحقيق هدف تقليص ثلثي الوفيات للأطفال الذين أعمارهم لا تتجاوز خمس سنوات. خاصة وأن دور السلطات الوطنية في مجال تقليص وفيات الأطفال يلقى دعما خاصا من طرف المنظمة العالمية للصحّة واليونيسيف.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية

لا تزال وفيات الأمومة والطفولة مشكلاً عويصًا للصحّة العمومية في الجزائر. فبالرغم من الجهود التي بُذلت منذ سبعينيات القرن الماضي في ميدان صحّة الأم والطفل، فإنّ نسب وفيات الأمهات في مرحلة بعد الولادة بالرغم من تقلصها التدريجي إلا أنها تبقى مرتفعة بصفة واضحة، فوفيات الأمهات تشكل لوحدها 10% من مجموع وفيات النساء البالغات ما بين 15-49 سنة. كما تمتاز وفيات الأمهات بفوارق جهوية واسعة إذا ما قِيست حسب المناطق على المستوى الوطني.

الهدف السادس: مكافحة داء السيدا والملاريا وأمراض أخرى

رغم الحملات التحسيسية المتواصلة في نظام مراقبة الأمراض المتنقلة جنسيا وداء السيدا تحديدا، فإن كلّ المؤشرات تؤكد على ارتفاع نسبة انتشار فيروس فقدان المناعة المكتسبة. تحليل لحالات حاملي الفيروس والتي تبقى ناقصة، توضح أنّ انتشار داء السيدا لا يمكن استبعاده لسبب وجود المعوقات التي تحول دون احتوائه بالشكل المطلوب.

وأما عن مرض الملاريا فحسب الإحصائيات فإنه يتم التصدي لكُل الحالات المصابة في الوقت المناسب والتمكن من شفائها، كما تؤكد نفس الإحصائيات على أن أغلب هذه الحالات تكون مستوردة من المناطق الصحراوية الجنوبية.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية

حماية البيئة والكوارث الطبيعية تشكل التحديات الكبرى في المجال البيئي، نلاحظ أنّ محيط الحياة خاصة في الوسط الحضري يفتقد إلى قلة التحكم في توزيع السكن ومشاكل التلوث. أخطار الكوارث الطبيعية تبقى مرتفعة بنسبة عامة، والتمركز المكثف للسكان والنشاطات على الساحل ساهمت في تدعيم عناصر الأخطار الطبيعية والصناعية، الجزائر التي وقعت على اتفاقية دولية حول البيئة، هيئت تدريجيًا الإطار القانوني وذلك للإجابة عن الالتزامات الموقعة. تمّ وضع استراتيجيات فعلية لتسيير المحيط والموارد الطبيعية. كما وضعت الجزائر أيضًا آليات ضرورية للتسيير الأحسن لأخطار الطبيعية، الصناعية منها والتكنولوجية.

وفي ظل هذه الظروف تمكنت الجزائر بصفة عامة من تحقيق معظم أهداف الألفية للتنمية بتفاوت زمني بينها. وهي حقيقة أكدتها كل التقارير والاسقاطات الوطنية وكذا المؤسسات الدولية. إلا أنه وبالرغم من الجهود التي بُذلت في مجال التنمية البشرية والمستدامة، لم يتم تقليص الفوارق الاجتماعية التي حافظت على استقرارها المعهود، فماذا لو قيست هذه الأرقام المحرزة في مختلف هذه المؤشرات حسب المناطق الجغرافية والتقسيمات الإدارية في الجزائر؟ الأمر الذي يهدد المكتسبات في مجال محاربة الفقر والعدالة. فلا يزال عامل عدم المساواة ليس بين الجنسين وإنما بين المناطق المختلفة والتشتتين الحضري والريفي قائما. مما يستوجب تداركه.

وبالرغم من إحراز الجزائر على أرقام جد متقدمة في اغلب الأهداف الإنمائية، إلا أم الساكنة الجزائرية لم تلتمس بعد هذه التنمية، ولم تتمكن من التمتع بمعناها الحقيقي، فالفساد بكل أشكاله لازال قائما، بل ومخاطره أضحت واضحة على زعزعة الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة ككل، كما تشير أغلب التقارير الدولية إلى التراجع

المستمر لترتيب الجزائر الخاصة بمدكات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، والذي ينبغي على الجزائر شعبا وحكومة التصدي له وللبيروقراطية التي تؤثر على المسار التنموي الإيجابي، وذلك بالتمسك بالحوكمة الرشيدة، وتنفيذ مختلف مبادئها وآلياتها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- المكتب المرجعي للسكان، 2009، دليل السكان، 2009, عمان الأردن.

-دوناتو رومانو (2003): الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مواد تدريبية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، مشروع GCP/SYR/006/ITA وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سوريا.

-رمزي زكي (1984): المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، العدد 84، الكويت.

زهير عبد الكريم الكايد (2003): الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المركز العربي للتنمية الإدارية، عمان، الأردن.

-عبد القادر رزيق المخادمي (2006): التلوث البيئي؛ مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- عبد الله بن جمعان الغامدي (2007): التنمية المستدامة بين استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، قسم العلوم السياسية جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

-عبد الله عطوي (2004): السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

-عبد المنعم شوقي (1966): مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.

- عبد المنعم علي ابراهيم، محمد ابراهيم أرباب (2000): النظريات السكانية: مطالع الألفية الثالثة وهل توجد نظرية إسلامية، مكتبة رشيد، مصر.

- عطية محمد عطية وآخرون (2012): الانسان والبيئة، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- فراس عباس البياتي (2010): الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- فيليب عطية (1992): أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، رقم 161، الكويت.

- ماجدة أحمد أبوزنط، عثمان محمد غنيم (2006): التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

- محمد الصيرفي (2013): السكان والبيئة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

-وليد رفيق العياصرة (2012): التربية البيئية واستراتيجيات تدريسها، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- يوسف توني (1963): معجم المصطلحات الجغرافية، دار الفكر العربي، القاهرة.

التقـارير :

- البرنامج العالمي لدعم البرلمانات (2012): الأهداف الإنمائية للألفية: دليل البرلمانيين، مبادرة التنمية في المنطقة العربية.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة (1986): الدورة الثانية والأربعون، قمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية بموجب قرار رقم 41/128 بتاريخ 1986/12/04.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2008): الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء /نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2012): الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء /نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة.

-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2005): النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك.

- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1989): مستقبلنا المشترك، تأليف محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، رقم 142، الكويت.

- المنتدى العربي للسكان (2004): التحول الديموغرافي في الدول العربية وآثاره، بيت الأمم المتحدة، بيروت لبنان.

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2003): تقرير التنمية البشرية لعام 2003، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، بيروت، لبنان.

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2014): تقرير التنمية البشرية لعام 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، بلازا، نيويورك.

- مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي (2014): دليل تقويم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية.

المقالات:

-شكراني الحسين (2013): من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 63.

- عبد الله حسون محمد وآخرون (2015): التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد 67.

- علي لزهر، عبد الحليم جدي (2013): تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطمع الألفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 34.

الملتقيات:

- أحمد قطيطات (2007): الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، المعهد العربي للتدريب وللبحوث الاحصائية، عمان، الأردن.

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2008): دور المرأة العربية في التنمية المستدامة، أعمال المؤتمرات، مقدمة الأعمال.

- خديجة عبد الله يحمد (2009): أهمية المؤشرات الاحصائية في التنمية البشرية، المؤتمر العربي الإحصائي الثاني، الهيئة العامة للمعلومات، المعهد العربي للتدريب وللبحوث الاحصائية، عمان، الأردن.

- علي عبد القادر علي (2003): أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سلسلة الحلقات النقاشية الدورية السنوية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

- عمار عماري، 2008، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1963): العدد 82.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1995): العدد 01.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2002): العدد 22.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2002): العدد 66.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2003): العدد 55.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2003): العدد 84.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004): العدد 3.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004): العدد 6.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2004): العدد 26.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2005): العدد 2131.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2006): العدد 14.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2006): العدد 74.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2007): العدد 33.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2008): العدد 22.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2008): العدد 44.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2008): العدد 22.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2010): العدد 58.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2012): العدد 16.

المراجع باللغة الفرنسية:

Les ouvrages :

- Jean-Paul MEYRONNEINC (1998) : Le Transport face à L'environnement, CELSE Paris, France.

- Meadows D. H., Meadows D. L., Randers J. et Behrens III W. W (1972) : Halte à la croissance ? (Rapport au Club de Rome), Fayard, Paris.

- Philippe HERTIG (2011) : Le développement durable : un projet multidimensionnel, un concept discuté, Haute Ecole pédagogique du canton de Vaud, Lausanne, Suisse, N° 13.

- Sara Scheey & Joe Laur (1997): the sustainability Challenge, Pegasus communications, Inc. Cambridge.

-YASH GHAI, JILL COTRELL (2011): The Millennium Declaration, Rights and Constitutions, PNUD.

Les rapports :

- CENEAP (2002) : La lettre du CENEAP N° 42. www.ceneap.com.dz

- CNES (2005) : Rapport Femme et Marché du Travail, Algérie.

- CNES (2008) : Rapport National sur le Développement Humain 2007, Algérie.

- CNES (2009) : Rapport National sur le Développement Humain 2008, Algérie.

- CNES (2016) : Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développent humain durable en Algérie ?, Alger.

- CREAD (2012) : 50 ans d'indépendance : Quelle évolution de la situation du marché du travail en Algérie?, Cahiers N°100.

- Commission de la Population et du Développement (2015) : Tendances démographiques mondiales, Rapport du Secrétaire général, Conseil économique et social, Nations Unies. http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/CN.9/2016/6&Lang=f

- Commissions Mondiale pour l'Environnement et le Développement (CMED) (1987) : Notre avenir commun, Ed. Du Fleuve 1988, Québec.

- Direction de La Population (2001) : Politique Nationale de Population à L`Horizon 2010, Algérie.

- Le Gouvernement Algérien (2005): Rapport National sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, Algérie.

- Le Gouvernement Algérien (2010) : 2eme Rapport National sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, Algérie.

- Ministère de L'Action Sociale et de la Solidarité Nationale (2001) : Carte de la Pauvreté en Algérie.

- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (2002) : Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD).

- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (2006) : Plan National de Mise en Œuvre (PNM) ALGERIE – Convention de Stockholm, Alger.

-Ministère de l'Education Nationale (2012) : Elaboration d'un référentiel d'indicateurs d'évaluation des normes assignées au système scolaire algérien.

- Ministère de l'Education Nationale (2014) : Algérie Rapport National sur les Enfants Non Scolarisés.

- Ministère de L'emploi et de la Solidarité Nationale, CENEAP (2006) : Niveau de Vie et Mesure de la Pauvreté en Algérie, Synthèse.

Ministère de la Sante, de la Population et de la Réforme Hospitalière (2001) : Enquête National sur la Mortalité Maternelle, Rapport de Synthèse. INSP.

- Ministère de la Santé & de la Population (2002) : Programme National de Lutte contre les IST/VIH/SIDA, Processus de Planification Stratégique de la Réponse Nationale aux IST/VIH/SIDA pour la période 2002-2006, Direction de la Prévention, INSP, Alger.

- Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière (2003) : Population et Développement en Algérie CIPD+10, Rapport National, Alger.

- Ministère de la Sante, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Programme National Périnatalité 2006-2009.

- Ministère de la Sante, de la Population et de la Réforme Hospitalière (2007) : Bilan des Données de Pollution par les Poussières (PM10) au Niveau d'Alger de 2001-2006, Unité Santé-Environnement, INSP.

- Ministère de la Sante, de la Population et de la Réforme Hospitalière (2008) : Causes Médicales de Décès en Algérie Années 2007/2008, INSP.

- Ministère de la Santé, de la Population et de la réforme hospitalière (2009) : Comité National de Lutte contre les IST/VIH/sida : Manuel opérationnel de suivi et évaluation du plan national stratégique de lutte contre les IST/VIH/SIDA 2008-2012, Direction de la Prévention.

- Ministère de la Santé, de la Population et de la réforme hospitalière (2013) : Stratégie Nationale d'Elimination de VIH de la Mère à l'Enfant 2013-2014, Direction de la Prévention.

- Ministère de la Santé, de la Population et de la réforme hospitalière (2013) : Plan National Stratégique de Lutte contre les IST/VIH/SIDA pour la période 2013-2015, Direction de la Prévention.

-Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Direction de la population (2014) : Situation Démographique et Sanitaire (2000-2014.

- Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière (2015) : Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012 – 2013.

- Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière (2015) : Plan National de Réduction de la Mortalité Maternelle 2015-2019.

- ONS, Données des RGPH 1966, 1977, 1987 et 2008.

-ONS, Rétrospective Statistique 1962-2011.

- ONS (2002) : Données Statistiques N° 375, Démographie Algérienne.

- ONS (2008) : Guide de l'enquêteur, RGPH 2008.

- ONS (2008) : Statistiques Sociales, Emploi et Chômage (au Quatrième Trimestre 2008).

- ONS (2011) : Collections Statistiques N° 162, Série C, Statistiques Régionales et Cartographie, Evolution des Agglomération 1987, 1998 et 2008.

- ONS (2011) : Collection Statistique N°163, Série S : Statistiques Sociales, Armature Urbaine 2008.

-ONS (2013) : Collections Statistiques N° 177, Série C : Statistiques Régionales et Cartographie, Statistiques sur l'Environnement.

- ONS (2013) : Collections Statistiques N°185, Série S : Statistiques Sociales, Enquête Emploi Auprès Des Ménages, Algérie.

- ONS (2014) : Annuaire Statistique de l'Algérie n° 30, Résultats 2010 / 2012.

- ONS (2014) : Collections Statistiques N° 183 Série S : Statistiques Sociales, Enquête Sur Les Dépenses De Consommation et Le Niveau De Vie Des Ménages 2011.

- ONS (2015) : Collection Statistique N° 690, Démographie Algériennes 2014.

- ONS (2015) : Données Statistiques N° 705, Parc National Automobile Au 31/12/2014.

- ONS (2015) : Statistiques Sociales N° 726, Activité, Emploi & Chômage en Septembre 2015.

- ONS (2016) : Collection Statistique N°740, Démographie Algérienne 2015.

-Personnel du Population Référence Bureau (Mars 2004) : Transitions de la Population Mondiale, Population Bulletin n° 59. Nations Unies.

-Programme des Nations Unies pour le Développement (2015) : Rapport sur le Développement Humain 2015, Le travail au service du développement humain, New York.

-Rapport national Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable, Johannesburg, 2002.

Les Articles :

- Aissa.D, Abdelkrim.F (2006) : La Transition Démographique En Algérie, Revue des Sciences Humaines N°10, Université de Biskra. URL http://univ-biskra.dz/revue-sh/images/revue-sh/10/24.pdf.

- Audrey Aknin et Autres (2002) : Environnement et Développement – quelques réflexions autour du concept de « développement durable », Article paru dans l'ouvrage : Développement durable ? Doctrines, pratiques, évaluations, IRD.

- Kamel Kateb (2014) : Moins d'Enfants pour L'Algérie La Transition Démographique S'achève, Article dans la Revue Orient XXI. http://orientxxi.info/magazine/moins-d-enfants-pour-l-algerie,0557

-OCDE (Mars 2006) : Candice Stevens : Mesurer le développement durable, Cahier Statistiques n° 10.

-OCDE (2006): Stratégies Nationale de Développement Durable, bonnes pratiques dans les pays de l'OCDE, p11.

- Zahia Ouadah-Bedidi, Jacques Vallin et Ibtihel Bouchoucha (2012) : La Fécondité au Maghreb : Nouvelle Surprise, Population et Sociétés, n° 486, INED, Paris. www.ined.fr

Colloques :

- Edwin Zaccaï (2004) : De quelques principes et difficultés d'un développement durable, Texte paru dans l'ouvrage "Où va notre planète ? Quels risques ? Quel développement durable ?" sous la direction de Ph Bourdeau, Les Colloques de la Laïcité, Cedil, Université Libre de Bruxelles, pp 13-28. Avalable at http://homepages.ulb.ac.be/~ezaccai/Publications/DD.principes-difficult%E9s.04.pdf

- Kateb Kamel (2010) : « Transition démographique en Algérie et marché du travail. », *Confluences Méditerranée* 1/2010 (N°72), URL : www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2010-1-page-155.htm

Sites Internet:

- Arab union for sustainable development & environment http://www.ausde.org

- Statistiques Mondiales http://www.statistiques-mondiales.com/algerie.htm

- United Nations (2014): Population Division, Department of Economic and Social Affairs, Word Population Prospects: The 2012 Revision. www.un.org

- Statistiques Parc National Automobile www.ons.dz

- Statistiques de l'emploi www.ons.dz/IMG/emploietchomage

- مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدولي، الموقع: http://data.albankaldawli.org

- موقع الأمم المتحدة: www.un.org

- Organisation Internationale du Travail, Indicateurs-clés de la base de données sur le marché du travail. http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD?locations=DZ

- la banque mondiale http ://data.banquemondiale.org

- Portail National des Energies Renouvelables https://portail.cder.dz

المراجع باللغة الإنجليزية:

Books :

- Seaton A. and Dennekamp M (2003) : « Hypothesis: ill health associated with low concentrations of nitrogen dioxide - an effect of ultrafine particles? » Thorax 58 : 1012-1015.

- Bloom, canning, 2001, bloom, canning, sevilla, December (2001): ECONOMIC GROWTH AND THE DEMOGRAPHIC TRANSITION, Working Paper 8685, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH

Reports:

- UNDP (1990): Human development report, Oxford university press, New York.

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.	26
02	ارتباط الأهداف الإنمائية للألفية بأهداف التنمية البشرية.	59
03	تطور عدد الوحدات الادارية في الجزائر	74
04	توزيع سكان الجزائر حسب المناطق الثلاثة الكبرى والكثافة السكانية عبر مختلف السنوات.	76
05	تطور عدد سكان الجزائر حسب مختلف التعدادات	78
06	توزيع الولايات حسب عدد السكان في الجزائر (2008)	83
07	توزيع التجمعات السكانية حسب حجم السكان لتعدادات 1987، 1998 و2008 في الجزائر	84
08	معدل النمو السنوي للسكان حسب حجم التجمع السكاني لتعدادات 1987، 1998 و2008 في الجزائر	85
09	تطور سكان الجزائر حسب التقسيم الحضري/الريفي عبر التعدادات	85
10	تطور معدل (%) انتشار وسائل منع الحمل في الجزائر من 1992 إلى 2006	97
11	تطور معدل النساء العازبات في الجزائر حسب فئات العمر ما بين 1970 و2002.	100
12	تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي سنويا في الجزائر للفترة 1995-2014 (مليار دولار)	112
13	تقدير نسب الفقر حسب التعاريف المستعملة في مختلف التحقيقات	116
14	تطور خصائص الحظيرة الوطنية للسكن حسب التعدادات	127
15	تطور بنية المساكن المشغولة والتجهيزات حسب التعدادات	128
16	أهم ملوثات الهواء حسب المصدر والتأثير	141
17	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية) في الجزائر	199
18	تطور أهم مؤشرات التشغيل والبطالة في الجزائر من 2005 إلى 2014	202
19	تطور عدد السكان العاملين ومعدل نمو الناتج المحلي الخام لكل فرد عامل في الجزائر(تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011)	203

20	تطور نسبة السكان العاملين لحسابهم الخاص إلى العدد الإجمالي للسكان العاملين في الجزائر	205
21	تطور نسبة الإناث إلى الذكور في مختلف الأطوار التعليمية في الجزائر من 1991 إلى 2010	212
22	تطور نسبة النساء العاملات خارج قطاع الزراعة في الجزائر من 2001 إلى 2013	215
23	تطور نسب التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري من 1990 إلى 2012	217
24	تطور نسبة الأطفال البالغين أقل من سنة الملقحين ضد داء الحصبة في الجزائر	220
25	تطور نسبة الحصول على الرعاية الصحية (%) قبل الولادة من 1992 إلى 2013 في الجزائر	223
26	تطور عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الفترة 2000-2009 بما فيها النساء ومجموع البالغين 15-24 سنة في الجزائر	225
27	تطور نسب استخدام العازل أثناء آخر عملية اتصال جنسي في الجزائر	226
28	تطور عدد ومعدل الإصابة بمرض الملاريا في الجزائر	227
29	تطور عدد حالات السل ومعدل انشارها من 1990 إلى 2008 في الجزائر	228
30	تطور عدد ونسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر في الجزائر.	229
31	تطور نسبة المساحات الغابية في الجزائر من 1990 إلى 2015.	230
32	تطور متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (الطن المتري) في الجزائر	232
33	توزيع المساكن حسب الصيغة طيلة الفترة 2009/2005 في الجزائر	233
34	تطور مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر من سنة 2000 إلى 2012	235
35	تطور مشتركي الهاتف النقال GSM في الجزائر من سنة 2000 إلى 2012	226

قائمة الأشكال البيانية:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	34
02	العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية	50
03	الشكل العام لنموذج للتحول الديمغرافي	63
04	توزيع المناطق الجغرافية الكبرى للجزائر	75
05	تطور عدد السكان ومعدل النمو الطبيعي للجزائر من 1950 إلى 2050.	79
06	تطور السكان حسب التشتتين الحضري/الريفي من 1954 إلى 2008 في الجزائر	82
07	تطور معدل المواليد في الجزائر للفترة 2014/1990	87
08	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال (1-4) سنوات من 1990 إلى 2014 في الجزائر	90
09	تطور معدل الزيجات من 1990 إلى 2013 في الجزائر	94
10	تطور سن الزواج الأول حسب النوع الاجتماعي ومنطقة التشتت في الجزائر.	95
11	توزيع نسب السيدات السابق لهن الزواج حسب نوع معرفتهن بوسائل تنظيم النسل خلال مختلف المسوح المنجزة في الجزائر.	97
12	توزيع المؤشر التركيبي للخصوبة حسب المستوى التعليمي للأم خلال مختلف المسوح في الجزائر.	98
13	توزيع السكان الأكثر من 10 سنوات حسب الحالة الزواجية في الجزائر عبر التعدادات عند الذكور.	99
14	توزيع السكان الأكثر من 10 سنوات حسب الحالة الزواجية في الجزائر عبر التعدادات عند الاناث.	99
15	تطور مؤشرات التحول الديمغرافي في الجزائر	105
16	تطور هرم الأعمار في الجزائر للسنوات: 2008، 2015 و2050	107
17	تطور الفئات العمرية العريضة في الجزائر من 1950 إلى 2010.	108
18	تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي(%) سنويا في الجزائر للفترة 1995-2014.	113
19	تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد (%) سنويا في الجزائر للفترة 1995-2014.	113
20	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1980 إلى 2014.	117
21	مؤشر التنمية البشرية وعناصره في الجزائر سنة 2014	118

22	تطور نسب النشاط من 1977 إلى 2013 في الجزائر لكلا الجنسين	119
23	تطور نسبة التغطية الطبية (العام والخاص) للفترة 2000-2012 في الجزائر	123
24	توقيت ظهور النافذة الديمغرافية في الجزائر	132
25	آليات الحكم الراشد	136
26	التوزيع النسبي للحظيرة الوطنية للسيارات في الجزائر حسب طبيعة المركبة في 2014/01/01	143
27	تطور عدد المركبات الجديدة والمسجلة في الجزائر من 2009 إلى 2014.	144
28	توزيع الحظيرة الوطنية للمركبات حسب نوع الطاقة المستعملة للسنوات 2005، 2010 و2013.	145
29	تطور مؤشر انحراف الفقر بالنسبة لعتبة الفقر الغذائي في الجزائر	199
30	التوزيع النسبي للاستهلاك الوطني حسب الكميات الخماسية والسنوات (%) في الجزائر من 1988 إلى 2011	200
31	تطور نصيب أفقر 20% من السكان الجزائريين كنسبة من الاستهلاك الوطني من 1988 إلى 2011	201
32	تطور معدل نمو (%) الناتج المحلي الخام للفرد العامل في الجزائر (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011) للفترة 2000-2015	203
33	تطور نسب السكان العاملين إلى إجمالي عدد السكان في الجزائر للفترة 1990-2015	204
34	تطور نسب الأطفال الأقل من 5 سنوات ناقصي الوزن من 1995 إلى 2013 في الجزائر	207
35	التوزيع النسبي للمشتغلات حسب قطاع النشاط الاقتصادي لسنة 2013 في الجزائر.	214
36	تطور عدد النساء المترشحات في الانتخابات المحلية والتشريعية لسنتي 1997 و2002 في الجزائر	216
37	تطور التمثيل النسوي في الانتخابات المحلية والتشريعية لسنتي 1997 و2002 في الجزائر	216
38	تطور كل من معدل وفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة (‰) في الجزائر	219
39	تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر من 1999 إلى 2014 (لكل 100000 ولادة حية).	210
40	تطور نسب عمليات الولادة التي يحضرها متخصصون في الرعاية الصحية (%) في الجزائر	222
41	تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) من 1990 إلى 2011 في الجزائر.	232

ملحق رقم 01: الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف والغايات	مؤشرات رصد التقدم المحرز
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية 1-ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	1-1 نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)؛ 1-2 نسبة فجوة الفقر؛ 1-3 حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.
الغاية 1-باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	1-4 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل؛ 1-5 نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان؛ 1-6 نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)؛ 1-7 نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين.
الغاية 1-جيم: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015	1-8 عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات؛ 1-9 نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية 2-ألف: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015	2-1 صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي؛ 2-2 نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي؛ 2-3 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية 3-ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015	3-1 نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ 3-2 حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي؛ 3-3 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.
الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال	
الغاية 4-ألف: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015	4-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛ 4-2 معدل وفيات الرضع؛ 4-3 نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.
الهدف 5: تحسين صحة الأمومة	
الغاية 5-ألف: تخفيض معدل وفيات الأمومة بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015	5-1 معدل وفيات الأمومة؛ 5-2 نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة.
الغاية 5-باء: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	5-3 معدل استخدام وسائل منع الحمل 5-4 معدل الولادات لدى المراهقات؛

	5-5 الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل)؛ 6-5 الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة.
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
الغاية 6-ألف: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ	1-6 معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة؛ 2-6 استخدام العازل أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر؛ 3-6 نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ 4-6 نسبة اليتامى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 14 سنة.
الغاية 6-باء: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه	5-6 نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية.
الغاية 6-جيم: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ	6-6 معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا؛ 7-6 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات؛ 8-6 نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا؛ 9-6 معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به؛ 10-6 نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر.
الهدف 7: كفالة الاستدامة البيئية	
الغاية 7-ألف: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية الغاية 7-باء:الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010	1-7 نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات؛ 2-7 مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)؛ 3-7 استهلاك المواد المستنفدة للأوزون؛ 4-7 نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة؛ 5-7 نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة؛ 6-7 نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية؛ 7-7 نسبة الأجناس المهددة بالانقراض.
الغاية 7 جيم: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015	8-7 نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة ؛ 9-7 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة.
الغاية 7-دال: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من الأحياء الفقيرة	10-7 نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة.

الهدف8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
الغاية 8-ألف: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز يشمل التزاما بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر – على الصعيدين الوطني والدولي. الغاية 8-باء: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وهي تشمل: دخول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع للحصص؛ وبرنامجا معزّزا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر. الغاية 8-جيم: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية(عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة) الغاية 8-دال: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل	يجري رصد بعض المؤشرات المبينة أدناه بصورة مستقلة بالنسبة لأقل البلدان نموا وأفريقيا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. *المساعدة الإنمائية الرسمية* 8-1 صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نموا، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي؛ 8-2 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الكلية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)؛ 8-3 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ 8-4 المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي؛ 8-5 المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي. الوصول إلى الأسواق 8-6 نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو المعفاة من الرسوم الجمركية (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نموا؛ 8-7 متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية؛ 8-8 تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي؛ 8-9 نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية. القدرة على تحمل الديون 8-10 مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعدد(التراكمي) للبلدان التي وصلت إلى نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ 8-11 مقدار عبء الديون الذي التُزم بتخفيفه في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرات المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين؛ 8-12 تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.
الغاية 8-هاء: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	8-13 نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة

الغاية 8-واو: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	8-14	الخطوط الهاتفية لكل 100 نسمة؛
	8-15	المشتركون في شبكات الهاتف الخلوي لكل 100 نسمة؛
	8-16	مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة.

المصدر: www.nu.org http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Attach/Indicators/OfficialList2008_fr.pdf

ملحق رقم 02: تقارير التنمية البشرية وعناوينها من 1990 إلى 2015:

1990	مفهوم التنمية البشرية وقياسها
1991	تمويل التنمية البشرية
1992	الأبعاد العالمية للتنمية البشرية
1993	مشاركة الناس
1994	أبعاد جديدة للأمن البشري
1995	التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين
1996	النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
1997	التنمية البشرية والقضاء على الفقر
1998	التنمية البشرية والاستهلاك
1999	العولمة بوجه إنساني
2000	حقوق الإنسان والتنمية البشرية
2001	توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية
2002	تعميق الديمقراطية في عالم مفتت
2003	أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية
2004	الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع
2005	التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو
2006	ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية
2008/2007	محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم
2009	التغلّب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية
2010	الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية
2011	الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع
2013	نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع
2014	المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر
2015	العمل على التنمية البشرية.

المصدر: Programme des Nations Unies pour le Développement (2015) : Rapport sur le Développement 1996Humain 2015, p36.

ملحق رقم 03: توزيع السكان الأكثر من 10 سنوات حسب الحالة الزواجية في الجزائر عبر التعدادات عند كلا الجنسين.

التعدادات	1966		1977		1987		1998*		2008**	
الجنس / الحالة الزواجية	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إتاث
العزاب	43.2	28.1	50.5	37	55.2	43.6	69	62	50.9	41.56
المتزوجون	54.4	55.0	47.8	50.2	43.7	46.4	30	32	48.0	49.53
الأرامل	1.6	14.6	1.6	12.3	0.7	7.9	0.4	5.1	0.4	1.94
المطلقون	0.8	2.3	0.1	0.5	0.4	2.1	0.6	0.9	0.6	6.95
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, 1987, collection statistique n° 50, la NUPTIALITE EN ALGERIE A TRAVERS L'ETAT MATRIMONIAL (Données issues du RGPH 1987), p 3.
* : ONS, 1999, collection statistique N° 80, RGPH 1998, pp 48-49.
** : ONS, 2009, collections statistiques, RGPH 2008. (Version électronique).

ملحق رقم 04: المؤشرات الأساسية للإقتصاد في الجزائر للفترة 2000-2007

	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الخام	4123.9	4521.8	5247.5	6135.9	7544.1	8463.5	9389.6
الناتج المحلي الخام %	2.2	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات %	1.2	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.4
الزراعة%	0.5-	1.3-	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0
المحروقات%	4.9	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5-	0.9-
الصناعة%	1.2	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8
الأشغال العمومية والبناء %	5.1	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8
الخدمات %	2.1	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8
الناتج المحلي الخام/ نسمة (دولار أمريكي)	1801	1819	2130	2631	3125	3480	3970
معدل الاستثمار%	20.7	24.6	24.1	24.1	22.3	23.1	25.4
معدل الادخار %	41.1	38.5	43.3	46.7	52.1	54.7	57.0
معدل التضخم %	0.3	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5

المصدر: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 171.

ملحق رقم 05: تطور عدد العاملين حسب قطاعات النشاط من 1999 إلى 2007

	1999	2004	2005	2007
إجمالي فرص العمل	6073000	8046000	8497000	9300000
قطاع الزراعة	1185000	1617000	1683000	1852000
قطاع الصناعة	493000	523000	523000	522000
قطاع البناء والأشغال العمومية	743000	977000	1050000	1258000
قطاع التجارة والمصالح الإدارية	2477000	2859000	2966000	3143000
أشكال خاصة للتشغيل (تشغيل غير رسمي أجهزة مساعدة على التشغيل العمل في البيت..)	1175000	2070000	2275000	2525000

المصدر: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 278.

ملحق رقم 06: تطور توفير فرص العمل حسب قطاعات النشاط من 2000 إلى 2003

	2000	2001	2002	2003	2003-2000
إجمالي فرص العمل	168000	356000	320000	361000	+1205000
قطاع الزراعة	/	143000	110000	127000	+380000
قطاع الصناعة	6000	4000	1000	6000	+17000
قطاع البناء والأشغال العمومية	38000	22000	57000	47000	164000
قطاع التجارة والمصالح الإدارية	36000	52000	95000	99000	+282000
أشكال خاصة للتشغيل (تشغيل غير رسمي أجهزة مساعدة على التشغيل +العمل في البيت..)	88000	135000	57000	82000	362000

المصدر: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 279.

ملحق رقم 07: تطور توفير فرص العمل حسب قطاعات النشاط من 2004 إلى 2007

	2004	2005	2006	2007	2007-2004
إجمالي فرص العمل	773000	448000	505000	267000	+1993000
قطاع الزراعة	52000	66000	97000	72000	+287000
قطاع الصناعة	13000	/	2000	-3000	+12000
قطاع البناء والأشغال العمومية	73000	70000	110000	98000	+351000
قطاع التجارة والمصالح الإدارية	102000	105000	86000	91000	384000
أشكال خاصة للتشغيل (تشغيل غير رسمي أجهزة مساعدة على التشغيل +العمل في البيت..)	533000	206000	211000	9000	959000

المصدر: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (2008): مرجع سابق، ص 279.

ملحق رقم 08: تطور عدد الهياكل الصحية العمومية حسب النوع من 2000-2012 في الجزائر

السنوات	مستشفى عام	مؤسسة استشفائية جامعية	مركز استشفائي جامعي	مؤسسة استشفائية خاصة
2000	224	0	12	31
2001	230	0	12	32
2002	227	0	13	32
2003	230	0	13	32
2004	231	1	13	32
2005	232	1	13	32
2006	234	1	13	36
2007	240	1	13	54
2008	194	1	13	57
2009	197	1	13	61
2010	198	1	13	64
2011	196	1	14	63
2012	197	1	14	66

المصدر: MSPRH, Direction de la population (2014) : situation démographique et sanitaire (2000-2014), p 19.

ملحق رقم 09: تطور عدد الهياكل العمومية للصحة الجوارية حسب النوع من 2000-2012 في الجزائر

السنوات	عيادة متعددة الخدمات	مركز صحي	قاعة علاج	مركز غسيل الكلى
2000	497	1252	3964	58
2001	504	1268	4100	67
2002	513	1281	4228	77
2003	516	1285	4412	85
2004	512	1275	4545	96
2005	517	1277	4533	104
2006	524	1291	4533	109
2007	1477	338	5117	114
2009	1845	00	5258	/
2010	1491	00	5350	/
2011	1551	00	5491	115
2012	1601	00	5545	129

المصدر: MSPRH, Direction de la population (2014) : situation démographique et sanitaire (2000-2014), p 19.

ملحق رقم 10: تطور عدد الممارسين الصحيين من 2000-2012 في الجزائر

السنوات	الأخصائيين		طب عام		جراحي أسنان		صيادلة		المجموع	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
2000	4175	4522	11381	5803	4665	3346	216	4587	20437	18258
2001	4315	4861	11686	5915	4626	3580	185	4778	20812	19134
2002	4523	5216	11984	6185	4647	3747	189	4995	21343	20143
2003	4659	5238	12209	6226	4639	3804	187	5502	21694	20770
2004	4796	5606	12427	6376	4659	3987	206	5860	22088	21829
2006	5535	5913	13440	6576	4742	4728	232	7009	22981	24226
2008	6901	6645	19197	6548	5888	4803	507	7513	32493	25509
2009	7590	7032	19197	6598	6158	5017	622	7882	33567	26529
2010	8284	7491	20667	6764	6491	5223	624	8764	36066	28242
2011	9457	7650	22140	6860	6737	5396	624	8764	38958	28670
2012	10442	8864	23516	6458	7035	5441	1000	9177	41993	29940

المصدر: MSPRH, Direction de la population (2014) : Situation démographique et sanitaire (2000-2014), p 14.

ملحق رقم 11: تطور نسبة تغطية الممارسين الصحيين (العام والخاص) من 2000-2012 في الجزائر

السنوات	عدد السكان (‰)	نسبة التغطية (عدد السكان لكل ممارس صحي واحد)				
		الأخصائيين	طب عام	جراحي أسنان	صيادلة	المجموع
2000	30416	3497	1770	3797	6333	786
2001	30879	3315	1754	3763	6222	773
2002	31357	3123	1726	3736	6049	756
2003	31848	3073	1728	3772	5598	750
2004	32364	2924	1721	3743	5335	737
2006	33481	2925	1673	3535	4624	709
2008	34591	2245	1344	3236	4313	596
2009	35268	2080	1367	3156	4147	587
2010	35978	1928	1312	3071	3832	559
2011	36717	2146	1266	3026	3911	543
2012	37495	1942	1251	3005	3684	521

المصدر: MSPRH, Direction de la Population (2014) : Situation Démographique et Sanitaire (2000-2014), p 14.

ملحق رقم 12: توزيع الأسر العادية والجماعية حسب التشتت ومتوسط حجم الأسر تعداد 2008

	عدد الأسر				متوسط حجم الأسر			
نوع التشتت	ت ح ر (ACL)	ت ح ث (AS)	م م (ZE)	المجموع	ت ح ر (ACL)	ت ح ث (AS)	م م (ZE)	المجموع
العدد	41540154	908225	752918	5815158	5.7	6.0	6.5	5.9

المصدر: RGPH 2008

جدول رقم 13: توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف تعداد 2008

عدد الغرف	1	2	3	4	5	+6	غير معرف	المجموع	TOP
العدد	488492	1206903	1874359	987569	324471	324466	97784	5304344	2.2

المصدر: RGPH 2008

"السكان والتنمية المستدامة في الجزائر
في ظل الأهداف الإنمائية للألفية "

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مستويات الانجاز ومدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فالجزائر كغيرها من الدول تتحكم فيها عدة عوامل أثناء مسيرتها التنموية، أساسها الجانب الديمغرافي ومستويات النمو السكاني، والتغيرات المستمرة الطارئة في التركيبة السكانية، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي والظروف البيئية.

حيث تم رصد تطور مؤشرات غايات الأهداف الإنمائية المختلفة، والتي تمحورت حول القضاء على الفقر بكل أبعاده وضمان العيش الكريم للسكان، من خلال توفير الأمن الغذائي والرعاية الصحية، والاهتمام بالصحة الانجابية وتحسينها، وكذا تعميم التعليم وإتاحته للجميع، إلى جانب إزالة الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة، ناهيك عن التصدي للمشاكل البيئية.

وحسب تتبع تنفيذ البرامج المنجزة في مختلف المجالات يمكن الخلاص بأن الجزائر تمكنت من بلوغ أغلب الأهداف الإنمائية التي تم تسطيرها، مع التفاوت في مستوى ودرجة تحقيق كل هدف ولا سيما من الناحية الزمنية.

الكلمات المفتاحية: السكان، التنمية المستدامة، استراتيجية التنمية المستدامة، الأهداف الإنمائية للألفية، البيئة، الجزائر.

« Population et Développement Durable en Algérie
à la lumière des Objectifs du Millénaire pour le Développement »

Résumé :

Cette recherche doctorale a un double objectif. Dans un premier temps nous avons dressé un bilan évaluatif des indicateurs de développement en Algérie sur la base, bien évidemment, des séries chronologiques disponibles. Dans un second volet, nous avons tenté une évaluation du niveau de développement par rapport aux objectifs du Millénaire.

Pour ce faire, nous avons exploré plusieurs domaines à savoir la santé, la pauvreté dans toutes ces dimensions, la sécurité alimentaire, la santé reproductive, la généralisation de l'enseignement aux deux sexes et toutes les couches sociales et enfin nous avons essayé d'analyser les indicateurs environnementaux.

Sur la base d'une analyse fouillée des indicateurs quantitatifs relatifs aux domaines suscités nous pu voir que l'Algérie a atteint des niveaux très appréciables qui égalent parfois les niveaux observés dans les pays développés.

Mots clés : *population, développement durable, la stratégie de développement durable, les Objectifs du Millénaire pour le développement, l'environnement, l'Algérie*.

« Population and sustainable development in Algeria
and Millennium Development Goals »

Abstract:

This doctoral research has a dual purpose. As a first step, we have drawn up an assessment of the development indicators in Algeria based, of course, on the time series available. In a second part, we attempted to assess the level of development in relation to the Millennium Development Goals.

In order to do this, we have explored several areas, such as health, poverty in all these dimensions, food security, reproductive health, the generalization of education for both sexes and all social strata, Analyze environmental indicators.

On the basis of a thorough analysis of the quantitative indicators relating to the areas mentioned above, we can see that Algeria has reached very appreciable levels which sometimes equal the levels observed in the developed countries.

Key words *population, sustainable development, sustainable development strategy, the Millennium Development Goals, Environment, Algeria*.